ملفات قراءات
إفريقية (٢)

قراءات إفريقية

الحرب الروسية-الأوكرانية
وآثارها على إفريقيا جنوب الصحراء

الحرب الروسية الأوكرانية

وآثارها على إفريقيا
جنوب الصحراء

لم يكد العالم يلتقط شيئًا أنفاسه مع انحسار بطئ لوباء كورونا المخيف, والحد من بعض آثاره المتعددة التي ضربت العالم أجمع, وعلى وجه الخصوص دول إفريقيا جنوب الصحراء, حتى اندلعت اتون الحرب الروسية -الأوكرانية في ٢٤ فبراير ٢٠٢٢؛ منذرة بأزمة أشد وطئه من سابقتها, خاصة على الصعيد الاقتصادي العالمي الأكثر تضررا من تلك الحرب.

تركت الحرب الروسية-الأوكرانية بسنواتها العجاف آثارًا متعدية على دول العالم جميعها, ولم تكُ إفريقيا جنوب الصحراء بمعزل عن تلك الآثار, وهي التي تعتمد بصورة شبة كلية في قوتها اليومي, كما تعتمد في تسليحها على دول العالم الخارجي, وهو ما يجعلها في مهب ريح التأثير العاتية التي خلفتها -وما زالت - تلك الحرب الضروس التي لا يبدو في الأفق القريب نهاية لها, بيد أن آثارها تلوح من قريب وقريب جدًا يلحظها الغادي والرائح..

وحقيقة هي أن تلك الحرب بآثارها السلبية الممتدة طولًا وعرضًا, لها انعكاسات إيجابية على الصعيد السياسي, حيث بات التنافس محمومًا بين القوى الدولية على كسب ود دول القارة السمراء.

> القوى الدولية وكسب ود دول القارة السمراء

ومن هنا بات السؤال مطروحًا وبقوة: أين موقع إفريقيا جنوب الصحراء من تلك الحرب؟, وكيف تؤثر وتتأثر بتلك الحرب؟, هذا ما نتعرف عليها في سياق هذا الملف والذي يتناول: تداعيات تلك الحرب على إفريقيا جنوب الصحراء, ومآلاتها, وكيف يُمكن أن تؤثر على أمن منطقة القرن الإفريقي, وانعكاساتها على الأمن الغذائي, إضافة إلى قنوات تأثير الحرب الروسية-الأوكرانية على إفريقيا, وما يعنيه موقف البلدان الإفريقية في الأمم المتحدة من التصويت على إدانة روسيا لغزوها الأراضي الأوكرانية, وكيف عزَّزت حرب أوكرانيا من أهمية الدول الإفريقية في الساحة الدولية؟

المحتويات

4

مآلات الحرب الروسية الأوكرانية على إفريقيا

9

الدور الروسي في إفريقيا: **معضلات "التحدي والاستجابة"**

17

كيف يُمكن أن تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على **أمن منطقة القرن الإفريقي؟**

26

الحرب الأوكرانية و**الهجوم الصيني الناعم** على أفريقيا

31

قنوات تاثير الحرب الروسية-الأوكرانية على إفريقيا

37

انعكاسات الحرب الروسية - الأوكرانية على **الأمن الغذائي في منطقة القرن الإفريقي**

58

كيف عزّزت حرب أوكرانيا من أهمية الدول الإفريقية في **الساحة الدولية؟**

62

ما هي **تداعيات الحرب** بين روسيا وأوكرانيا على إفريقيا؟

رئيس التحرير
د. محمد بن عبدالله أحمد

مدير التحرير
بسام المسلماني

سكرتير التحرير
عصام زيدان

www.qiraatafrican.com

مآلات الحرب **الروسية**
الأوكرانية على إفريقيا

بقلم أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن
أستاذ العلوم السياسية في جامعتي زايد والقاهرة

إنَّه لأمرٌ مُخيف للغاية بالنسبة للكثيرين أن يفكّروا فيه؛ هل نحن على أعتاب حرب نوويَّة حقًّا؟ لذا فإن الحكمة التقليدية اليوم هي أنه عندما ينتهي الرئيس الروسي فلاديمير بوتين من حربه على أوكرانيا, سوف يقف لا محالة على أنقاض انتصاره.

ليس من المهم أن تبدأ الحرب, ولكن الأهم أن تعرف كيفية الخروج منها. قد تخرج الحروب الصغيرة عن سيطرة مَن يقومون بإشعال فتيلها. بدأت الحرب العالمية الأولى والثانية بهذه الطريقة؛ في وسط وشرق أوروبا, نفس المنطقة المجاورة للحملة الروسية الحالية على أوكرانيا.

لم تكن الحرب مجرد نزهة كما كان يتوقعها الجيش الروسي المتفوق بأغلبية ساحقة. ومع ذلك يمكن لبوتين أن يُطلق العنان لبعض أسلحة الدمار الشامل الفتَّاكة لإنهاء المهمة بسرعة.

إن مشهد اللاجئين الأوروبيين «المتحضّرين» -إذا أردنا استعارة بعض الأوصاف التي استخدمها الصحفيون والمسؤولون الغربيون- قد أظهر مدى النزعة العنصرية الكامنة في العقل الغربي عندما تمت مقارنتهم بغيرهم من دول الشرق الأوسط وإفريقيا.

يحاول هذا المقال تحليل الصراع بين روسيا وأوكرانيا من وجهة نظر إفريقية. كيف نفهم الموقف الإفريقي من الأزمة الأوكرانية؟ وكيف تؤثر الحرب على إفريقيا؟

- **كيف نفهم الموقف الإفريقي من الحرب الأوكرانية؟**

لقد برز واضحًا انقسام الدول الإفريقية تجاه الحرب الأوكرانية. صوَّتت الجمعية العامة للأمم المتحدة بأغلبية ساحقة لصالح قرار إدانة روسيا على غزوها لأوكرانيا. كانت غالبية الدول الإفريقية (٢٨ دولة) جزءًا من ١٤١ دولة تطالب بإنهاء العدوان الروسي. انضمت دولة إفريقية واحدة فقط هي إريتريا إلى روسيا وبيلاروسيا وسوريا وكوريا الشمالية في التصويت ضد القرار. ومع ذلك، فإن ١٧ دولة إفريقية امتنعت رسميًّا عن التصويت مثل مالي والسنغال وجنوب إفريقيا والجزائر وغينيا الاستوائية. في حين فضَّلت ثماني دول إفريقية انتهاج استراتيجية «استراحة القهوة»؛ حيث تغيبت عن القاعة أثناء التصويت مثل إثيوبيا والمغرب وتوغو. وشملت الدول التي امتنعت عن التصويت جنوب إفريقيا والسنغال.

> من الشائع في التقاليد الأكاديمية الإفريقية، وصفوف المثقفين، وجود تعاطف مع روسيا

- **ولعل السؤال هنا يتعلق بـ«لماذا تحفّظت الدول الإفريقية؟»**

أولاً: تأثير متلازمة الرجل القوي:

من المرجّح أن تكون هناك جاذبية للزعيم الروسي فلاديمير بوتين لدى أنظمة الحكم الأوتوقراطية في إفريقيا وأماكن أخرى. وعلى سبيل المثال: فإن لكل من المجلس العسكري الحاكم في مالي والسودان ارتباطات وثيقة بالزعيم الروسي. كما أن روسيا -رغم اختلاف النهج- تقدّم مثل الصين، نموذجًا للدعم السياسي والاقتصادي والأمني لا يكون فيه السجل النظيف لحقوق الإنسان شرطًا للشراكة. ربما تكون رئاسة دونالد ترامب، المشهورة بهجومها على الأعراف الديمقراطية، قد أقنعت هؤلاء القادة الأفارقة بأنه لا يوجد هناك ما يخسروه للاختيار بين الولايات المتحدة والقوى الأخرى الصاعدة في النظام الدولي.

ثانيًا: تمدُّد النفوذ الروسي في إفريقيا خلال السنوات القليلة الماضية:

بينما حظي الوجود الدبلوماسي والاقتصادي الصيني في إفريقيا بأكبر قدر من الاهتمام، ظلت روسيا تقدم بثبات دعمًا عسكريًّا واستخباراتيًّا واسعًا للدول الإفريقية. خلصت دراسة حديثة قام بها ثلاثة باحثين رُوس إلى أن العلاقات الثنائية مع مصر والجزائر والمغرب زادت مؤخرًا على الصعيدين السياسي والاقتصادي.

في أجزاء أخرى من القارة، وقَّعت روسيا اتفاقيات تعاون عسكري مع دول مختلفة، كما شارك متعاقدون روس من مجموعة فاغنر في صراعات في جمهورية إفريقيا الوسطى ومالي على التوالي.

ومن المعروف أن فرقة النخبة من مجموعة فاغنر تتولى مهمة الأمن الشخصي لرئيس جمهورية إفريقيا الوسطى. علاوةً على ذلك حضر القمة الروسية الإفريقية والمنتدى الاقتصادي الروسي الإفريقي الأول من نوعه في سوتشي في عام ٢٠١٩م سبعة وأربعون رئيس دولة إفريقية. ولذا قد يوازن القادة الأفارقة التزامهم المبدئي بالسيادة ووحدة الأراضي مقابل الدعم المادي والعسكري الملموس من زعيم قوي يسعى لكي تصبح بلاده قوة عظمى، وأصبح دعمه دون قيود مفيدًا.

ثالثًا: يبدو أن روسيا استغلت التيار المعادي للغرب في إفريقيا وأماكن أخرى قبل الصراع الأوكراني:

ينبع ذلك ولو جزئيًّا من الاستياء الناجم عن ازدواجية المعايير الغربية المتصورة فيما يتعلق بقواعد العلاقات الدولية. يمكن القول أيضًا: إنه النموذج الفكري السائد والذي يدور حول فكرة «إنهاء الاستعمار». ومن الشائع في التقاليد الأكاديمية الإفريقية، وصفوف المثقفين، وجود تعاطف مع روسيا التي قامت في تقاليدها السوفييتية السابقة بدعم حركات التحرير الإفريقية وقدَّمت توازنًا معادلًا للهيمنة الأمريكية.

ولا يخفى أن هذا الموقف الإفريقي المنقسم تجاه الأزمة الأوكرانية، يشير إلى أن على الدول الغربية أن لا تتوقع دعم إفريقيا كأمر مُسلَّم به. بينما قد تتعاون الدول الإفريقية في تضامن واسع مع شعب أوكرانيا، فإنه لا ينبغي أن يُتوقّع منها أن تتبع الإملاءات الغربية بشكل أعمى.

- **ما الذي تعنيه أزمة أوكرانيا للأفارقة؟**

- التحيُّز العنصري: عندما قصفت روسيا مدنًا رئيسية في أوكرانيا، حاول مئات الآلاف من المدنيين مغادرة البلاد. تم الترحيب بهم مِن قِبَل العديد من حكومات الدول المجاورة في بولندا وبلغاريا والمجر وسلوفاكيا ومولدوفا ورومانيا. لكن وفقًا لتقارير متعددة، مُنِعَ بعض الأشخاص غير الأوروبيين الفارِّين من أوكرانيا، بما في ذلك النيجيريون والهنود، من الهروب من منطقة الحرب. ويشكل الطلاب الأفارقة حوالي ٢٠٪ من إجمالي الطلاب الأجانب في أوكرانيا. ويشكل المغاربة أكبر مجموعة بنحو ٨ آلاف طالب، والنيجيريون في المركز الثاني بـنحو ٤ آلاف، والمصريون في المركز الثالث بـنحو ٣٥٠٠ طالب.

وُجِّهت انتقادات إلى السياسيين والصحفيين الأوروبيين بسبب وصفهم للاجئين الأوكرانيين من خلال تشويه سُمْعة اللاجئين القادمين من أماكن أخرى في العالم. على سبيل المثال قال رئيس الوزراء البلغاري كيريل بيتكوف للصحفيين: إن بلاده ستُرحّب بالأوكرانيين؛ لأن «هؤلاء ليسوا اللاجئين الذين اعتدنا عليهم... هؤلاء الأشخاص أوروبيون.. هؤلاء الناس أذكياء.. إنهم أناس متعلمون».

كما تعرضت تعليقات مذيع قناة الجزيرة الإنجليزية لانتقادات بعد أن قال: «هؤلاء أناس من الطبقة الوسطى ميسورة الحال... يبدون مثل أيّ عائلة أوروبية قد تعيش بجوارنا». وقد أصدرت القناة اعتذارًا عن «خرق قواعد المهنية.»..

إنه عند التفكير في المواطنين المعرّضين للخطر؛ فإن التأثير المباشر يشعر به بالفعل الأفارقة والطلاب المحاصرون بسبب الحرب في أوكرانيا. لقد أثارت تقارير العنصرية والتمييز التي ظهرت ضد الأفارقة الذين كانوا يبحثون عن الأمان بعد أيام فقط من الحرب المستمرة مشاعر مناهضة للميراث الاستعماري الأوروبي.

كيريل بيتكوف
رئيس الوزراء البلغاري

هؤلاء ليسوا اللاجئين الذين اعتدنا عليهم... هؤلاء الأشخاص أوروبيون.. هؤلاء الناس أذكياء.. إنهم أناس متعلمون

- التأثير الاقتصادي: يرتبط التأثير الاقتصادي للحرب على إفريقيا كثيرًا بالواردات، وكذلك بالاستثمارات الوطنية على كلا الطرفين. على سبيل المثال: تمتلك جنوب إفريقيا استثمارات بمليارات الدولارات في روسيا، وبالمثل، تمتلك روسيا جزءًا كبيرًا من الاستثمارات في جنوب إفريقيا.

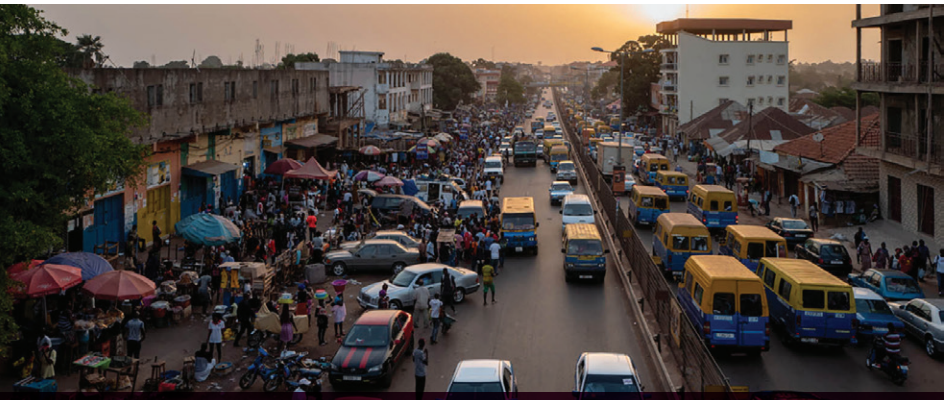

مشاعر شعبوية في كلٍّ من مالي وبوركينا فاسو مؤيدة للوجود الروسي في البلدين.

ومن المعلوم أن الاقتصادات الإفريقية ترتبط بروسيا وأوكرانيا؛ من خلال الواردات الغذائية والسياحة. ومن المرجّح أن تُؤثّر الحرب الروسية الأوكرانية على جميع الأفارقة في الداخل والخارج.

وعلى سبيل المثال: سوف تؤثّر العقوبات الاقتصادية المشددة المفروضة على روسيا، بما في ذلك إزالة البنوك الروسية الرئيسية من نظام سويفت المالي، واتخاذ إجراءات ضد البنك المركزي الروسي، وحظر المعاملات التجارية بالدولار، بشكل مباشر على التجارة الإفريقية.

كما أن الأمن الغذائي لمنطقة شمال إفريقيا سوف يتضرّر من طول أمد هذه الحرب؛ حيث إن الدول الإفريقية استوردت منتجات زراعية بقيمة ٤ مليارات دولار من روسيا، و٢٫٩ مليار دولار من أوكرانيا في عام ٢٠٢٠م، في وقت ارتفعت فيه الأسعار في الأسواق العالمية.

وتستورد مصر ما يقرب من ٨٥٪ من قمحها من روسيا وأوكرانيا، وهي أكبر شريك تجاري لروسيا في إفريقيا. كما استثمرت روسيا حوالي ١٩٠ مليون دولار في تطوير مناطق اقتصادية خاصة في بورسعيد بمصر. وعلى إثر الأزمة نظَّمت مصر مناقصة عالمية جديدة للقمح، وقالت الحكومة المصرية: إن الاحتياطيات قد تستمر تسعة أشهر.

كما أكدت وزارة الزراعة التونسية، التي تعاني أزمة اقتصادية بالفعل: إنها تبحث في أماكن أخرى عن إمدادات القمح.

ومع ذلك، هناك بعض الدول الإفريقية التي ستستفيد وفقًا لمبدأ مصائب قوم عند قوم فوائد. فقد قفزت أسعار النفط متجاوزة ١٠٠ دولار للبرميل، وهو أعلى مستوى منذ عام ٢٠١٤م. ومن شأن فرض حظر نفطي على روسيا أن يفيد اقتصادات نيجيريا وأنغولا. كان من الممكن أن تستفيد إثيوبيا من حقول القمح الكبيرة فيها من نقص الإمدادات، لكنَّ إنتاجها تعطَّل بسبب الحرب الأهلية شمال البلاد في التيغراي.

- الحروب بالوكالة: بينما التزم كثير من الدول الإفريقية الصمت، فقد أصدر عدد قليل منهم تعليقًا رسميًّا على غزو روسيا لأوكرانيا. تحدثت كينيا والغابون وغانا ونيجيريا ضد الصراع المتصاعد في أوكرانيا. كما ألقى سفير كينيا لدى الأمم المتحدة كلمة مثيرة في مجلس الأمن الدولي قارن فيها الصراع في أوكرانيا بالإرث الاستعماري في إفريقيا.

بينما دعا رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا -وهو حليف رئيسي وتاريخي لروسيا في مجموعة البريكس- إلى «عملية وساطة» لإنهاء الأعمال العدائية. كما طلبت جنوب إفريقيا أيضًا أن تسحب روسيا قواتها من أوكرانيا.

ومن المعلوم أن روسيا تعمل على توسيع دعمها العسكري في ليبيا والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وموزمبيق؛ مع إحراز تقدُّم في مالي في محاربة المتمردين والمتمردين

المسلحين.

وكان من المقرر عقد القمة الروسية الإفريقية الثانية في نهاية هذا العام في أديس أبابا؛ بَيْدَ أنها لأسباب الحرب في التيغراي تم نقلها إلى مدينة سانت بطرسبرغ الروسية. ومع بدء الغزو الروسي لأوكرانيا، قاد نائب رئيس المجلس العسكري السوداني، محمد حمدان دقلو «حميدتي»، وفدًا رفيع المستوى إلى موسكو لتعزيز العلاقات الوثيقة بين البلدين.

ومن المعروف أن روسيا لديها امتيازات تعدين الذهب في السودان، وتعمل على فتح قاعدة بحرية في ميناء سواكن السوداني ■

- **وختامًا:**

سيكون للصراع الأوكراني عواقب وخيمة على إفريقيا.. فإلى جانب تأثير زيادة أسعار القمح كما ذكرنا، والارتفاع الهائل في تكاليف الوقود وغيرها؛ يمكن أن يكون هناك المزيد من النتائج الأمنية الوخيمة على المدى القريب والمتوسط.

بعد ثمانية أعوام من التمرُّد العنيف، استولى الجيش المالي على السلطة مرتين عامي ٢٠٢٠م و٢٠٢١م، وأقام مجلسًا عسكريًّا انتقاليًّا. وبعد توتر العلاقات الفرنسية مع السلطات الانتقالية في مالي أعلنت فرنسا والدول الأوربية انسحابًا منسقًا في ١٧ فبراير ٢٠٢٢م، وهو ما دفَع الجيش المالي إلى التعاقد مع شركة فاجنر الروسية لسدّ هذا الفراغ الأمني.

في بوركينا فاسو، استولى الجيش على السلطة في يناير٢٠٢٢م، وألقى باللوم على الحكومة لفشلها في توفير ما يكفي لمحاربة المتمردين المسلحين. تبين أن خطته كانت التعاقد مع مدربين روس للقيام بهذه المهمة، ويُزعم أن بعضهم وصل بالفعل.

وثمة مشاعر شعبوية في كلٍّ من مالي وبوركينا فاسو مؤيدة للوجود الروسي في البلدين. ومع ذلك قد تؤدّي الحرب المطولة في أوكرانيا إلى سحب روسيا المزيد من خدماتها العسكرية الخاصة من إفريقيا، كما فعلت بالفعل في جمهورية إفريقيا الوسطى.

أما إذا نجح بوتين في معركته؛ فقد يبدأ حقبة جديدة من التوسع العسكري في إفريقيا أيضًا، وهو ما يمكن أن يُفْضِي إلى إعادة تشكيل الدول الإفريقية بشكل يستدعي إلى الأذهان الخبرة الاستعمارية السابقة

الدور الروسي في إفريقيا:
معضلات «التحدي والاستجابة»

د. محمد عبد الكريم
منسّق أبحاث إفريقيا- معهد الدراسات المستقبلية- بيروت

توجهت سياسات روسيا الخارجية بعد سقوط الاتحاد السوفييتي، وعلى نحو سريع، نحو الاندماج مع الغرب، مما ضمن لها تأمين بلايين الدولارات من مبيعات السلاح (والمقبولية السياسية «الغربية») في سياق دعمها العقوبات الغربية ضد ليبيا والعراق ويوغسلافيا السابقة، وتحجيم صِلَاتها العسكرية مع الصين وإيران والهند؛ بينما استمر الغرب في تجاهل مصالح روسيا قبل بداية الألفية الحالية بشكل واضح، مع ملاحظة تراجع حصة روسيا من سوق السلاح عالميًّا في السنوات التالية، كما تبلور -على سبيل المثال- في الفترة ١٩٩١-١٩٩٣م من ٣٨٪ إلى ١٧٪، بالتزامن مع ارتفاع حصة الولايات المتحدة عن الفترة نفسها من ٣٠٪ إلى ٥٨٪.

وهكذا فقد عنى المزيد من التقارب الروسي- الغربي في تسعينيات القرن الماضي علاقة أقل مع الأقاليم غير الغربية، وربطها بالرجعية والسلطوية مقابل الرخاء والديمقراطية[١].

(١) Tsygankov, Andrei P. Russia's Foreign Policy Change and Continuity in National Identity, Rowman & Littlefield, London, 2016, p. 77.

وبظهور الرئيس الحالي فلاديمير بوتين V. Putin في الحياة السياسية في بلاده بدأت نزعة مخالفة هذا التوجه في الظهور منذ تقلده منصب رئيس الوزراء، كما تجسّد بشكل كبير في الأزمة الليبية (مارس ٢٠١١م)، ورفضه لتوجُّه الرئيس الروسي حينذاك دميتري ميدفيديف Dmitry Medvedev الذي وصفه في لقاءات علنية «بالتواطؤ مع الغرب في مسألة فرض منطقة حظر طيران، والدعم غير المباشر لتدخل بريطانيا وفرنسا (في ليبيا) مع قيادة الولايات المتحدة هذا التحرك «من وراء الستار»، واعتبر بوتين وقتها أن قرار مجلس الأمن بخصوص ليبيا «يسترجع دعوات العصور الوسطى للقيام بحملات صليبية»[١].

وهكذا كانت إفريقيا أحد أهم بنود أجندة «بوتين» الخارجية منذ انفراده بالسلطة التنفيذية في البلاد، ورغم مبالغة القوى الغربية في وصف «تهديدات» الدور الروسي في إفريقيا؛ فإن رافعات هذا الدور منذ العام ٢٠١٩م لم تتجاوز التدخل الأمني- العسكري، ومحاولات اختراق احتكار شركات الطاقة متعددة الجنسيات لقطاعي البترول والغاز في إفريقيا، مضافًا لها وعودًا «غير واقعية في أحيان كثيرة» بتقديم مشروعات طاقة نووية عملاقة تتجاوز تكلفتها موازنات دولة كاملة (كما في حالة جمهورية إفريقيا الوسطى)، دون أن تقدم موسكو (سواء عبر المؤسسات الحكومية أم عبر شركات الاستثمارات الخاصة) بدائل تعاون اقتصادي روسي- إفريقي يقترب واقعيًّا من الدور السوفييتي السابق.

- **التوزيع الجيوسياسي للدور الروسي:**

وسَّعت روسيا في الأعوام الأخيرة نفوذها في إفريقيا؛ لا سيما في دول تواجه أزمات مزمنة مثل ليبيا ومالي والسودان وجمهورية إفريقيا الوسطى وموزمبيق، وغيرها. وأشار التحرك الروسي في مالي وما ورد عن دعم روسيا للحكومة العسكرية في بوركينا فاسو إلى استمرار النهج الروسي المتبع في السنوات الخمس الأخيرة؛ حيث كثَّفت روسيا خطواتها لرفع نفوذها في إفريقيا على المستويين الرسمي وغير الرسمي.

وبشكل عام، حظيت العلاقات الروسية الإفريقية بانطلاقة مهمة في قمة ٢٠١٩م في سوتشي التي حضرها ممثلون لأكثر من ٥٠ دولة إفريقية تقدمهم ٤٣ رئيسًا. ورغم تعويل الرئيس بوتين وقتها على تاريخ الاتحاد السوفييتي في دعم حركات التحرّر الإفريقية، وتعهُّده بتعزيز رفع بلاده لحجم التجارة والاستثمارات في القارة؛ فإنَّ الوجود الروسي في القارة اتَّخذ شكلًا ملتبسًا، وغير شامل وفق رؤى محللين كثيرين، من قبيل تزويد الحكومات في عدد من الدول الإفريقية بالأمن في شكل تدريب وأعمال استخباراتية، وتقديم معدات، وكذلك تورط المرتزقة الروس في عدد من الصراعات المحلية[٢].

وفي اتساقٍ مع «التمدد» الروسي في إفريقيا يرى خبراء عسكريون أمريكيون أن «متعهدي الأمن الخاص» يساعدون في دعم أجندة موسكو في إفريقيا، ويتقدمهم مجموعة فاجنر

---

(١) Dimitar Bechev, Nicu Popescu, and Stanislav Secrieru, Introduction (in: Russia Rising Putin's Foreign Policy in the Middle East and North Africa), I. B. Tauris, London, 2021, p. 4.

(٢) How Russia forged closer ties with Africa, The Star, February 27, 2022 https://www.the-star.co.ke/news/2022-02-27-how-russia-forged-closer-ties-with-africa/

Wagner Group التي يديرها يفجيني بريجوزين Y. Prigozhin المقرب من بوتين (الذي أنكر أكثر من مرة أية صلة له مع المجموعة، أو أية صلة لها مع الدولة، ووصفها بأنها «عمل خاص له مصالح خاصة مرتبطة باستخراج الموارد الطبيعية مثل الذهب أو الأحجار الكريمة»). وحسب الخبراء الغربيين فإن هؤلاء المقاتلين يعملون بالتوازي مع تحرك الكرملين، وهم جزء من «صندوق أدوات» موسكو لدعم القادة الأفارقة الضعفاء مقابل الحصول على ميزات اقتصادية وأخرى غيرها»[1]؛ مما يفسر خريطة الوجود الروسي في القارة الإفريقية في الدول التي تعاني من مشكلات أمنية خطيرة للغاية.

> الدول الإفريقية تتوجه للحياد (فيما يتعلق بصلاتها مع روسيا في المحافل الدولية)

- **مظاهر توسُّع الدور الروسي في إفريقيا ٢٠٢١-٢٠٢٢م:**

رفعت روسيا منذ العام ٢٠٠٧م على الأقل، وبشكل بالغ الوضوح في السنوات الأخيرة، من وجودها الاقتصادي والعسكري في إفريقيا (نسبيًّا بالقياس إلى القدرات الروسية نفسها)؛ وأسفرت قمة سوتشي ٢٠١٩م عن توقيع أكثر من ٣٠ دولة إفريقية عقودًا مع موسكو لتزويدها بمعدات عسكرية، وثمة استثمارات روسية قوية، بما فيها المصالح التجارية المدعومة من الدولة لا سيما في القطاعات الأمنية، والتكنولوجية، والصناعات القائمة على استخراج الموارد الطبيعية مثل البترول والغاز والذهب، وغيرها.

وعلى سبيل المثال فإن شركة «روسال Rusal» تستخرج معدن الألومنيوم في غينيا، وتسعى مجموعة «روساتوم Rosatom» لاستكشاف اليورانيوم في ناميبيا. كما دفعت شركة «الروسا Alrosa»، أكبر شركة في العالم لتعدين الماس، لتوسيع عملياتها في أنجولا وزيمبابوي؛ وهي جهود تتفق مع سعي روسيا للبحث عن أسواق اقتصادية جديدة وتأثير جيوسياسي في إفريقيا.

وقد تضاعفت التجارة بين روسيا والدول الإفريقية منذ العام ٢٠١٥م، ووصلت إلى حوالي ٢٠ بليون دولار سنويًّا حسب تقديرات بنديكت أوراما B. Oramah رئيس البنك الإفريقي للتصدير والاستيراد African Export-Import Bank (نهاية العام ٢٠٢١م)، بلغت حصة روسيا من الصادرات ١٤ بليون دولار، بينما لم تُصدِّر الدول الإفريقية لروسيا إلا بقيمة ٥ بلايين دولار فقط؛ ويلفت النظر في هذا التعاون الاقتصادي (الذي لا يزال محدودًا قياسًا لدول أخرى في مقدمتها الصين والاتحاد الأوروبي والهند بل والإمارات العربية) والعسكري اعتماده على «تقديم رؤية بديلة للدول الإفريقية اعتمادًا على النقد المشترك المعادي (للاستعمار) الغربي، مع ملاحظة، حسب أكاديميين روس، أنه بينما حاول السوفييت ترويج أفكار التحديث والاشتراكية للدول الإفريقية؛ فإن الروس لا يقدمون فعليًّا أيّ «رؤية أيديولوجية»، بل مجرد إعادة اتصال بالنخب الإفريقية على أساس قَدْر من الندية، والتأكيد على أهمية مسألة «السيادة»، بينما لا تزال الدول الغربية تحاول فرض قِيَمها مثل الشفافية

---

(١) Carol Guensburg, Russia Steadily Rebuilding Presence in Africa, Voice of America, February 21, 2022
https://www.voanews.com/a/russia-steadily-rebuilding-presence-in-africa/6452193.html

و»الحكم النزيه» honest governance وتشريعات مواجهة الفساد[١].

وقد أثارت تحركات روسيا في إفريقيا (التي يؤكد مراقبون غربيون أنها هادئة للغاية على نحو يثير القلق منذ إعلان «بوتين» في قمة سوشي ٢٠١٩م أن إفريقيا أولوية في سياسة بلاده الخارجية) مخاوف الدول الغربية (لا سيما فرنسا والولايات المتحدة) إزاء تكتيكات وغايات روسيا في القارة. وأثار حادث رفع العَلَم الروسي في مظاهرات في واجادوجو عاصمة بوركينا فاسو عقب انقلاب يناير ٢٠٢٢م مخاوف جمة من رمزية الحادث، إضافة إلى حماية جنود محليين في جمهورية إفريقيا الوسطى للمدنيين بدعم من المقاتلين الروس في خريف ٢٠٢١م، الأمر الذي عززته تأكيدات «بوتين» أن بلاده «لن تشارك في إعادة تقسيم جديد لثروة القارة، بل إننا مستعدون للانخراط في منافسة على التعاون مع إفريقيا»[٢]، وهو خطاب يحظى بقبول شعبي متزايد في العديد من الدول الإفريقية.

- **نقاط الارتكاز الرئيسة: رؤية في حالة إثيوبيا**

يمكن تلمُّس أهم نقاط ارتكاز التحرك الروسي في إفريقيا في العام الجاري ٢٠٢٢م في ليبيا والسودان ومالي وغينيا وأنجولا. بينما تبرز حالتا إثيوبيا وجمهورية إفريقيا الوسطى كمُؤشِّر على تحدِّي السياسة الروسية بشكل عام في إفريقيا، بالنظر إلى اهتمام موسكو الكبير بالأولى لاعتبارات الأمن الإقليمي للبحر الأحمر والقرن الإفريقي وثيق الصلة «بنطاقات أمن الشرق الأوسط»؛ والثانية التي تقع في مفترق أقاليم حوض النيل والساحل وغرب إفريقيا.

يُلاحظ اعتماد الوجود الروسي في ليبيا -على سبيل المثال- بشكل كبير على قوات «فاجنر» من عناصر المرتزقة (بوصفها قوات الاستخبارات الدفاعية الروسية السابقة)، ويتوقع أن تحاول روسيا الاستفادة من أي مخرجات سياسية للانتخابات الليبية المؤجلة منذ نهاية العام ٢٠٢١م، وأن تظهر كوسيط بين القوى الليبية المختلفة في العام الجاري ٢٠٢٢م. أما مالي فقد تعززت حظوظ روسيا في مزيد من التعاون مع السلطات العسكرية الحاكمة، ويتوقع أن تقدم موسكو لمالي غطاءً سياسيًّا لعاصمي غويتا، مع ما يعتبره مراقبون غربيون مؤشرات على نشر «مرتزقة فاجنر دعمًا للمجلس العسكري»[٣].

بينما توفر غينيا وأنجولا «منطقتي نفوذ تقليديتين»؛ فعلاقات موسكو مع الرئيس الغيني السابق ألفا كوندي كانت قوية، وحصلت موسكو بمقتضاها على امتيازات خاصة في تعدين البوكسيت، وعقب سقوط كوندي في انقلاب سبتمبر ٢٠٢١م يتوقع أن تعيد موسكو توجيه اهتمامها للجهود الدبلوماسية لدعم نظام العقيد مامادو دومبايا مقابل عدم إعاقة وصول موسكو لقطاع التعدين.

كما يتوقع أن تحظى روسيا بدور كبير في أنجولا مع سعي رئيسها João Lourenço (الذي

---

(١) Ibid.

(٢) Ibid.

(٣) Joseph Siegle, The future of Russia-Africa relations, Brookings, February 2, 2022 https://www.brookings.edu/blog/africa-in-focus/2022/02/02/the-future-of-russia-africa-relations/

حصل على تدريبه العسكري في الاتحاد السوفييتي السابق) للفوز بفترة رئاسة ثانية وسط معاناة البلاد من حالة ركود طويلة وانتقادات من تزايد النزعة السلطوية والانقسامات داخل الحزب الحاكم. وتعد «استراتيجية موسكو الانتهازية بمساعدة لقادة الأفارقة المعزولون وسيلة لتحسين مكانتها» وتحول João Lourenço لهدف جذاب لروسيا[١].

- **ويمكن رصد الدور الروسي في حالة إثيوبيا على النحو التالي:**

تسعى موسكو لتوطيد علاقاتها (التاريخية بالأساس على خلفيات سياسية ودينية مشتركة) مع أديس أبابا، كما اتضح في الآونة الأخيرة من موقف موسكو في مسألة سد النهضة، وانحيازها الكامل للموقف الإثيوبي، وقرار الأولى عقد القمة الروسية الإفريقية المقبلة (أكتوبر- نوفمبر ٢٠٢٢م) في أديس أبابا[٢] باعتبارها بوابة واسعة للدور الروسي في القارة الإفريقية.

> تهريب روسيا آلاف الأطنان من الذهب من عدة دول في القارة مكّنتها من مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية

وجاء التعاون العسكري بين موسكو وأديس أبابا (حسب اتفاق ١٢ يوليو ٢٠٢١م) في قلب مساعي روسيا للتمدد في القرن الإفريقي بعد فشل مساعي مماثلة في عدة دول بينها السودان (مرحليًّا). وبالفعل نجحت روسيا عبر تقديم الدعم لرئيس الوزراء الإثيوبي آبي أحمد في حرب إقليم التيجراي في تعويض قدر كبير من التراجع الغربي عن دعمه، لا سيما بعد اجتماع وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف مع نظيره الإثيوبي ديميكي ميكونن في يونيو ٢٠٢١م، وإقدام موسكو على نشر مراقبين للانتخابات الإثيوبية بعد انسحاب بعثة المراقبة التابعة للاتحاد الأوروبي على خلفية اتهامات للحكومة الإثيوبية بالانتهاكات الواسعة لحقوق الإنسان والتوترات السياسية ومضايقة المعارضة حينذاك[٣].

ودل رفع إثيوبيين أعلامًا روسية في احتفالات مطلع مارس الجاري بذكرى معركة عدوة التاريخية الشهيرة ضد الغزاة الإيطاليين على وجود تأييد شعبي إثيوبي للمواقف الروسية بغطاء رسمي غير معلن على الأرجح، وعلى خلفية تداعيات سلبية لدى الرأي العام الإفريقي بشكل عام من تعامل السلطات الأوكرانية بنزعة عنصرية مع الفارّين من البلاد، والتمييز بين «الأوروبيين» وحاملي الجنسيات الأخرى لا سيما الأفارقة[٤].

وفيما يتسق مع هذا المسار كان الموقف الإثيوبي من الأزمة الحالية بين روسيا وأوكرانيا لافتًا للدوائر الغربية؛ إذ تفادت حكومة أديس أبابا والمسؤولون الإثيوبيون تقديم أي إدانة واضحة للعمليات الروسية، كما لم يفسّر هؤلاء المسؤولون سبب عدم الإدانة[٥]؛

---

(١) Ibid.

(٢) Nosmot Gbadamosi, How the Russia-Ukraine War Impacts Africans, Foreign Policy, March 2, 2022 https://foreignpolicy.com/2022/02/03/russia-ukraine-war-african-students-border-crisis/

(٣) Elliot Smith, Russia is building its military influence in Africa, challenging U.S. and French dominance, CNBC, September 13, 2021 https://www.cnbc.com/2021/09/13/russia-is-building-military-influence-in-africa-challenging-us-france.html

(٤) Declan Walsh and John Eligon, Shunned by Others, Russia Finds Friends in Africa, The New York Times, March 3, 2022 https://www.nytimes.com/2022/03/03/world/africa/russia-ukraine-eritrea-africa.html

(٥) Gelmo Dawit, Ethiopia Calls for Restraint in Ukraine Crisis, Voice of America, March 3, 2022 https://

ويمكن تفسير هذا التفاهم الروسي الإثيوبي لاعتبارات «التشابه التاريخي» والديني والحاجة المتبادلة بين موسكو وأديس أبابا، إضافة إلى عدم قدرة الأخيرة على حسم مواقف سياساتها الخارجية مع اضطراب مخرجات الحرب الأهلية ومساعي انتهاج سياسات إقليمية ودولية بالغة التناقض.

- **الأزمة الروسية- الأوكرانية: آفاق تراجع الدور الروسي؟**

أشار تقرير حول التصورات الروسية للتعاون الإفريقي- الروسي نشرته مدرسة الاقتصاد العليا Higher School of Economics بموسكو إلى أن الدول الإفريقية تتوجه للحياد (فيما يتعلق بصلاتها مع روسيا في المحافل الدولية)، وأنه لم تفرض أي دولة إفريقية عقوبات على روسيا بعد ضمّها لشبه جزيرة القرم في العام ٢٠١٤م، وفي التصويت في الأمم المتحدة المتعلق بهذه المسألة؛ فإن أغلب الدول الإفريقية اتخذت حينذاك موقفًا محايدًا؛ ومع غزو أوكرانيا (فبراير ٢٠٢٢م)؛ فإنه من المتوقع –حسب دراسة المدرسة الروسية- في حال استمرار هذا الموقف المحايد ستكون «استثمارات» روسيا في القارة الإفريقية قد حققت مكاسبها بالفعل(١).

وفي واقع الأمر، جسَّدت المواقف الإفريقية من الأزمة الروسية- الأوكرانية الجارية حالة انقسام واضحة في العلاقات الإفريقية- الروسية بشكل عام؛ فبينما عبَّرت كينيا (العضو غير الدائم بمجلس الأمن) بوضوح تامّ عن معارضتها «للغزو الروسي لأوكرانيا»؛ فإن الاتحاد الإفريقي اكتفى بالتعبير عن «القلق» مما يجري في أوكرانيا، وتجاهل أي نقد للتحرك الروسي.

ودعت جنوب إفريقيا، شريكة روسيا في مجموعة البريكس Brics، موسكو لسحب قواتها من أوكرانيا، وعبرت عن أملها في تسوية النزاع عبر التفاوض.

ومن جهة أخرى وردت تقارير عن دعم رئيس جمهورية إفريقيا الوسطى فوستين أرتشينج توادیرا Faustin-Archange Touadera لقرار روسيا الاعتراف بإقليمي دونتسك Donetsk ولوهانسك Luhansk دولتين مستقلتين.

كما زار نائب رئيس مجلس السيادة السوداني محمد حمدان دقلو (٢٣ فبراير ٢٠٢٢م) موسكو على رأس وفد سوداني في دلالة على صلات أوثق بين البلدين، وتزامن هذا الانقسام «الإفريقي» مع واحد من أوضح أمثلة تغيُّر التحالفات في إفريقيا، وهو إنهاء فرنسا (قبل أسبوع واحد من الهجوم الروسي على أوكرانيا) انخراطها في عمليات مواجهة الإرهاب في مالي، التي أكد رئيس وزرائها شوجويل مايجا توقيع بلاده اتفاقات تعاون عسكري مع روسيا، مع إنكاره تورط شركة «فاجنر» للأمن الخاص المثيرة للجدل(٢).

وحضرت إفريقيا دبلوماسيًّا ومجددًا في قلب الأزمة الروسية الأوكرانية عند تصويت الجمعية العامة للأمم المتحدة (٢ مارس الجاري) الذي عدّ الأبرز من نوعه «لإدانة عدوان

---

www.voanews.com/a/6468646.html

(١) How Russia forged closer ties with Africa, Op. Cit.

(٢) Ibid.

دولة عضو» طوال نحو أربعة عقود. فقد صوّتت ١٤١ من بين ١٩٣ دولة عضو بالأمم المتحدة لصالح إدانة الغزو الروسي لأوكرانيا. وصوتت كل من مصر وكينيا وغانا والجابون ورواندا وجيبوتي والكونغو والصومال وجمهورية الكونغو الديمقراطية لصالح القرار، فيما امتنعت ١٧ دولة إفريقية عن التصويت منها بوروندي والسنغال وجنوب السودان وجنوب إفريقيا وأوغندا ومالي وموزمبيق عن التصويت، وفضلت عدة دول إفريقية (وهي إثيوبيا وبوركينا فاسو وإيسواتيني وغينيا وغينيا بيساو والمغرب وتوجو) عدم حضور التصويت بالأساس، وصوتت إريتريا كدولة إفريقية وحيدة ضد القرار (ضمن خمسة دول فقط مع روسيا وبيلاروس وكوريا الشمالية وسوريا)[١].

ورأى محللون سياسيون أن الولايات المتحدة وحلفاءها الغربيين كانوا بحاجة إلى «صوت إفريقي موحد» لزيادة الضغط على روسيا، لكنَّ الواقعية السياسية ومؤشرات التصويت الأخير عزّزت توقُّعات تحفُّظ العديد من الدول الإفريقية على توجيه النقد الصريح لروسيا (من بينها أوغندا التي أعلن Muhoozi Kainerugaba ابن الرئيس يوري موسيفيني وقائد القوات البرية الأوغندية دعمه وتفهمه للتحرك الروسي، لكن بلاده لم تصوّت ضد القرار والتزمت الحياد[٢].

لكن في المحصلة يبدو أن النمط التصويتي الإفريقي –بشكل عام- يمثل موقفًا غامضًا في أغلب أرجاء القارة؛ حيث ساد نوع من «الترحيب الصامت» بالغزو الروسي لأوكرانيا حسب مراقبين غربيين في تناقضٍ حادّ مع مواقف الدول الغربية التي وسعت العقوبات واستولت على ممتلكات لمواطنين روس ووصل الأمر لتهديدها علنًا بتدمير الاقتصاد الروسي. ورغم تصويت نحو ٢٥ دولة إفريقية لصالح قرار الأمم المتحدة بإدانة روسيا فإن التصويت نفسه يُعَدّ دالًّا على عمق الانقسامات في استجابة القارة، وألقى مزيدًا من الغموض على مستقبل الدور الروسي في إفريقيا، وهو أمر كان واضحًا منذ بداية اندلاع الأزمة[٣].

- **خلاصة:**

رغم تصاعد الدور الروسي في إفريقيا في الأعوام الأخيرة واحتمالات تمدده في دول عدة في الفترة المقبلة؛ فإن التجربة الغربية- السوفييتية (التي ورثتها روسيا وتحاول توظيفها

---

(١) Aggrey Mutambo, 17 African countries abstain from UN vote to condemn Russia invasion, The East African, March 3, 2022 https://www.theeastafrican.co.ke/tea/news/world/17-african-countries-abstain-from-un-vote-russia-3735288

Tom O›Connor, The 4 Nations Who Back Russia›s War in Ukraine, and 35 Who Won›t Condemn It, Newsweek, March 2, 2022 https://www.newsweek.com/4-nations-who-back-russias-war-ukraine-35-who-wont-condemn-it-1684250

(٢) Elliot Smith, African leaders condemn Russia, but some remain silent as Moscow's influence hits home, ukraine-african-leaders-condemn-russia-/03/03/CNBC, March 3, 2022 https://www.cnbc.com/2022 invasion-but-some-remain-silent.html

(٣) Declan Walsh and John Eligon, Shunned by Others, Russia Finds Friends in Africa, Op. Cit.

وردت تقارير عن دعم فوستين أرتشينج تواديرا لقرار روسيا الاعتراف بإقليمي دونتسك ولوهانسك دولتين مستقلتين

في سياساتها الإفريقية) تعطي إشارات مغايرة، وربما تدل على توحيد «القوى الغربية» جهودها بقوة لتحجيم هذا الدور على نحو لافت.

ويؤكد التكثيف الإعلامي الغربي، وربما المبالغة الكبيرة، على هذا التوجه كما تم منتصف ثمانينيات القرن الماضي. وعلى سبيل المثال فإن تقييم وزارة الدفاع الأمريكية السنوي للقوة السوفييتية في «الشرق الأوسط والعالم الثالث» (في عام ١٩٨٤م) أشار إلى التوسع السوفييتي الهائل في قدراته العسكرية في هذا المضمار، وتحسين الاتحاد السوفييتي قدراته العسكرية على القيام بعمليات عسكرية في أرجاء العالم «منذ غزوه أفغانستان قبل أربعة أعوام»، وإقامته قواعد في نطاق ضرب حقول البترول في الخليج العربي». واستمرار تقديمه أسلحة «لسوريا وليبيا وكوبا ونيكاراجوا»... وتزايد نفوذه العسكري في العالم الثالث عبر وجود أكثر من ٢١ ألف مستشار وفني عسكري في قرابة ٣٠ دولة.. ومن ثَمَّ فإن السوفييت قادرون على نشر المشاعر المؤيدة لهم والتأثير في السياسات العسكرية المحلية[١]، وهو التقييم الذي تهافت تمامًا مع دخول الاتحاد السوفييتي سلسلة من الأزمات الداخلية التي قوَّضت كافة مسارات سياساته الخارجية التوسعية ومنها الإفريقية وفي العالم الثالث ككل.

ورغم خطاب دعم حركات التحرر الوطني الإفريقية في مواجهة القوى الاستعمارية الغربية، وإعادة منجزات الاتحاد السوفييتي في هذا الصدد ضمن آلة الدعاية الروسية في إفريقيا؛ فإن تقارير غربية وإفريقية محلية أشارت إلى تهريب روسيا آلاف الأطنان من الذهب من عدة دول في القارة مكَّنتها من مواجهة العقوبات الاقتصادية الغربية على روسيا منذ ضمّها لشبه جزيرة القرم (٢٠١٤م)، ومن المنتظر أن تُمثّل هذه الأطنان «ذخيرة اقتصادية مهمة» لموسكو في الفترة المقبلة[٢]، مع توقُّع استمرار المقاربة الأمنية الروسية في القارة، ودعم نُظُم الحكم «الهشّة» في مواجهة ضغوط غربية و«حياد» صيني تقليدي سيتجلّى تمامًا في الساحة الإفريقية، مع اتضاح ملامح «تحالف» غربي متعدّد الأجندات ضد روسيا، ومن ضمنها مجابهة دور الأخيرة في إفريقيا ■

---

(١) Dimitar Bechev, Nicu Popescu, and Stanislav Secrieru, Introduction (in: Russia Rising Putin's Foreign Policy in the Middle East and North Africa), I. B. Tauris, London, 2021, p. 1.

(٢) Tom Collins, How Putin prepared for sanctions with tonnes of African gold, The Telegraph, March 3, 2022 https://www.telegraph.co.uk/global-health/terror-and-security/putin-prepared-sanctions-tonnes-african-gold/

كيف يُمكن أن تؤثر الحرب الروسية الأوكرانية على أمن منطقة القرن الإفريقي؟

بسمة سعد

باحثة في مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية

ألقت الحرب الروسية الأوكرانية بظلالها على كافة دول العالم؛ فليس هناك دولة أو منطقة أو إقليم في العالم بمنأى عما فرضته الحرب من تداعيات اقتصادية وخيمة. لم تقتصر فقط على حدّ تعرُّض العالم لأكبر عجز في الواردات السلعية منذ عقود بعدما أدَّت الحرب على

أوكرانيا إلى قطع ربع شحنات القمح والشعير، وخُمس إنتاج الذرة، والجزء الأكبر من زيت عباد الشمس[١]، وبمواصلة الدول الغربية عزل روسيا -ثاني أكبر مُنْتِج للسلع في العالم- عن الاقتصاد العالمي، تتفاقم المخاطر والتداعيات الاقتصادية؛ حيث ارتفع مُؤشِّر الأمم المتحدة لأسعار الغذاء بنسبة ٤% تقريبًا في فبراير ٢٠٢٢م، وبالتالي ارتفعت التكاليف بأكثر من ٥٠% منذ منتصف عام ٢٠٢٠م، مما أدَّى إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية المدفوعة بشكل كبير بارتفاعات في أسعار الزيوت النباتية مثل زيت النخيل، إلى الحدّ الذي دفَع منظمة الأغذية والزراعة التابعة للأمم المتحدة (الفاو) لإطلاق تحذيرها في ١١ مارس ٢٠٢٢م من ارتفاع قياسي للأسعار العالمية للأغذية والأعلاف يتراوح ما بين ٨ و٢٠%، قد يؤدي إلى تفاقم الاضطرابات في سلاسل إمدادات العالم بالغذاء، كما أوضحت المنظمة في ٧ مارس ٢٠٢٢م ارتفاع سعر النفط بتسجيل خام برنت سعر الـ١١٨,١١ دولارًا للبرميل[٢]، ولا تزال الأسعار في زيادة مستمرة.

> قبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، كانت دول شرق إفريقيا تسجّل أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي

انطلاقًا ما سبق، وفي ضوء ما تتمتع به منطقة القرن الإفريقي من أهمية جيواستراتيجية بالغة لموقعها الاستراتيجي المتميز، وتمتعها بالعديد من الموارد الطبيعية والمعادن الثمينة، مما دفع العديد من القوى الإقليمية والدولية لتعزيز نفوذها في المنطقة، فهناك العديد من المؤشرات التي يُستدل من خلالها على انعكاسات الحرب الروسية الأوكرانية على أمن منطقة القرن الإفريقي، يُمكن توضيحها في إطار عدد من الأبعاد كالتالي:

---

(١) - ارتفاع أسعار المواد الغذائية إلى مستوى قياسي مع استمرار الحرب في أوكرانيا، الأهرام، 5 مارس 2022م.
https://gate.ahram.org.eg/News/3430410.aspx

(٢) - تحذيرات من تداعيات حرب أوكرانيا.. الاقتصاد العالمي على المحك، سكاي نيوز عربية، 7 مارس 2022م.
https://cutt.us/OqMc5

- **أولًا: ارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي في دول القرن الإفريقي:**

تعتمد منطقة القرن الإفريقي بشكل متزايد خلال العقود الأخيرة -مثل العديد من المناطق حول العالم- على الحبوب الروسية والأوكرانية التي توفّر مجتمعةً ما يقرب من ٣٠٪ من القمح في العالم، بالإضافة إلى كونهما يصدّران ٧٥٪ من صادرات زيت عباد الشمس العالمية بنسبة تعادل ١٠٪ من جميع زيوت الطهي[(١)].

وبينما تُعدّ إفريقيا أكبر وجهة إقليمية لصادرات القمح الأوكرانية، حيث استهلكت خلال الموسم الزراعي ٢٠٢٠-٢٠٢١م نحو ٣٦٪ من إجمالي واردات القمح الأوكرانية؛ تحتلّ منطقة القرن الإفريقي المرتبة الأولى في استهلاك الحبوب من أوكرانيا وروسيا. فعلى سبيل المثال، استوردت كينيا القمح والذرة والأسمدة من روسيا بقيمة ٤٠٫٦ مليار شلن كيني (٤٠٦ ملايين دولار) في عام ٢٠٢٠م، والقمح والذرة والخضروات وبذور عباد الشمس وزيت بذور القطن بقيمة ٨ مليارات شلن من أوكرانيا[(٢)].

وباندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، تأثرت حجم الواردات الإفريقية من الحبوب عمومًا، والقمح على وجه الخصوص؛ باعتباره سلعة غذائية رئيسية للمجتمعات الإفريقية، وارتفعت أسعار المواد الغذائية وكذلك الوقود والأسمدة، وهو ما سيتسبّب في تفاقم أزمة الغذاء، وكذلك الوضع الإنساني المتردّي في منطقة القرن الإفريقي، لا سيما في المناطق التي تُعاني من الجوع، وفي أمسّ الحاجة للمساعدات الغذائية، وعلى شفا التعرض لمجاعة[(٣)]، وهو ما دفَع العضو المنتدب لـ»صندوق النقد الدولي «كريستالينا جورجيفا» للتأكيد في ١٠ مارس ٢٠٢٢م على أن إفريقيا عُرضة للهزات الاقتصادية بشكل خاص من خلال أربع قنوات رئيسية هي: ارتفاع أسعار المواد الغذائية، وارتفاع أسعار الوقود، وانخفاض عائدات السياحة، وربما صعوبة أكبر في الوصول إلى أسواق رأس المال الدولية[(٤)].

---

(١) - JOSEPH WILSON and Others, Russian war in world's 'breadbasket' threatens food supply, apnews, https://apnews.com/article/russia-ukraine-business-africa-lifestyle-middle-east-1b41faaa7ac0984d0673023b68d39a70

(٢) - PETER KAGWANJA, How the Russia-Ukraine conflict impacts security in Horn of Africa, 7 March 2022. https://www.thecitizen.co.tz/tanzania/oped/how-the-russia-ukraine-conflict-impacts-security-in-horn-of-africa-3739952

(٣) - Idem.

(٤) - ارتفاع أسعار الغذاء والوقود.. النقد الدولي: إفريقيا معرَّضة لهزات اقتصادية بسبب حرب أوكرانيا، صدى البلد، 10 مارس 2022م.
https://www.elbalad.news/5195920

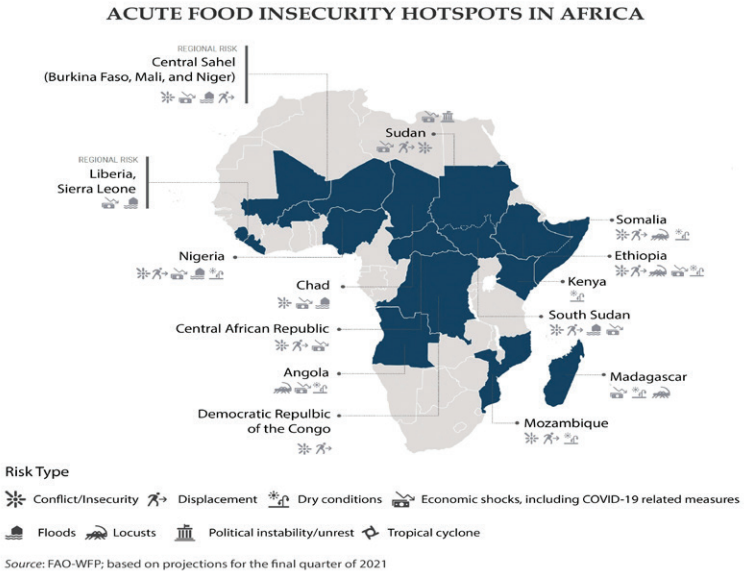

Source: Conflict Drives Record Levels of Acute Food Insecurity in Africa, the Africa Center for Strategic Studies, 13 October 2021. https://africacenter.org/spotlight/conflict-drives-record-levels-of-acute-food-insecurity-in-africa/

فقبل اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، كانت دول شرق إفريقيا تسجّل أعلى مستويات انعدام الأمن الغذائي والتي نجمت عن حزمة متعددة من العوامل التي تكون إما نتيجة عن تعدُّد مصادر النزاعات في المنطقة، وما يترتب عليها من موجات نزوح وهجرة تفرض مزيدًا من الضغوط الاقتصادية على الدولة المُضيفة، بالإضافة إلى ما تُلْحِقُه تلك النزاعات من أضرار بالغة على الاقتصادات والموارد الطبيعية للبلدان، وإما نتيجة لما تُسبّبه التغيرات المناخية من أضرار بالغة على قطاع الزراعة والرعي باعتبارهما العمود الفقري للاقتصادات الإفريقية، تنخفض على إثرها حجم المحاصيل المنتجة وتتضرّر سلاسل توريد السلع الغذائية، وتلعب كذلك دورًا في نشوب النزاعات. وإما نتيجة لما تعرَّضت له البلدان الإفريقية من صدمات اقتصادية كالتي شهدتها خلال عامي ٢٠٢٠ و٢٠٢١م عقب انتشار كوفيد-١٩، وغزو الجراد الصحراوي وتدميره لمساحات زراعية شاسعة في دول المنطقة.

فعلى سبيل المثال، يواجه نحو ٤٠٠ ألف إثيوبي، و١٠٠ ألف شخص في جنوب السودان، و٢٨ ألف شخص في مدغشقر المرحلة الخامسة من مستويات انعدام الأمن الغذائي (المجاعة)؛ وفقًا لما ورد عن منظمة الأغذية والزراعة وبرنامج الأغذية العالمي في أكتوبر ٢٠٢١م[١]، كما أن هناك نحو ٣٫٥ مليون شخص في جميع أنحاء الصومال يعتمدون على المساعدات الإنسانية الخارجية، ويُعاني أكثر من مليون بوروندي من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي

(١) Conflict Drives Record Levels of Acute Food Insecurity in Africa, the Africa Center for Strategic Studies,- 13 October 2021.
https://africacenter.org/spotlight/conflict-drives-record-levels-of-acute-food-insecurity-in-africa/

الحاد[١]، وهي أرقام مرشّحة بقوّة للارتفاع عقب ما فرضته الحرب الروسية الأوكرانية من تداعيات اقتصادية زادت من الضغوط التضخمية الناشئة عن انقطاع سلاسل الإمداد والتعافي من جائحة كوفيد-١٩، مما يُنْذِر بتسجيل دول المنطقة أزمة إنسانية حادَّة مع مرور الوقت/ في حال عدم التوصل لتسوية سلمية بين أطراف الحرب، وضعف الاستجابة الدولية لأزمة الغذاء في منطقة القرن الإفريقي وشرق إفريقيا بشكل عام.

- **ثانيًا: إثارة التوترات السياسية في المنطقة**

على غرار المظاهرات والاضرابات التي شهدتها ولا تزال تشهدها عدة مدن في العراق والمغرب وألبانيا خلال الأيام القليلة الماضية من شهر مارس ٢٠٢٢م؛ احتجاجًا على ارتفاع أسعار الوقود والمواد الغذائية[٢]، ممَّا يهدّد بتعرُّض بلادهم لأزمة غذاء تتفاقم تداعياتها على الأُسَر الفقيرة، خاصة في ظل تسجيل دول منطقة القرن الإفريقي مستويات متدنية في المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية على غرار الوضع في العراق الذي يقع فيه أكثر من ٤٠ مليون شخص، وارتفاع نسبة البطالة بين الشباب لتسجل نحو ٤٠٪[٣]، يجعلها عُرضة للاضطرابات السياسية وحالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني قد يتخلّلها قدر من العنف في ظل توافر البيئة المحفّزة لتصاعد الاحتجاجات.

وهنا تتوجه الأنظار إلى كينيا والصومال؛ حيث أُصيبت سياسة دعم الوقود الكينية بالشلل في أعقاب الحرب الروسية الأوكرانية بعدما بات على وزارة الخزانة الكينية دفع أكثر من ٢٥ مليار شلن لمسوقي النفط خلال شهري مارس وأبريل ٢٠٢٢م للحفاظ على أسعار الضخ دون تغيير في السوق المحلي، وذلك في وقت تُواجه فيه الحكومة ضغط إنفاق متزايد لتلقيح المواطنين ومعالجة التداعيات الاقتصادية لكوفيد-١٩، بالإضافة إلى الإعداد للانتخابات الرئاسية والتشريعية في أغسطس ٢٠٢٢م[٤]، وهو ما يُثير المخاوف من أن تضطر الحكومة الكينية للمساس بسياسة دعم الوقود، مما يُثير غضب المواطنين ويدفعهم للاحتجاج والتظاهر، وبالتالي تصاعد احتمال أن تشهد الانتخابات القادمة عنفًا سياسيًّا ذا صبغة عرقية يصاحب العديد من الانتخابات الرئاسية الأخيرة، كالتي شهدتها البلاد في العام ٢٠٠٧م، وأسفر عن مقتل ما يُقدّر بنحو ١٢٠٠ قتيل و٦٥٠ ألف نازح[٥].

---

(١) -Idem.

(٢) - مظاهرات ضد غلاء المواد الغذائية في العراق وإضراب للنقل البري بالمغرب لارتفاع أسعار الوقود، فرانس 24، 9 مارس 2022م. https://cutt.us/LwLBe

(٣) - المرجع السابق.

(٤) JOHN MUTUA, Kenya is now the cheapest country to purchase diesel in Eastern Africa, business - daily Africa,11 MARCH 2022. https://www.businessdailyafrica.com/bd/economy/kenya-is-now-the-cheapest-country-to-purchase-diesel-3743950

(٥) Joseph Siegle and Candace Cook, Africa's Complex 2022 Elections: Restoring Democratic Processes, - /Africa center for strategic studies,24 January 2022 https://africacenter.org/spotlight/elections-2022

أما بالنسبة للصومال، فتشهد مقديشيو اضطرابات سياسية وأمنية في ضوء تعثُّر المسار الانتخابي التشريعي والرئاسي منذ العام ٢٠٢٠م دخلت على إثره البلاد في موجة من العنف المؤقت. وفي نوفمبر ٢٠٢١م، اكتملت عملية اختيار مجلس الشيوخ بشقّ الأنفس، ومن المقرّر الانتهاء من اختيار أعضاء مجلس النواب بحلول ٢٥ فبراير، الذي باكتمال تشكيله تبدأ أولى خطوات اختيار رئيس جديد للصومال من بين قائمة المرشحين التي وافقت عليها لجنة الانتخابات غير المباشرة[١].

وفي ظل ما تشهده الصومال من أوضاع اقتصادية واجتماعية مزرية سجلت تقلص الناتج المحلي الإجمالي الصومالي بنسبة ١٫٥٪ في العام ٢٠٢٠م، بعدما سجل نمو بنسبة ٢٫٩٪ في عام ٢٠١٩م[٢]، وبلغت نسبة الفقر نحو ٧١٪[٣]، تتصاعد المخاوف من إخفاق البلاد في استكمال العملية الانتخابية وتعرُّض البلاد لحالة من عدم الاستقرار السياسي، إما نتيجة لارتفاع أسعار الوقود والغذاء التي قد تغذي الاحتجاجات والسخط الشعبي ولجوء المواطنين للتعبير عنه، من خلال بوابة الاحتجاجات في الشارع الصومالي، وإما لعدم الالتزام بالجدول الزمني للانتخابات المحدَّد لتُسجل البلاد إخفاقًا انتخابيًّا جديدًا.

وقد يؤدي ارتفاع أسعار السلع الغذائية والوقود إلى تفاقم التوترات السياسية القائمة بالفعل، مثلما هو الحال في السودان الذي يشهد تظاهرات متوالية مُطالِبة باستعادة الحكم المدني للمسار الانتقالي؛ فبخلاف تداعيات الحرب ارتفعت نسبة الفقر في السودان حتى يناير ٢٠٢٢م لتتراوح ما بين ٦٠ - ٨٠٪، بالإضافة إلى ارتفاع نسبة البطالة بأكثر من ٤٠٪، كما ارتفع معدل التضخم ما بين ٣٣٠ إلى ٣٥٠٪[٤]، وبفرض الحرب تداعياتها الاقتصادية على الخرطوم، من المؤكَّد سيتفاقم الوضع الاقتصادي للبلاد، وهو ما يُنذر باندلاع ثورة شعبية كالتي أطاحت بحكم الرئيس السابق «عمر البشير» تكون بمكانة الداعم للمتظاهرين في الشارع السوداني، تلتقي أهدافها مع أهداف المتظاهرين في الإطاحة بالمكون العسكري الذي يقود المسار السياسي للبلاد، والإعداد لعقد سياسي جديد يقود المرحلة الانتقالية السودانية. ومِن ثَمَّ، فإن دول منطقة القرن الإفريقي أمام سيناريو الاضطرابات السياسية المحتملة ذات المخاطر الأمنية يُغذيها الارتفاع غير المسبوق في الأسعار.

- **ثالثًا: تفاقم المخاطر الأمنية الثلاث.. الإرهاب والجريمة المنظَّمة والنزاعات**

إن ارتفاع معدل انعدام الأمن الغذائي في دول شرق إفريقيا وتدني مستوى معيشة المواطنين بما يدفعهم للنزوح والهجرة بحثًا عن فرصة اقتصادية مناسبة، يُعدّ أحد المسبّبات الرئيسية

---

(١) - Joseph Siegle and Candace Cook, OP.CIT.

(٢) - Somalia Economic Outlook, the African Development Bank.
https://www.afdb.org/en/countries-east-africa-somalia/somalia-economic-outlook

(٣) - The World Bank in Somalia,The World Bank, 30 August 2021.
https://www.worldbank.org/en/country/somalia/overview#1

(٤) - معاناة السودانيين تتضاعف بزيادة «هائلة» في أسعار الكهرباء والخبز، إندبندت عربية، 6 يناير 2022م.
https://cutt.us/MqyMg

لنشوب النزاعات بين المجتمعات الإفريقية، وكذلك الاضطرابات السياسية التي توفّر في مجملها البيئة المناسبة لتنامي الجماعات الإرهابية، وكذلك انتعاش كافة أنماط الجريمة المنظمة؛ حيث تكشف ديناميات ظاهرة الإرهاب في العالم أن الإرهاب يتمركز في المناطق والدول التي تعاني من عدم استقرار سياسي وصراعات، وأن الصراعات العنيفة تُعدّ دافعًا أساسيًّا لتنامي ظاهرة الإرهاب؛ فمن أصل ٩٧٪ من الهجمات الإرهابية التي تم تسجيلها في العام ٢٠٢١م، تم تنفيذها في دول تعاني من صراعات ونزاعات، كما أن الدول العشر الأكثر تأثرًا بالعمليات الإرهابية -وفي القلب منها الصومال التي احتلت المرتبة الثالثة ضمن الدول العشر- هي ذات البلدان التي تُعاني من صراعات مسلحة في العام ٢٠٢٠م، وفقًا لمؤشر الإرهاب العالمي الصادر عام ٢٠٢٢م[١].

وعلى الرغم من انخفاض عدد قتلى الهجمات الإرهابية لحركة شباب المجاهدين بنسبة ١٧٪ في العام ٢٠٢١م، مقارنة بالعام السابق، ومن أصل ٥٧١ قتيلاً أسقطتهم حركة الشباب خلال هجماتها؛ كان للصومال نصيب الأسد منها بنسبة ٩٣٪، مقارنة بـ٦٪ في كينيا، كما انخفض عدد الهجمات الإرهابية في الصومال بحوالي ٥٦ هجمة إرهابية لتسجل نحو ٣٥٣ هجمة إرهابية في العام ٢٠٢١م، فإن محفّزات تنامي نشاط حركة الشباب، بل وباقي الجماعات الإرهابية لا تزال متوافرة؛ إما بتفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي في المنطقة تأثرًا بالتداعيات الاقتصادية للحرب الروسية الأوكرانية، ومِن ثَم الارتكان لما تقدّمه تلك الجماعات من فرص اقتصادية مناسبة من جانب، وإما جنيًا للعائد الاقتصادي الهائل جراء المشاركة في الحرب الأوكرانية دعمًا للقوات الأوكرانية كـ»مرتزقة» بعدما أوضحت صحيفة The Guardian النيجيرية اليومية أن أكثر من ١٠٠ شاب سجل اهتمامه بالقتال من أجل أوكرانيا في سفارة كييف في أبوجا. كما أعربت السنغال عن استيائها من الحكومة الأوكرانية، بعدما سجل ٣٦ شخصًا استعدادهم لمواجهة القوات الروسية[٢]، وهو ما يفتح الباب لـ»أفرقة» الشركات الأمنية والعسكرية، والنظر للقارة -مع مرور الوقت وبتعدُّد مناطق التنافس والصراع الدولي- على أنها مفرخة للمرتزقة في ظلّ ما تتّسم به القارة من كثافة سكانية عالية وكتلة شبابية يُعتدّ بها وظروف اقتصادية واجتماعية متردية مثلما هو الحال في منطقة القرن الإفريقي، وهو ما يدعو للتفكير -فيما بعد- في آليات التعامل مع المرتزقة الأفارقة العائدين من الحرب ومن مناطق الصراعات.

ومِن ثَمَّ، تتعدّد المخاطر المحيطة بمنطقة القرن الإفريقي التي تُنذر بتنامي ظاهرة الإرهاب في المنطقة، لا سيما أن الجماعات الإرهابية تسعى لتوسيع قاعدة التجنيد لديها بما يُمكّنها من خَلْق نقاط تمركُز جديدة، مثلما هو الحال بالنسبة لجماعة القوات الديمقراطية المتحالفة المنتشرة في الكونغو الديمقراطية وأوغندا.

تسعى الجماعة الديمقراطية إلى توسيع قاعدة التجنيد لديها من مجموعتها التقليدية

---

(١) Global Terrorism Index2022, The Institute for Economics & Peace, 2022,P62-.

(٢) - Ukraine's bid to recruit fighters from Africa sparks uproar,DW, 8 March 2022.https://www.dw.com/en/ukraines-bid-to-recruit-fighters-from-africa-sparks-uproar/a-61049323

من المقاتلين الكونغوليين والأوغنديين إلى كينيا وتنزانيا[١]، وقد تتمدد إلى السودان والصومال وعدد من دول القرن. وبتصاعد حالة عدم الاستقرار في المنطقة قد تجد الجماعة قاعدة اجتماعية جديدة لها فيها، تُعزز من خلالها أيضًا أنشطتها التجارية غير المشروعة كأحد مصادر تمويل عملياتها الإرهابية، وهو ما يعني مزيدًا من التردي للوضعين الاقتصادي والإنساني في المنطقة. وكذلك فتح المجال أمام كافة جماعات الجريمة المنظمة العابرة للحدود لتعزيز نشاطها وتمدُّد شبكاتها في ظل تدهور الوضع الاقتصادي والإنساني في منطقة القرن الإفريقي. ومِن ثَم، فمن المتوقع أن تُحافظ منطقة شرق إفريقيا بما في ذلك دول القرن الإفريقي على تسجيلها أعلى معدل جريمة في القارة خلال العام القادم بعدما سجلت بالفعل أعلى معدل إجرام إجمالي بمتوسط إقليمي يبلغ ٥٫٦٦ من أصل ١٠ درجات[٢].

- **رابعًا: زيادة الاستقطاب والتنافس الروسي الغربي في منطقة القرن الإفريقي**

تُعدّ منطقة القرن الإفريقي أحد أبرز المناطق المتوقع تسجيلها معدلات مرتفعة من التنافس الدولي والاستقطاب السياسي خلال الفترة القادمة، لا سيما الغربي الروسي، في ظلّ ما تتمتّع به المنطقة من أهمية جيوستراتيجية بالغة؛ حيث سلطت الحرب الروسية الأوكرانية الضوء على الموارد الإفريقية عمومًا، ومنطقة القرن الإفريقي على وجه الخصوص على نحو متزايد، فباتت المنطقة أحد بدائل الطاقة المطروحة لأوروبا بدلًا من خيار الطاقة الروسي، ودافعًا رئيسيًّا لمزيد من الانخراط في المنطقة وتعزيز شراكات التعاون مع دولها، بالإضافة إلى العمل على تأمين نحو ٢٠٪ من تجارة الاتحاد الأوروبي المارة عبر طريق البحر الأحمر، وهو ما أكده إعلان الممثلة الخاصة للاتحاد الأوروبي في القرن الإفريقي «أنيت ويبر» في ١ مارس ٢٠٢٢م، عن ضرورة التوصل إلى اتفاق مُرْضٍ لجميع الأطراف المشاركة في أزمة سدّ النهضة الإثيوبي من خلال العمل على بناء الثقة بين الأطراف الثلاثة بما يضمن التكامل الإقليمي في مجالات تشمل الطاقة والمياه والبنية التحتية والتجارة وتخفيف آثار تغيُّر المناخ والتكيف معه[٣].

على الجانب الآخر وفي خِضَمّ اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية، أجرى نائب رئيس مجلس السيادة السوداني الفريق أول «محمد حمدان دقلو حميدتي» زيارة إلى موسكو خلال شهري فبراير ومارس ناقش خلالها سُبُل التعاون مع المسؤولين الروس في قضايا الأمن القومي والسياسة في مجال تبادل الخبرات والتعاون المشترك ومكافحة الإرهاب والتعليم، مشيرًا إلى أنه إذا كان أمر إنشاء قاعدة عسكرية في السودان من مصلحة البلاد، ولا يهدد أمنها القومي؛

> يبدو أن منطقة القرن الإفريقي ستكون إحدى ساحات التنافس الروسي الأوروبي الأمريكي خلال الفترة المقبلة

---

(١) MOHAMED DAGHAR , RICHARD CHELIN AND MOHAMED HAJI, Expansion of the Allied Democratic-Forces should worry East Africa, Institute for security studies, 3 MAR 2022 . https://issafrica.org/iss-today/expansion-of-the-allied-democratic-forces-should-worry-east-africa

(٢) Africa Organised Crime Index 2021 Evolution of crime in a Covid world, Institute for security studies,-2021, p32.

(٣) Ahmed Kotb, EU says ready to engage more to reach agreement on GERD, ahram, 1 March2022 -. Egypt/Foreign-Affairs/EU-says-ready-to-engage-/462057/1234/https://english.ahram.org.eg/NewsContent/1 more-to-reach-agreement-on.aspx

فلن يكون هناك حرج في التوافق مع موسكو أو مع أيّ شخص آخر في هذه المسألة.

ومن المتوقع أن تُعزز موسكو من انخراطها في منطقة القرن الإفريقي عن طريق توسيع دائرة الشراكات الإفريقية عبر توقيع اتفاقيات التعاون العسكري بما يخلق قدرًا من التبعية الإفريقية على الأصول العسكرية لموسكو، ويضمن لها الوصول إلى الموارد الإفريقية الثمينة مثل النفط والذهب واليورانيوم، وهو ما يعني تنامي نشاط مجموعة فاغنر الروسية كإحدى آليات الانخراط الروسي في المنطقة على المدى المتوسط، كما أن من المتوقع أن تنخرط موسكو في اتفاقيات اقتصادية كإنشاء مناطق صناعية روسية في دول المنطقة وتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية والاستثمارية في ملف الطاقة واستخراج المعادن الثمينة؛ كسبيل لتضييق الخناق ومنافسة الجانب الأوروبي والأمريكي في مناطق نفوذها في المنطقة، وتقليل فرص البديل الإفريقي لأوروبا في ملف الطاقة، وما لذلك من دور في تعزيز التنافس الدولي على ملف الطاقة الإفريقي بما يُساهم في دعم النمو الاقتصادي لدول المنطقة، وهو ما يُستدل عليه بتصريح رئيسة تنزانيا «سامية حسن» في فبراير ٢٠٢٢م على هامش القمة الأوروبية الإفريقية بأن التوتر في أوكرانيا قد يُعزّز الاهتمام باحتياطيات الغاز في البلاد، في ظل حرصها لتأمين سوق طاقة جديدة خارج إفريقيا، والعمل على جذب ٣٠ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية لإحياء بناء مشاريع الغاز الطبيعي المسال البحرية في عام ٢٠٢٣م[١].

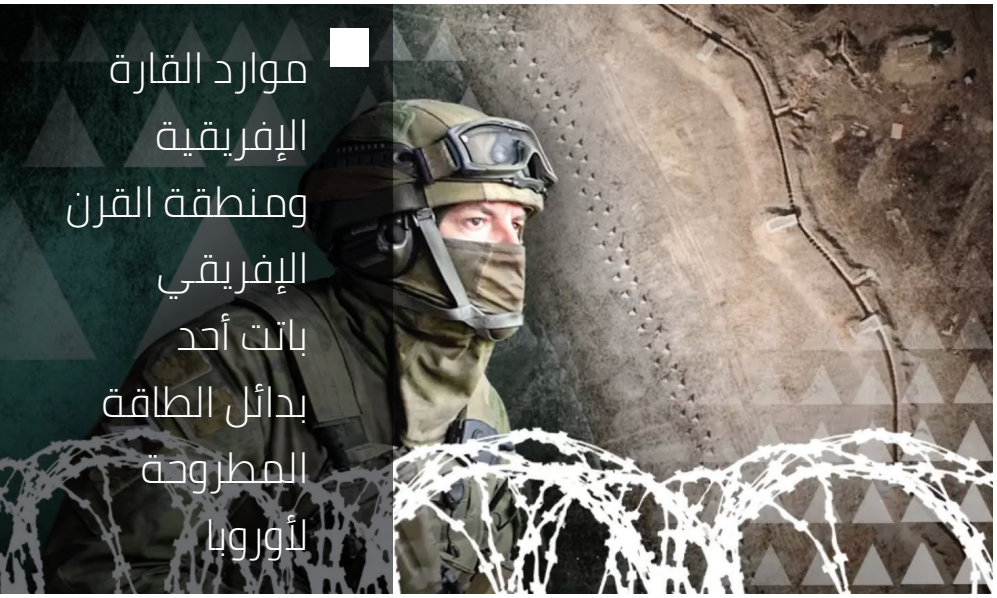

كما تهدف موسكو من تعزيز انخراطها في المنطقة على اكتساب دعم الصوت الإفريقي أو على الأقل التسبب في انقسام الكتلة التصويتية الإفريقية في كافة المحافل الدولية، بدلًا من توحيد الصوت الإفريقي المعارض لموسكو، وهو ما يُعدّ في حد ذاته مكسبًا لموسكو.

خلاصة القول: يبدو أن منطقة القرن الإفريقي ستكون إحدى ساحات التنافس الروسي الأوروبي الأمريكي خلال الفترة المقبلة، وأنه مثلما للحرب تداعيات سلبية على أمن منطقة القرن الإفريقي لا بد من الإعداد لها مبكرًا، والعمل على معالجتها، فلقد تعززت الآمال لدى دول منطقة القرن الإفريقي بتعزيز مكاسبها من هذا التنافس في مجالات محل الاهتمام الإفريقي كتطوير البنية التحتية والاستثمار في ملفّ الطاقة، مسترجعةً في ذلك المكاسب الإفريقية التي حقَّقتها القارة خلال فترة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة ■

---

(١) PETER KAGWANJA, OP.CIT. -

الحرب الأوكرانية والهجوم **الصيني الناعم** على إفريقيا

بقلم أ. د. حمدي عبد الرحمن حسن

أستاذ العلوم السياسية في جامعتي زايد والقاهرة

في الفترة القصيرة الماضية, بدا واضحًا تشكُّل موقف دبلوماسي صيني تجاه إفريقيا سوف يكون له تداعياته في رسم خريطة عالم ما بعد الحرب الأوكرانية. لقد أجرى الرئيس شي يونغ يو اتصالًا هاتفيًّا مع رئيس جنوب إفريقيا سيريل رامافوزا, وبعد ذلك, التقى وزير الخارجية وعضو مجلس الدولة الصيني وانغ يي مع نظرائه من زامبيا والجزائر وتنزانيا.

لم يكن مستغربًا أن تكون أوكرانيا محور هذه المشاورات الصينية الإفريقية؛ حيث إننا أمام هجوم ناعم غير معتادٍ للصين في الساحة الإفريقية؛ حيث تحاول الصين إعادة صياغة وضعها الجيوستراتيجي فيما يتعلق بأزمة أوكرانيا, ومن المرجَّح أن يشمل ذلك التموضع الجديد دائرة الجنوب العالمي بشكل حاسم.

وفقًا لقراءة وزارة الخارجية الصينية للمشاورات بين شي ورامافوزا؛ فإن الزعيمين اتفقا على أن الدول ذات السيادة «يحق لها اتخاذ قرارات مستقلة بشأن مواقفها». كما سافر وزيرا الخارجية الزامبي والجزائري إلى منطقة تونشي الصينية في مدينة هوانغشان, ويبدو أن الوزيرين كذلك دعما موقف الصين بشأن أوكرانيا.

- **تحوُّلات فارقة وبروز الجنوب العالمي**

وفقًا لتقديرات مؤسسة ستراتفور الأمنية؛ فقد أدَّى تركيز الغرب -المُبالَغ فيه على ما يبدو- بالأزمة في أوكرانيا إلى قلق منظمات المعونة الدولية ومراكز الأبحاث من أن الولايات المتحدة وحلفاءها الأوروبيين سوف يتخلون عن مبادراتهم الإفريقية، أو على الأقل يُهمّشون القضايا الإفريقية. ويبدو أن الصين تنتهز هذه الفرصة لتعميق علاقاتها الحالية مع الدول الإفريقية. على المدى المتوسط إلى الطويل، يمكن أن تساهم هذه العوامل في اتجاه زيادة النفوذ الصيني على الشؤون السياسية والدبلوماسية الإفريقية.

وفي هذا السياق نستطيع أن نحدّد ثلاثة جوانب رئيسية للاستراتيجية الصينية الخاصة ببناء تكتُّل دول الجنوب بزعامة الصين في مواجهة سياسات الهيمنة الأحادية الغربية:

> دفع ثمن صراع بعيد المدى، وهو ما ظهر بالفعل في شكل ارتفاع أسعار السلع الأساسية

أولًا: التركيز على مفهوم الخيار الثالث؛ حيث تحاول الصين تبنّي استراتيجية خيار المفاوضات والحلول السِّلمية كطريقة للحصول على موقف ثالث يُخفّف الضغط من حدّية إما الانحياز لروسيا أو تأييد حلف شمال الأطلسي.

بعد لقائه مع وزير الخارجية الجزائري رمضان لعمامرة، قال وزير الخارجية الصيني وانغ يي: «اتفقنا بشكل عام على أن هناك أكثر من ثنائية الحرب والعقوبات، للتعامل مع القضايا الدولية والإقليمية الساخنة؛ حيث إن الحوار والتفاوض هو الحل الأساسي الأمثل».

وترى الصين أن الناس في جميع أنحاء العالم ليسوا مسؤولين عن دفع فاتورة النزاعات الجيوسياسة والمنافسة بين الدول الكبرى؛ حيث سيؤدي تصعيد العقوبات الأحادية الجانب إلى انقطاع سلاسل التوريد العالمية، ممَّا يَضُرّ بمعيشة الأفراد والمجتمعات في جميع أنحاء العالم.

ثانيًا: تحاول الصين إعادة صياغة النقاش بشأن الأزمة الأوكرانية، وتحويل دَفّته من فكرة التضامن الدولي في مواجهة العدوان الروسي إلى إبراز التأثير الاقتصادي الذي سيُحْدِثه هذا التضامن في شكل عقوبات واسعة وسلاسل التوريد المشوّهة على الاقتصاد العالمي.

بالطبع، لدى الصين مخاوفها المتعلقة بالعقوبات، لكنَّها تمكّنت من ربطها بمخاوف دول الجنوب العالمي بشأن دفع ثمن صراع بعيد المدى، وهو ما ظهر بالفعل في شكل ارتفاع أسعار السلع الأساسية. لقد استطاع وزير الخارجية الصيني أن يربط بذكاء بين هذه المخاوف ومسألة تهميش إفريقيا على الصعيد الدولي وفقًا لفقه أولويات التعامل الغربي.

ثالثًا: التأكيد على ازدواجية المعايير الغربية في التعامل مع القضايا الدولية. يبدو أن الصين تراهن على أنه بغض النظر عن الغضب الذي تشعر به بعض دوائر جنوب الكرة الأرضية بشأن العدوان الروسي؛ فإن الأمر يمكن تجاوزه من خلال الهواجس الأوسع حول المعايير المزدوجة الغربية لإعطاء استراتيجيتها المتعلقة بالطريق الثالث كقوة

دفع سياسية.

يمكن القول: إن هذا هو الجزء الأكثر فعالية في الاستراتيجية الصينية، وستجد الدول الغربية التي تحاول بناء تضامن دولي مع أوكرانيا أنها في موقف بالغ الحرج، وربما الإزعاج.

يبدو أن موقف الصين الصاعد يستثمر بذكاء في الاستياء المزدوج للجنوب العالمي من التداعيات الاقتصادية للعقوبات الغربية من جهة، والضغوط الغربيية بشكل عام من جهة أخرى. خذ على سبيل المثال ما قاله مبعوث الصين الخاص الجديد إلى القرن الإفريقي شيويه بينغ: «تأتي بعض الدول الغربية إلى هنا، وتخبرك بماذا وكيف تفعل ذلك. من خلال محادثاتي، لدي شعور بأن الدول الإفريقية سئمت ذلك .»ومن الملاحظ أن المبعوث الصيني قام بعد تعيينه بجولة مكوكية شملت إريتريا وإثيوبيا وجيبوتي والصومال وكينيا. كما يعتزم مواصلة جولته بزيارة أوغندا وجنوب السودان.

- **كيف نفهم الصعود الصيني الناعم؟**

منذ أيام الاستقلال الإفريقي، كانت الصين من الناحية العملية في نفس مستوى تطوّر الدول الإفريقية، وهو ما يجعلها تؤكّد باستمرار أنها جزء من الجنوب العالمي. ومع ذلك امتلكت الرؤية والإرادة لإجراء الإصلاحات اللازمة، وبالتالي تصبح القوة الاقتصادية الثانية في عالم اليوم.

من بين هذه الإصلاحات: «القفزة الكبرى للأمام» ١٩٥٨-١٩٦٣م، والخروج من فلك الاتحاد السوفييتي. ورغم هذه التحولات البنيوية في أواخر الخمسينيات وبداية الستينيات لم تكن علاقات الصين مع إفريقيا متطوّرة كما هو عليه الحال اليوم، وإن سلّمنا بوجود بعض الروابط اتاريخية التي تربط بينهما. في الواقع، كانت العلاقات الصينية الإفريقية حاسمة في عملية إنهاء الاستعمار بشكل أكثر دقة من خلال مؤتمر باندونغ ١٩٥٥م.

وعلى أية حال في الوقت الحاضر، الصين هي الدولة الكبرى التي تحافظ على أفضل العلاقات مع الدول الإفريقية التي يبدو أنها سئمت من سياسات الاستغلال وفرض الهيمنة الغربية. ولذلك تلجأ الدول الإفريقية في الغالب إلى رفع شعار «التوجُّه شرقًا»؛ كصرخة احتجاج ضد سياسات التهميش الغربي للقضايا الإفريقية، ولذا سرعان ما أصبحت الصين عمليًّا الشريك التجاري الأول لإفريقيا.

في ديناميكية هذه العلاقة الصينية الإفريقية لا يخفى البعد الثقافي والقوة الناعمة الصينية الذي تمثلها مراكز كونفوشيوس، وتدريب المهنيين والمديرين الأفارقة في الصين. يجب أن نأخذ في الاعتبار أيضًا نموّ الاستثمارات الصينية في إفريقيا. بعبارة أخرى، تمكنت الصين من إغواء إفريقيا ليس فقط من خلال سياستها الخارجية، ولكن أيضًا بقوتها الناعمة التي اكتسبت شعبية كبيرة في جميع أنحاء إفريقيا. ولعل ذلك كله يطرح السؤال كيف نجحت الصن وتراجع الغرب في إفريقيا؟

▪ أُسس الصعود الصيني في إفريقيا

لم يكن الصعود الصيني في إفريقيا وليد اللحظة، وإنما يستند إلى مجموعة من الأسس الراسخة التي خدمت تنمية العلاقات بين الطرفين، ومن ذلك:

- الجذور التاريخية للعلاقة:

عادةً ما يشير الصينيون إلى الأدميرال «تشنغ خه» الذي عُرف بالعربية باسم «حجّي محمود شمس الدين» باعتباره رمزًا لقِدَم العلاقة بين الصين والمنطقتين العربية الإفريقية؛ حيث وصل في أوائل القرن الخامس عشر إلى سواحل شرق إفريقيا.

لم يكن للصين تاريخ استعماري مثل الدول الغربية في إفريقيا، أضف إلى ذلك فقد استطاعت من خلال بعض نقاط التحول الكبرى مثل مؤتمر باندونج عام ١٩٥٥م، ورفع شعار التعاون بين دول الجنوب، وإنشاء خط حديد تنزام، أو طريق الحرية الذي يربط بين تنزانيا وزامبيا، وزيارة تشو إن لاي وجولته المطولة في ١٠ دول إفريقية عام ١٩٦٣م، بالإضافة إلى مساندة حركات التحرر الإفريقية؛ أن يكون ذلك كله أساسًا صلبًا يمكن البناء عليه.

- التركيز على المبادئ الخمسة للتعايش السلمي:

وهي: الاحترام المتبادل للسيادة وسلامة الأراضي، وعدم الاعتداء المتبادل، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للآخرين، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي. ولا تزال الصين حتى اليوم متمسكة بإعلان توافق بكين في مواجهة مشروطية إعلان واشنطن بسياساته وتوجهاته النيوليبرالية. يرتبط بذلك أيضًا الترويج لمجموعة من المفاهيم الصينية مثل تأسيس «عالم متناغم»، و«النهوض السلمي»، و«إجماع بكين»، والصين «مصنع العالم» من المنتجات منخفضة التقنية إلى المنتجات عالية التقنية (بما في ذلك القطار فائق السرعة والخلايا الشمسية)، ثم هي الآن «سوق العالم».

- تعزيز القوة الناعمة الصينية:

تدين الصين بصعودها في الساحة الدولية لقوتها الناعمة. في الواقع، منذ المؤتمر السابع عشر للحزب الشيوعي الصيني في عام ٢٠٠٧م، تم إضفاء الطابع الرسمي على استراتيجية القوة الناعمة للصين حول الترويج المكثّف للسياسات الصينية، ليس فقط في جوانبها الثقافية والدبلوماسية، ولكن أيضًا تأكيدًا على قوة الصين غير المقيدة.

وبالتالي تَستخدم بكين مفهوم جوزيف ناي كأداة لخدمة طموحاتها الدولية؛ فالقوة الناعمة هي استراتيجية حقيقية للصين لاكتساب الزخم على الساحة الدولية، بما في ذلك إفريقيا. بالنسبة للصينيين، تعني القوة الناعمة أيّ شيء خارج المجالات العسكرية والأمنية، بما في ذلك ليس فقط الثقافة الشعبية والدبلوماسية العامة، ولكن أيضًا الاقتصاد والتجارة والدبلوماسية.

- إضعاف القوى الغربية:

بالنظر إلى التنافس الدولي بين الصين والغرب، وخاصة الولايات المتحدة وفرنسا، في إفريقيا؛ طوّرت بكين استراتيجيات تتمثل في إضعاف الدول الغربية؛ حيث إن سياسة الصين في إفريقيا هي أيضًا جزء من إطار أوسع لاستراتيجية تجاوز أو إضعاف القوى

> وعلى أية حال في الوقت الحاضر, الصين هي الدولة الكبرى التي تحافظ على أفضل العلاقات مع الدول الإفريقية التي يبدو أنها سئمت من سياسات الاستغلال وفرض الهيمنة الغربية

الغربية، وخاصة الولايات المتحدة. إن الحوار بين الجنوب والجنوب الذي دعت إليه الصين منذ الستينيات، جعلها تحافظ على وضعها كمتحدث رسمي باسم الدول النامية. وقد عكست الأزمة الأوكرانية نجاح الاستراتيجية الصينية بهذا الخصوص.

- **وختامًا:**

يبدو أن الصين في نظر كثير من الأفارقة اليوم هي الشريك الاستراتيجي الوحيد لإفريقيا القادر على تعزيز تنميتها. لقد تضاعف حجم الاستثمار الصيني في إفريقيا ثلاث مرات منذ عام ٢٠٠٤م.

إن الصين موجودة الآن في إفريقيا في مجال التعدين والبناء، والبنية التحتية للإنتاج، وكذلك في السلع الاستهلاكية، والأخشاب، والقطن، والاتصالات، والبنية التحتية اللوجستية: الموانئ والمطارات والسكك الحديدية والطرق، وخطوط أنابيب الغاز، إلخ. كما أن القطاع المصرفي وصناديق الاستثمار مُكرَّسة لإفريقيا في مجالات الزراعة والبنية التحتية والصناعات الأساسية.

ومن الواضح أن هذه الشراكة الصينية تؤثر على كل من المجالات الاقتصادية والدبلوماسية والعسكرية والعلمية والتقنية والاجتماعية والثقافية والقطاعات الطبية والصحية والإعلامية. ففي المجال الاقتصادي، يتجلى التعاون الصيني الإفريقي في مجالات التجارة والتمويل. وفي مجال التجارة: أقامت الصين شبكة من الهياكل التجارية، وهناك وفود تجارية صينية إفريقية وغرف تجارية و١١ مركزًا للاستثمار والترويج التجاري في القارة الإفريقية.

إن الصين تعمل أيضًا لخلق منطقة تجارة حرَّة مع الكوميسا (السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا)، وتطوير مناطق التعاون الاقتصادي والتجاري في البلدان الإفريقية.

ومن الواضح أن بكين تسعى إلى وضع نفسها على قدم المساواة مع قانون فرص النمو الأمريكي، الذي أطلقته الولايات المتحدة في عام ٢٠٠٦م أو اتفاقيات الاتحاد الأوروبي ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

الصين الآن شريك استراتيجي لإفريقيا بسبب مبادرة «الحزام والطريق» التي اقترحها الرئيس الصيني شي جين بينغ في عام ٢٠١٣م، وتهدف إلى تنشيط طرق التجارة القديمة التي ربطت بين آسيا وإفريقيا وأوروبا، وتعزيز المشاركة الاقتصادية والاستثمار على طول هذه الطرق.

وعليه فإن الأزمة الأوكرانية مثَّلت قمة جبل الجليد الذي أظهر عورات النظام الدولي الذي حاولت الولايات المتحدة فَرْضه على العالم في أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي لتبدو ملامح نظام جديد قَيْد التشكُّل ■

قنوات تاثير الحرب الروسية-الأوكرانية على إفريقيا

بقلم أ. محمّد زكريا
إفريقيا الوسطى

الحرب الروسية على أوكرانيا تسبَّبت في ارتفاع أسعار المواد الغذائية والوقود بشكل كبير على مستوى العالم، وخاصة في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى؛ الأمر الذي بَعثَر أوراق التوقعات الاقتصادية للمنطقة، ووجدت دول المنطقة نفسها في مواجهة صدمة خارجية خطيرة للغاية.

ليس ممكنًا أن تأتي هذه الأزمة في وقت أسوأ من هذا؛ حيث بدأ النمو في التعافي، وبدأ صانعو السياسات في معالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي خلَّفها وباء كوفيد-١٩، وتحديات التنمية الأخرى. بحسب العديد من خبراء الاقتصاد، قد تكون لهذه الحرب آثار عميقة التبعات، مما يؤدي إلى تآكل مستويات المعيشة وتفاقم الاختلالات في الاقتصاد الكلي لدول المنطقة.

في الوقت الحالي، يُتوقّع حدوث تباطؤ في النمو الاقتصادي إلى ٣٫٨ في المئة هذا العام بدلاً من ٤٫٥ في المئة في العام الماضي، وفقًا لآخر التوقعات الاقتصادية الإقليمية. على الرغم من أنه يُتوقع أن يبلغ معدل النمو السنوي ٤ في المئة على المدى المتوسط، إلا أنه سيكون بطيئًا في تعويض الأرضية المفقودة بسبب الوباء. من المتوقع أن يظل معدل التضخم في المنطقة مرتفعًا في عامي ٢٠٢٢م و٢٠٢٣م عند ١٢٫٢ في المائة، و٩٫٦ في المائة على التوالي؛ وهي المرة الأولى منذ عام ٢٠٠٨م التي سيصل فيها متوسط التضخم الإقليمي إلى هذه المستويات المرتفعة.

- **ما هي القنوات التي من خلالها تؤثر الحرب الروسية-الأوكرانية على إفريقيا؟**

هناك قنوات عديدة تتأثر منطقة إفريقيا جنوب الصحراء بها سلبًا إذا ما استمرت الحرب الأوكرانية، يمكن ذكر أهمها فيما يلي:

أسعار المواد الغذائية: تمثل أسعار المواد الغذائية حوالي ٤٠ في المئة من الإنفاق الاستهلاكي في المنطقة، وهي آخذة في الارتفاع بسرعة. حيث تستورد دول المنطقة حوالي ٨٥ في المئة من إمدادات القمح فقط، ناهيك عن الحبوب الأخرى والمواد الغذائية المختلفة. الحرب أثّرت في خط الإمدادات العالمي لهذه السلع، وبالتالي بدأت كثير من دول القارة تعجز عن تلبية الطلب المحلي المرتفع على هذه السلع.

أسعار الوقود والأسمدة: قطاع الوقود أول القطاعات التي استجابت لأزمة الحرب في أوكرانيا، وارتفعت أسعار الوقود في دول المنطقة بشكل كبير، وما زالت مستمرة. هذا الارتفاع في أسعار الوقود أدّى إلى ارتفاع في سلع وخدمات أخرى مرتبطة بهذه السلعة ارتباطًا مطردًا؛ حيث أثرت في خدمات النقل والاتصالات والإنتاج المختلف؛ بسبب عدم توفر مخزون كافٍ من الوقود لتشغيل بعض المصانع البسيطة. كما أنّ أسعار الأسمدة أثّر سلبًا على الإنتاج المحلي؛ بسبب تأثر القطاع الزراعي، ومِن ثَم تأثر إنتاج الغذاء المحلي. هذه العوامل مجتمعة، ستؤثر بشكل مباشر على الشرائح منخفضة الدخل، لا سيما في المناطق الحضرية، وستزيد من انعدام الأمن الغذائي.

أسعار الطاقة (النفط والغاز): أدَّى ارتفاع أسعار الطاقة إلى زيادة فاتورة الواردات على مستوردي النفط في المنطقة بنحو ١٩ مليار دولار، الأمر الذي يؤدي بدوره إلى تفاقم الاختلالات التجارية وزيادة تكاليف النقل وغيرها من تكاليف المستهلك. ستكون الدول الهشَّة المستوردة للنفط هي الأكثر تضررًا؛ حيث من المتوقع أن تتدهور الموازين المالية بنحو ٠٫٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي؛ مقارنة بتوقعات أكتوبر ٢٠٢١م ضِعْف مثيلتها في الدول الأخرى المستوردة للنفط. ولكن من الناحية الأخرى، ستستفيد الدول الثمانية المُصدّرة للنفط في المنطقة من ارتفاع أسعار النفط الخام؛ لذا فإن تحقيق التكامل الاقتصادي بين دول المنطقة سيؤدي إلى التخفيف من حدة هذه الأزمات.

الإنفاق الإنمائي: يُتَوقّع زيادة كبيرة في الإنفاق الإنمائي المتمثل في تعبئة المزيد من الإيرادات الضريبية، واحتواء ضغوط الديون، وهذا يؤدي إلى عدم تحقيق التوازن المالي الدقيق بالفعل. فالسلطات المالية في دول المنطقة -بشكل عام- ليست في وضع جيّد

لمواجهة صدمات إضافية بعد وباء كوفيد-١٩.

سياسات دعم الوقود التي تنتهجها بعض دول المنطقة، في ظلّ ارتفاع أسعار النفط، تعتبر تكاليف مالية مباشرة للدول غير المنتجة للنفط، في حين أن التضخم سيجعل خفض هذا الدعم أمرًا لا يحظى بشعبية داخل البلد. وبالتالي ستزداد ضغوطات الإنفاق فقط مع تباطؤ النمو، في حين أن ارتفاع أسعار الفائدة في الاقتصادات المتقدمة قد يجعل التمويل أكثر تكلفة، ويصعب الحصول عليه بالنسبة لبعض الحكومات مع تراكم ديونها الخارجية.

> تقع على عاتق الاتحاد الإفريقي مسؤولية قيادة دول أعضائه إلى انتهاج سياسات اقتصادية وتنموية مناسبة لحجم الضرر المحتمل لكل دولة

- **كيف تستطيع دول إفريقيا جنوب الصحراء حلحلة هذه الأزمات المتداخلة؟**

لا يحتاج القادة الأفارقة إلى عصا سحرية لحلحلة الأزمات الاقتصادية التي تلوح في الأفق إلى جانب الأزمات الأخرى العالقة، فقط يحتاجون إلى تحرير القرار السيادي لدولهم في الدرجة الأولى، ومِن ثَم وضع خطط استراتيجية مبنية على سياسات اقتصادية تنموية وأمنية وغيرها.

فتحتاج الدول إلى استجابة سياسية حذرة لمواجهة هذه التحديات الرهيبة. يجب أن تكون السياسة المالية موجَّهة لتجنّب زيادة نقاط الضعف المتعلقة بالديون السيادية وغيرها، ويجب على صانعي السياسات -أيضًا- قدر الإمكان استخدام التحويلات المباشرة لحماية الأُسَر الأكثر ضعفًا، وتحسين عمليات الوصول إلى التمويل للمزارعين والشركات الصغيرة يساعد أيضًا.

ويمكن للدول التي لا تستطيع تقديم تحويلات مستهدفة استخدام الإعانات المؤقتة أو التخفيضات الضريبية المستهدفة، مع تواريخ انتهاء واضحة ومحددة. فإذا تم تصميمها بشكل جيد، يمكنها حماية الأُسر الأشد حاجة من خلال توفير الوقت للتكيف مع الأسعار المتعلقة بالسلع الأساسية بشكل تدريجي.

ولتعزيز القدرة على الصمود في مواجهة الأزمات المستقبلية، لا يزال من المهم لهذه

الدول تطوير شبكات أمان اجتماعي فعَّالة. يمكن استخدام التكنولوجيا الرقمية، مثل إرسال واستلام الأموال عبر الهاتف المحمول أو البطاقات الذكية، لاستهداف التحويلات الاجتماعية بشكل أفضل، كما فعلت توغو أثناء فترة الوباء.

سيحتاج المستوردون للسلع الأساسية في المنطقة، مثل بنين وإثيوبيا وملاوي والكاميرون، إلى إيجاد موارد لحماية الطبقات الكادحة والضعفاء؛ من خلال إعادة ترتيب أولويات الإنفاق. فمن المرجح أن يستفيد المُصدّرون العمالقة، مثل نيجيريا، من ارتفاع أسعار النفط؛ لكنَّ المكاسب المالية لن تكون ممكنة إلا إذا تم احتواء دعم الوقود الذي يقدمونه.

ومن الأهمية بمكان، أنه يجب توجيه المكاسب غير المتوقعة إلى حدّ كبير لتعزيز مصدات السياسة، مدعومة بمؤسسات مالية قوية مثل إطار مالي موثوق به متوسط الأجل ونظام قوي لإدارة المالية العامة، ومكافحة كافة صور الفساد.

وللتنقل بين عمليات كبح التضخم ودعم النمو والمفاضلة بينهما؛ ستحتاج البنوك المركزية إلى مراقبة تطورات الأسعار بعناية، ورفع أسعار الفائدة إذا ارتفعت توقعات التضخم. كما يجب عليهم أيضًا الاحتراس من مخاطر الاستقرار المالي التي تُشكّلها المعدلات الأعلى، والحفاظ على إطار سياسة موثوق بها يدعمها استقلالية قوية وتواصل واضح.

الجدول (١) يوضح التوقعات الاقتصادية لمنطقة إفريقيا جنوب الصحراء التي ينشرها صندوق النقد الدولي دوريًّا حسب نسب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي.

انطلق الجدول من بيانات عام ٢٠٢١م الحقيقية ليتوقع عدة سنوات قادمة. تُظهر النتائج تباينًا في نِسَب النمو المتوقعة لعامي ٢٠٢١م و٢٠٢٢م لكل دولة من دول المنطقة. أغلب الدول يُتوقع أن تشهد نموًّا إيجابيًّا في قيمة الناتج المحلي الإجمالي، ولو بنِسَب طفيفة؛ لكن مع تبعات أزمة الحرب الأوكرانية قد يتراجع هذا النمو بشكل حادّ نتيجة لتعثر القطاعات الإنتاجية بما تخلفه أزمة ارتفاع الأسعار وسياسات التقشف لتأمين الغذاء والدواء، وغيرها.

جدول (١): التوقعات الاقتصادية لإفريقيا جنوب الصحراء (نسب نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي)

الدولة/ المنطقة	التوقعات		
	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣
إفريقيا جنوب الصحراء	٤٫٥	٣٫٨	٤٫٠
أنغولا	٠٫٧	٣٫٠	٣٫٣
بنين	٦٫٦	٥٫٩	٦٫١
بوتسوانا	١٢٫٥	٤٫٣	٤٫٢
بوركينا فاسو	٦٫٩	٤٫٧	٥٫٠
بوروندي	٢٫٤	٣٫٦	٤٫٦
الرأس الأخضر	٦٫٩	٥٫٢	٥٫٨
الكاميرون	٣٫٥	٤٫٣	٤٫٩
جمهورية إفريقيا الوسطى	١٫٠	٣٫٥	٣٫٧
تشاد	-١٫١	٣٫٣	٣٫٥
جزر القمر	٢٫٢	٣٫٥	٣٫٧

جمهورية الكونغو الديمقراطية	٥٫٧	٦٫٤	٦٫٩
جمهورية الكونغو	٠٫٢-	٢٫٤	٢٫٧
كوت ديفوار	٦٫٥	٦٫٠	٦٫٧
غينيا الاستوائية	٣٫٥-	٦٫١	٢٫٩-
إريتريا	٢٫٩	٤٫٧	٣٫٦
إيسواتيني (سوازيلاند)	٣٫١	٢٫١	١٫٨
إثيوبيا	٦٫٣	٣٫٨	٥٫٧
الجابون	٠٫٩	٢٫٧	٣٫٤
غامبيا	٥٫٦	٥٫٦	٦٫٢
غانا	٤٫٢	٥٫٢	٥٫١
غينيا	٤٫٢	٤٫٨	٥٫٨
غينيا بيساو	٣٫٨	٣٫٨	٤٫٥
كينيا	٧٫٢	٥٫٧	٥٫٣
ليسوتو	٢٫١	٣٫١	١٫٦
ليبيريا	٤٫٢	٤٫٥	٥٫٥
مدغشقر	٣٫٥	٥٫١	٥٫٢
ملاوي	٢٫٢	٢٫٧	٤٫٣
مالي	٣٫١	٢٫٠	٥٫٣
موريتانيا	٣٫٩	٦٫١	٥٫٦
موزمبيق	٢٫٢	٣٫٨	٥٫٠
ناميبيا	٠٫٩	٢٫٨	٣٫٧
النيجر	١٫٣	٦٫٩	٧٫٢
نيجيريا	٣٫٦	٣٫٤	٣٫١
رواندا	١٠٫٢	٦٫٤	٧٫٤
ساو تومي وبرينسيبي	١٫٨	١٫٦	٢٫٨
السنغال	٦٫١	٥٫٠	٩٫٢
سيشيل	٨٫٠	٤٫٦	٥٫٦
سيرا ليون	٣٫٢	٣٫٤	٤٫٣
جنوب إفريقيا	٤٫٩	١٫٩	١٫٤
جنوب السودان	٥٫٣	٦٫٥	٥٫٦
تنزانيا	٤٫٩	٤٫٨	٥٫٢
توجو	٥٫١	٥٫٦	٦٫٢
أوغندا	٥٫١	٤٫٩	٦٫٥
زامبيا	٤٫٣	٣٫١	٣٫٦
زيمبابوي	٦٫٣	٣٫٥	٣٫٠

المصدر: قاعدة بيانات التوقعات الاقتصادية العالمية لصندوق النقد الدولي، أبريل ٢٠٢٢م

- **الحاجة إلى التضامن الإقليمي والدولي**

ما سبق ذِكْره من سياسات اقتصادية وائتمانية لاحتواء الأزمة الاقتصادية في دول القارة الإفريقية على مستوى الوحدات (الدول) وحده لا يكفي؛ بل يحتاج إلى تضافر الجهود من التكتلات الإقليمية والشركاء الدوليين مثل الاتحاد الإفريقي والمجتمع الدولي.

تقع على عاتق الاتحاد الإفريقي مسؤولية قيادة دول أعضائه إلى انتهاج سياسات اقتصادية وتنموية مناسبة لحجم الضرر المحتمل لكل دولة، ومِن ثَمَّ دعمها في تنفيذ تلك السياسات من أجل تخفيف حدة الأزمة خاصة للشرائح التي تعتبر أكثر عرضة للتغيرات التي قد تحدث. كما ينبغي له أن يشجّع دوله الأعضاء على وضع خطط للاعتماد على مواردها المحلية واستغلالها استغلالاً أمثل بدلاً من الاعتماد على الاستيراد من الخارج والتوسع في المديونية.

الخطوات التي اتخذها رئيس الاتحاد الإفريقي، ماكي سال، في فتح قنوات حوار مع الموردين الرئيسيين للحبوب، وترجيهم بعدم عرقلة الإمدادات المتجهة إلى إفريقيا تُعتبر خطوة إيجابية؛ لكنها غير كافية إن لم تتبع بعزيمة جادة في السعي إلى تعزيز الزراعة المحلية، ودعمها على مستوى الاتحاد الإفريقي وقيادات الدول منفردة، بعدها قد تثمر جهود المجتمع الدولي المتعلقة بتخفيف أزمة الأمن الغذائي.

وفي هذا المضمار، دعا البيان المشترك الأخير لصندوق النقد الدولي مع البنك الدولي، وبرنامج الغذاء العالمي التابع للأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية إلى توفير إمدادات غذائية طارئة، ودعم مالي، بما في ذلك: تقديم المِنَح، وزيادة الإنتاج الزراعي، وتحرير التجارة البينية دون عوائق، إلى جانب تدابير أخرى. فمتابعة التزام مجموعة العشرين بإعادة توجيه ١٠٠ مليار دولار من مخصصات حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي إلى الدول الضعيفة سيكون مساهمة كبيرة في احتياجات السيولة قصيرة الأجل في المنطقة بهدف تحقيق التنمية طويلة الأجل.

هناك خيارات أخرى لإعادة توجيه حقوق السحب الخاصة، على سبيل المثال من خلال الصندوق الاستئماني للنمو والحد من الفقر التابع لصندوق النقد الدولي أو صندوق المرونة والاستدامة المنشأ حديثًا، والذي تلقى ما يقرب من ٤٠ مليار دولار من التعهدات.

وبالنسبة لبعض الدول، ستتطلب استعادة القدرة على تحمل الديون إعادة تصنيف الديون أو إعادة هيكلة كاملة لديونها العامة. ولتحقيق ذلك، يحتاج الإطار المشترك لمجموعة العشرين إلى تحديد عملية إعادة هيكلة الديون والجدول الزمني بشكل أفضل، وإنفاذ قابلية المقارنة للمعاملة بين الدائنين. والأهم من ذلك، يجب تعليق مدفوعات خدمة الدَّين حتى يتم التوصل إلى اتفاق؛ لكنّه في نهاية المطاف، تعتبر هذه الإجراءات كلها حلولًا مؤقتة، ولا تستطيع إنهاء الأزمات الاقتصادية وغيرها لهذه الدول، وقد صدق المثل القائل: «ما حكَّ جلدك مثل ظفرك!» ■

▪ الخاتمة

إن الحرب في أوكرانيا أثَّرت على جميع قارات العالم تقريبًا، وإفريقيا على وجه الخصوص؛ ولكن بدرجات متفاوتة. تكمن إشكالية دول القارة الإفريقية في كونها تفتقر إلى مخزون غذاء استراتيجي لتلبية الطلب غير العادي على السلع الغذائية خاصةً في حالة الأزمات الحادة كالحروب والأوبئة والكوارث الطبيعية؛ فضلاً عن اعتمادها بشكل كبير على روسيا وأوكرانيا في استيراد الحبوب، وبالأخص القمح. وبالتالي، عند نشوب الحرب بين روسيا وأوكرانيا تعثرت خطوط الإمدادات العالمية في قطاع التغذية والطاقة.

هذه الأزمات تُفضي إلى سلسلة من الأزمات المترابطة، فارتفاع أسعار الوقود يؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأساسية المعتمدة عليه. فترتفع تكاليف المواصلات، والإنتاج الزراعي، وحتى خدمات الاتصالات فضلاً عن أسعار المواد الغذائية وغيرها. من هنا يجب على القادة الأفارقة إيجاد الحلول الإفريقية-الإفريقية أولاً، وذلك بتكثيف جهود الدول منفردة، ومِن ثَم تدعيمها بجهود المؤسسات الإقليمية والشركاء الدوليين.

انعكاسات الحرب الروسية - الأوكرانية على الأمن الغذائي في منطقة القرن الإفريقي

واحدة من الإشكاليات الكُبرى التي تُعاني منها الدول الإفريقيّة هي التبعيّة للخارج، والهشاشة والحساسية المُفرطة تجاه أيّ ممّا يحدث خارج نطاقها الإقليمي؛ بحيث تنتج عادةً تأثيرات تتفاوت في بساطتها وجسامتها نوعيًّا؛ إلا أنّ القاسم المُشترك هو حتمية تأثُّر الداخل بما يحدث في الخارج.

عمّار ياسين
باحث في دراسات السّلام والصّراع

شيماء فؤاد
باحثة اقتصاديّة

الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة وانعكاساتها على قضيّة الأمن الغذائي في القرن الإفريقي دالّة على ذلك، ليس فقط لأنّ أوكرانيا سلّة غذاء للعالم بصفة عامّة، وإفريقيا بصفة خاصّة؛ ولكن لأنّ استمرار حربها مع روسيا من الممكن أن يُرتّب أثرًا يصل حدّ التسبُّب في مجاعات قد تُودي بحياة ما يزيد عن مليون إنسان في قارة إفريقيا.

منطقة القرن الإفريقي بمفهومها الضيّق والمُكوّن من ٤ دول؛ هُم: إثيوبيا، إريتريا، جيبوتي والصُّومال، على الرغم من الدور الذي تلعبه باعتبارها رئة القارة الإفريقيّة ومُتنفَّس القوى الدوليّة

المارّة من وإلى القارة، والرِّهان الرابح للقوى الدوليّة في تمركزاتها على حوز موقع بالغ الأهمية بذريعة تأمين وحماية المصالح الاقتصاديّة؛ إلا أنّها غارقة في الأزمات المُتتابعة؛ فلم تَكَد دول القرن الإفريقي تستفيق من تبعات جائحة كورونا حتّى لحقتها قضايا أُخرى مترتبة على التغيّرات المناخية الصّعبة مثل الفيضانات وتذبذب هطول الأمطار، والفشل المُتعاقب في المواسم الزراعية تبعًا لذلك، والذي وصل في بعض الأحيان إلى الموسم الزراعي الخامس على التوالي كما في الصومال، ثم أتت الحرب الروسيّة-الأُوكرانية لتزيد من مُعاناة دول المنطقة، وتتسبّب في تبعات بالغة الخطورة؛ متمثّلة في جسامة الضّرر الناجم عن تأثر سلاسل الإمداد الغذائية؛ بسبب استمرار الحرب، واستهداف صوامع القمح الأوكرانية في خاركيف، وغيرها من المناطق الأوكرانية مِن قِبَل القوات الروسيّة النظاميّة والوحدات غير النظامية التابعة له (فاجنر)؛ الأمر الذي شلَّ حركة الأمن الغذائي في القرن الإفريقي، وجعل معاناة المنطقة تتضاعف وتتعقّد بصورة غير مسبوقة.

يأتي ذلك على الرغم من الأهمية الاستراتيجيّة لمنطقة القرن الإفريقي؛ كونها محطّ أنظار القوى الدولية الكُبرى، ولا أدلّ على ذلك من القواعد العسكريّة المُنتشرة في جيبوتي، والبالغة ست قواعد حتى الآن قابلة للزيادة؛ فواقع القرن الإفريقي يكاد يكون الأسوأ من بين الأقاليم الخمسة الإفريقيّة؛ لاعتبارات عديدة؛ من أهمّها: شيوع الجفاف بنوعيه وصولًا إلى الجفاف المُمتد، والتأثر الشديد من تداعيات التغيرات المناخية المتمثلة في تذبذب وتيرة الأمطار والفيضانات، وفشل المواسم الزراعيّة، وصولًا إلى مستوى مخاطر انتشار المجاعات في الصّومال والدول المُحيطة بها، فضلًا عن تنامي أزمة النّزوح الداخلي؛ بسبب القلاقل وعدم الاستقرار، وكذلك اللُّجوء إلى بلدان مُجاورة تُعاني في حدّ ذاتها، وتتضاعف مُعاناتها بوصول أعداد غفيرة لها فارَّة من الموت في بلدانهم الأصلية.

لم يشفع الموقع الجغرافي الاستراتيجي للقرن الإفريقي في تحسين مُستوى معيشة مواطنيه، بل إنه تحوّل لمنطقة تَدَافُع حول تعزيز النفوذ الدولي في المنطقة، مدفوعًا بحاجات جيواقتصاديّة وكذلك جيوسياسيّة؛ من أجل حَوْز مكانة أفضل في مرحلة ما بعد النّفط، وتهيئة القوى الكُبرى لنزاعات وصراعات مُستقبلية مُحتملة ستكون محمومة بطبيعة الحال في منطقة مثل القرن الإفريقي التي يُعوَّل عليها في تأمين التجارة الدوليّة البريّة والبحريّة، ومواصلة الهيمنة الاقتصاديّة على إفريقيا وليس فقط على إقليم الشّرق الإفريقي التي هي بمثابة الرئة بالنسبة له.

- **إشكاليّة الدراسة:**

على الرغم من تأزم وضع البلدان الأربعة المذكورة والقابعة في منطقة القرن الإفريقي (جيبوتي، الصُّومال، إثيوبيا وإريتريا) قبل الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة، إلا أنّ الحرب الروسيّة-الأوكرانية فاقمت من حالة التأزم تلك، وكان لها انعكاسات فاقت مستوى التأثير الاقتصادي إلى ما هو أبعد من ذلك في شكل تأثير اقتصاديّ وسياسيّ وحتى صحيّ واجتماعيّ ماسّ بقضية انعدام الأمن الغذائي (Food insecurity)، وتبعًا لذلك تأجيج الأوضاع الداخلية بتلك البلدان وُصولًا حدّ تعريضها لمخاطر انتشار المجاعات والتّهجير القسري.

لذا، تُحاول الدراسة الوقوف على التأثيرات المختلفة وغير المتوقّعة للحرب الروسية-الأوكرانية على القرن الإفريقي، وكشف أسباب تباين تلك التأثيرات على البلدان الأربعة؛ كلٌّ على حدة، واستكشاف مدى التأثير المُباشر و/أو غير المُباشر على الأمن الغذائي الذي هو وحدة أساسيّة ضمن مفهوم أهم

أزمة انعدام الأمن الغذائي المُتنامية في بلدان القرن الإفريقي دالّة على حجم هشاشة تلك البلدان

وأشمل هو الأمن الإنساني في البلدان الأربعة المشمولة بالدراسة. وبناءً على ما تقدم تطرح الدراسة تساؤلًا رئيسًا هو: هل تسبّبت الحرب الروسيّة-الأُوكرانية في تأجيج الأوضاع الداخلية بالقرن الإفريقي؟

- **تساؤُلات وفرضيّات الدراسة:**

جنبًا إلى جنب مع التساؤل الرئيس، تطرح الدراسة عدة تساؤلات فرعية على النّحو التّالي:

هل تلعب هشاشة دول القرن الإفريقي وتبعيتها للخارج دورًا في الاستجابة السّريعة لأيٍّ ممَّا يطرأ على السّاحة الدولية بصفة عامة وفيما بين روسيا وأُوكرانيا بصفة خاصّة؟

هل يُمكن عزل التأثيرات السياسيّة والمناخيّة عن التأثيرات الاقتصاديّة الناجمة عن تنامي أزمة انعدام الأمن الغذائي في منطقة القرن الإفريقي؟

هل يُمكن النّظر إلى تفاوتات «السُّلوك التصويتي» لدول القرن الإفريقي في القرارات الأُممية المتعلّقة بالحرب الجارية منذ اندلاعها كأحد أهم روافد تلك الحرب؟

وبالتالي، تنطلق الدراسة من عدة فرضيّات على النحو التّالي:

كلّما استمرّت هشاشة وتبعية القارة الإفريقية للخارج؛ زاد حجم التأثيرات السلبية الآتية إليها من مختلف التفاعلات الدولية، حتى ولو كانت في إطار لا يعنيها منه شيء كالحرب الروسيّة-الأوكرانية، والتي هي جزء من صراع أشمل وأعقد هو الصّراع الروسي-الغربي.

لا فِكاك في دوائر التأثير والتأثر بين المضامين السياسية والاقتصادية، خاصّةً في ظل الأوضاع المُضطربة التي تشهدها إفريقيا بصفة عامة، ومنطقة القرن الإفريقي بصفة خاصّة.

أزمة انعدام الأمن الغذائي المُتنامية في بلدان القرن الإفريقي دالّة على حجم هشاشة تلك البلدان، وكونها ردة فعل على ما يحدث بالخارج، وبالتالي ستظل مُستوردة للأزمات الدولية والقلاقل غير ذات الصّلة.

انعكاسات الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة على إفريقيا ومنطقة القرن الإفريقي لها أصداء أوسع بكثير من التأثيرات الداخلية؛ بحيث امتدَّت إلى السُّلوك التصويتي للدول الإفريقية في القرارات الأُممية المتعلّقة بالحرب منذ اندلاعها.

- **منهجيّة الدراسة:**

تعتمد الدراسة بصفة أساسيّة على اقتراب «الاقتصاد السياسي الجديد New Economic-political Approach»؛ لفهم وتحليل وتفسير أبعاد الموضوع على الرغم من تباينات في الكثير من المناحي؛ وذلك لحالة التّداخل الكبيرة بين التداعيات الاقتصاديّة والسياسيّة في موضوع انعكاسات الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة على الأمن الغذائي في القرن الإفريقي، وعدم إمكانية الفصل بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي؛ فالحرب الروسيّة-الأوكرانيّة في حد ذاتها سياسيّة بامتياز؛ إلا أنّ أحد أهم انعكاساتها المتمثّلة

في التأثير السّلبي على سلاسل الإمداد وتنامي أزمة الأمن الغذائي في بِقاع عديدة من العالم، وفي إفريقيا والقرن الإفريقي على وجه الخصوص؛ لهو أمر اقتصاديّ يؤثّر هو الآخر على ملفّات اجتماعية وصحية وحتّى سياسيّة في صورة تأجيج أوضاع داخلية وإحداث قلاقل وحالة من عدم الاستقرار؛ وكأنّ التمازج بين الاقتصاد والسياسة ههنا أمر لا مفر منه؛ وبالتالي ينبغي أن تشمل مُعالجات التحليل والتفسير ذات القدر من التمازج بين ما هو سياسي وما هو اقتصادي.

- **وبناءً على ما سبق، جاء منطق تقسيم الدراسة على النّحو التّالي:**

محور أوّل سلّطت فيه الدراسة الضوء على طبيعة وحُدود الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة، وذلك لتصوُّر إمكانية التأثير على الأمن الغذائي للدول الأربعة المشمولة بالدراسة في منطقة القرن الإفريقي، بداعي أنّ الحسابات حاليًا لم تعد بمدى القرب أو البعد المكاني، ولكن بما للنفوذ ودوائر التأثير والتأثر من اعتبارات وأُطُر حاكمة.

وفي المحور الثّاني تم تسليط الضّوء على العلاقات التجاريّة للدول الأربع مع كل من روسيا وأوكرانيا، ثم جاء المحور الثّالث ليكشف أوضاع الأمن الغذائي في الدول الأربعة لفهم التفاوتات بين الوضع السّابق واللّاحق على الحرب. وأخيرًا في المحور الرابع تم تسليط الضّوء على أبرز الآثار السلبيّة التي طالت الدول الأربعة نتيجة نُشُوب واستمرار الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة التي دخلت عامها الثّاني ولا تزال جارية ومفتوحة أمام كل الاحتمالات.

وأخيرًا، أتت نتائج الدراسة لتكشف على وجه التّحديد مواضع التراجع والمخاطر التي تُهدِّد أمن واستقرار الدول المشمولة بالدراسة جرّاء استمرار الحرب، والماسَّة منها على وجه التحديد بقضيّة الأمن الغذائي وصولًا لمستوى انعدام الأمن الغذائي الذي يُمثّل المُستوى الأقصى من التأثيرات السلبيّة عليها. وكذلك، كيف يُمكن تحقيق استجابة فعّالة لأزمة مُفاقمة مرتبطة بصفة أساسيّة بأمن وسِلم الدول الأربعة ومُهدِّدة لمنطقة تكاد لا تخلو من أزمات وقلاقل هي منطقة القرن الإفريقي، سواءٌ بمفهومها الضيّق (جيبوتي، الصُّومال، إثيوبيا وإريتريا)، أو الواسع (الدول الأربعة جنبًا إلى جنب مع كينيا وأوغندا والسُّودان وجنوب السُّودان).

وفي الختام، أرفقت الدراسة مُلحقًا لنَصّ «اتفاقية الحُبوب» الموقَّعة في يوليو الماضي بين كلٍّ من روسيا وأوكرانيا برعاية أُمميّة-تُركيّة من أجل مواصلة إمدادات القمح الأوكراني للعالم، والمناطق الأشد احتياجًا منه على وجه التحديد، مُقابل امتيازات خاصّة بتصدير أسمدة روسيّة وغير ذلك.

المحور الأول:
طبيعة وحُدود الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة

وفقًا لنظريّة المُباريات (Theory of Games) لتوماس شيلينج، ومن أجل الوصول لتحليل أكثر دقّة للحالة الصّراعية المُتشابكة التي يشهدها العالم حاليًا بسبب الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة[1] بدأت المُباراة

---

(١) Sergio Beraldo, «What Game-Theoritic Analysis tells us about the Possibility that the Actual Conflict-will Escalate», (The Institute for Research in Economic and Fiscal Issues- IREF: March 9, 2022). Available at: https://en.irefeurope.org/publications/online-articles/article/what-game-theoretic-analysis-tells-/us-about-the-possibility-that-the-actual-conflict-will-escalate

بهجوم مُباغت من قِبل روسيا في ٢٤ فبراير من عام ٢٠٢٢م بداعي أنّ أُوكرانيا باتت «تُشكّل تهديدًا دائمًا، وأنّ روسيا لم تعد تستطيع الشّعور بالأمان والتطوُّر»، وهو ما صرّح به الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في السّاعات الأولى لما أسماها «العملية العسكريّة في أوكرانيا»[١]، وما بين السّطور كان تفويت الفرصة على أوكرانيا، وإجبارها على عدم السّعي للانضمام لحلف الناتو، باعتبار أنّ ذلك -جنبًا إلى جنب مع سعي موسكو الحثيث للضّغط في سبيل إعادة تشكيل نظام عالمي جديد تكون ضمن أهم القوى الفاعلة فيه-؛ هو الهدف الأسمى الذي تسعى لتحقيقه من وراء تلك «العملية العسكريّة» طويلة الأمد.

وبعد فترة وجيزة من بدء الحرب، اشتعلت المُباراة بدخول لاعبين جُدد على خط المواجهة غير المُباشر إلى أن وصلنا لمرحلة باتت بالغة التعقيد، حتّى إنها فتحت الباب أمام احتماليّة أن يمتد الصّراع الروسي-الغربي المُحتدم إلى الفضاء الخارجي، ومِن ثَم تحويل مساره من الاستكشاف العلمي والعمل لصالح البشريّة إلى عسكرة الفضاء وإمكانية استخدامه للردع واستعراض القوة.[٢] ومنذ فبراير ٢٠٢٢م وحتّى الآن، تحوَّلَ الصّراع الرُّوسي-الغربي من دائرة الصّراع الكامن (Latent Conflict) إلى دائرة الصّراع الظاهر (Surface Conflict) إلى حدّ الوصول لمستوى الصّراع المفتوح (Open Conflict)، والذي يمتاز بقدرته الهائلة على سلك مسارات جديدة يومًا بعد يوم.

تلك الحرب لا يمكن النظر إليها باعتبارها قضية تخص أطرافها فحسب، بالنظر للدور الاستراتيجي الذي تُمثّله كل من روسيا وأوكرانيا كسِلال غذائية لبِقاع واسعة في العالم يأتي على رأسها القارة الإفريقية، والتي لها خصيصة تُميّزها -سلبًا- كون أغلب بلدانها من الدول المُستوردة الصّافية للغذاء؛ فضلًا عن تمازج الاعتبارات السياسية بالاقتصادية ووجود دوائر شديدة التعقيد من التفاعل بين الأطراف والفاعلين وأصحاب المصلحة، مما يجعلها أقرب لـ«حرب عالميّة أكثر من باردة»، حرب مُشتعلة بين طرفيها وسائر الفاعلين المشتركين عملياتيًّا على الأرض؛ وباردة ولكن آثارها ملموسة ومُؤثِّرة بشدة تجاه سائر الفاعلين وأصحاب المصلحة في ربوع العالم.

انعكاسات تلك الحرب ليست قاصرة فقط على الدول، ولكن امتدت لتشمل شركات متعددة/متعدية الجنسيات ومنظمات إقليمية ودولية، فضلًا عن مؤسسات التمويل القارية والدولية؛ والتي أعادت تشكيل أولوياتها بحسب مدى التأثير والتأثر بما يجري على الساحة من تجاذبات في ظل اهتزاز النظام العالمي القائم، وطرح عدة تصوّرات تتخطى حتى حاجز الحاجة لثنائية قُطبية بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين، إلى شكل آخر يميل لتوازن القُوى (Balance of Power)، بحيث تكون هناك نسبة وتناسب بين أقطاب دولية فاعلة تستطيع تحريك دفّة الأمن والسّلم الدوليَّين وإعادة الاعتبار مرة أُخرى للأُمم المتحدة كمنظمة جامعة، ولمجلس الأمن الذي عجز عن أداء دور فاعل منذ اندلاع الحرب بسبب حق الفيتو، بإمكانية توسيع عضويته الدائمة وعدم قصرها على ٥ دول فقط كما هو عليه الحال منذ

---

(١) - The Daily Star, «Russia had 'no choice' against 'constant threat' from Ukraine: Putin», (The Daily Star: Feb 24, 2022) Available at: https://www.thedailystar.net/news/world/news/russia-had-no-choice-against-constant-threat-ukraine-putin-2969481

(٢) - عمّار ياسين، «مخاطر العسكرة: هل يتمدّد الصّراع الروسي-الغربي إلى الفضاء الخارجي؟»، (المُستقبل للأبحاث والدراسات المُتقدمة: 7 ديسمبر 2022م): https://futureuae.com/ar-AE/Mainpage/Item/7831/مخاطر-العسكرة-هل-يتمدد-الصراع-الروسي-الغربي-إلى-الفضاء-الخارجي

إعلان سان فرانسيسكو عام ١٩٤٥م؛ وهو ما تنبّهت إليه فرنسا في الآونة الأخيرة وباتت تخرج رويدًا رويدًا عن عباءة الولايات المتحدة الأمريكيّة وتُصرّح بذلك.

وبالنظر لإفريقيا، والتحدي الكبير المُتمثّل في تبعيتها شبه التامة اقتصاديًّا وسياسيًّا لأقطاب دوليّة عديدة من بينها: الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، والصين والاتحاد الأوروبي، فضلًا عن تصديرها السلع الأولية وعدم قدرتها على إحراز تقدُّم بخصوص الصناعات التحويلية والصناعة بشكل عام، الأمر الذي جعل أوضاعها هشَّة أمام أيّ تأثيرات خارجية، وهو ما يرفع كُلفة الحرب الروسية-الأوكرانية على إفريقيا ويجعلها في مرمى النيران غير المُباشرة.

وحتى في داخل إفريقيا، وبالتحديد في منطقة القرن الإفريقي بمفهومها الضيّق بالنسبة للدول الأربعة المشمولة بالدراسة، فلا تزال تفاوتات انعكاسات الحرب الروسية-الأوكرانية على الأمن الإنساني وعلى رأس أولوياته الأمن الغذائي في القرن الإفريقي موضع حيرة؛ وذلك لوجود قواسم مشتركة عديدة بين البلدان الأربعة وفي الوقت نفسه تفاوتات ملحوظة في العديد من الملفات؛ لعلّ أهمها: ملف الأمن الغذائي، ومدى ارتباطه بعدم الاستقرار والقلاقل، وصولًا لبزوغ مستويات صراعيّة متنوّعة داخليًّا وبينيًّا وحتى خارجيًّا مع دول خارج منطقة القرن الإفريقي؛ وهو ما يجعل الأوضاع الصّراعيّة بتلك البلدان تزداد سوءًا بسبب انشغال المجتمع الدولي بالحرب الجارية باعتبارها أولويّة مُطلقة؛ خاصّةً في ظل الحرج المُتنامي لمجلس الأمن الدولي بسبب عجزه عن أداء أيّ دور فعّال منذ اندلاع الحرب بسبب الاستخدام المُفرط لحق الفيتو مِن قِبَل روسيا وحليفتها الاستراتيجيّة الصين أمام أيّ قرارات أُمميّة من شأنها وضع حدّ لحالة الاهتزاز الشديدة التي يتعرّض لها الأمن والسّلم الدَّوليَّين.

المحور الثّاني:
العلاقات التجاريّة لدول القرن الإفريقي مع روسيا وأُوكرانيا

يُسلّط هذا المحور الضّوء على أبرز سمات العلاقات التجارية للدول الأربعة المشمولة بالدراسة وحجم تبادلاتها التجارية مع كُلٍّ من روسيا وأُوكرانيا، وذلك من أجل تصوُّر مدى إمكانية التأثّر بما يجري في تلك الحرب.

أولًا: الصُّومال.. مجاعات وغياب حادّ لمفهوم الدولة

تُعد الصُّومال واحدة من أفقر دول العالم؛ حيث تُعاني من إشكاليات كُبرى سياسيّة تمس عدم القدرة على بسط النفوذ والسيادة على كافّة أراضيها، ومن ثم تتزايد مخاطر التقسيم إلى حد التفتُّت بسبب غياب مفهوم الدولة نظريًّا وعملياتيًّا على حد سواء، فضلًا عن الكوارث الطبيعية المُتكررة مثل الجفاف (بما في ذلك الجفاف المُمتد) والمجاعات؛ حيث يعيش حوالي ٤٠٪ من الصّوماليين في فقر مُدقع، أكثر من نصفهم يعيشون في مناطق ريفيّة، كما أنّها تُعاني من اقتصاد هشّ للغاية وتحتل بسببه المرتبة قبل الأخيرة عالميًّا في مؤشّر هشاشة الدول لعام ٢٠٢٢م([1]) بفارق ضئيل عن اليمن في ذيل الترتيب.

تلك الأوضاع المُضطّربة مستمرة مُنذ بداية التسعينيات، وتفاقم إشكاليّة الدولة في الصّومال ودخولها في سلسلة مُفرغة من الصّراعات الداخليّة وحتى العابرة للحدود، فضلًا عن افتقارها للبنية

---

(١) The Fund for Peace, «Fragile States Index 2022 - Annual Report», p .7, (FFD: July 13, 2022). Available - at: https://fragilestatesindex.org/2022/07/13/fragile-states-index-2022-annual-report/

التحتية وتذبذب مُستوى الأمطار، وبالتالي خفض الإنتاجية وغلّة المحاصيل بصفة عامة؛ ومنذ ذلك الحين وهي تُعاني من أزمات مُركّبة على الصّعيدين السياسي والاقتصادي.(١)

ثانيًا: إريتريا.. مطرقة الفقر وسندان أزمة الأمن الغذائي

على الرغم من النّمو الاقتصادي الذي طرأ على إريتريا في قطاع التّعدين؛ إلا إنّها لا تزال واحدة من أقل بلدان العالم نُمُوًّا؛ حيث لم تتخطَّ بعدُ آثار الحرب التي دامت زيادة على ثلاثين عامًا من أجل الاستقلال والانفصال عن إثيوبيا في عام ١٩٩٣م، ممّا أدّى منذ ذلك الحين إلى ارتفاع مُعدلات البطالة وانخفاض مستوى الدخل، وكنتيجة طبيعية ارتفاع مُعدلات الفقر.

يعتمد اقتصاد إريتريا على الزراعة بصفة أساسيّة؛ حيث تُشكّل الزراعة حوالي ٢٤٪ من الناتج المحلّي الإجمالي (GDP) وكل العمالة الريفيّة تقريبًا. وأصبح التّعدين (نحاس، ذهب، خام الحديد، نيكل، سيليكيا، كبريت ورخام وجرانيت وبوتاس) ذا أهميّة مُتزايدة وجاذبًا رئيسًا للمُستثمرين الأجانب. على المدى المُتوسّط تُوجد آفاق أخرى لتحسين التجارة مع بلدان الشرق الأوسط وآسيا، ونمو قطاع الأغذية وتنمية صناعة السياحة. أكثر من رُبع الأراضي الإريتريّة ٢٦٪ صالحة للزراعة، ولكن لا تتم زراعة إلا ٤٪ منها فقط؛ حيث تُشكّل الزراعة ورعي الماشية وصيد الأسماك، الدُّعامة الأساسيّة لسُبُل العيش لأكثر من ثلاثة أرباع السُّكان ٧٥٪.

بحسب الصُّندوق الدولي للتنمية الزراعية (IFAD)، يُعاني أكثر من ثُلثي سُكان الريف في إريتريا ٦٥٪ من الفقر، ويُعاني ٣٧٪ من انعدام الأمن الغذائي الشّديد. وفي سنوات هُطول الأمطار بصورة جيّدة؛ لا تتعدّى نسبة الأمن الغذائي في إريتريا نحو ٦٠٪ فقط من إجمالي عدد السُّكان، وينخفض هذا الرقم إلى ٢٥٪ عند انخفاض هطول الأمطار. وفقًا لمؤشّر التنمية البشريّة لعام ٢٠٢٠م، تحتل إريتريا المرتبة الأخيرة في المركز الـ١٨٠ على مستوى العالم.(٢)

ثالثًا: إثيوبيا.. موجات الجفاف والاقتتال الأهلي

تُعتبر إثيوبيا من أكثر البلدان في العالم اكتظاظًا بالسُّكان؛ حيث يبلغ عدد سُكانها أكثر من ١١٧ مليون نسمة(٣)، كما أنّها كانت قبيل الحرب الأهليّة في إقليم تيجراي واحدة من أفضل الأداءات الاقتصادية في إفريقيا جنوب الصّحراء، وهي في الترتيب ١٧٣ في ترتيب مؤشّر التنمية البشريّة العالمي لعام ٢٠٢٠م.

الزراعة في إثيوبيا تُمثّل أساس الاقتصاد الإثيوبي، وتعتمد صادراتها بشكل شبه كامل على السّلع الأساسيّة الزراعيّة مثل: البن، البذور، البقول والماشية. ولا يزال الفقر يُشكّل تحديًا كبيرًا في إثيوبيا على الرغم من أنّ اقتصادها قد شهد نموًّا ملحوظًا في السنوات الأخيرة.

يعيش حوالي ٨٥٪ من سُكان إثيوبيا في مناطق ريفية، ولا تزال إثيوبيا تتعافى من الجفاف الذي وقع في عامي ٢٠١٥ و٢٠١٦م؛ نتيجة حدوث واحدة من أقوى «أعاصير النينو» المُسجَّلة على الإطلاق؛ والذي ترك ما يقرب من ١٠ ملايين شخص في حاجة ماسَّة لمُساعدات غذائيّة، ولم تشهد العديد من المناطق الريفيّة

---

(١) Omar Ebrima Njie, «The Context of Somalia», (International Fund for Agriculture Development- IFAD).- Available at: https://www.ifad.org/ar/web/operations/w/country/somalia

(٢) Bernadette Mukonyora, «The Context of Eritrea», (IFAD). Available at-: https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/eritrea

(٣) World Bank, «Ethiopia Data». Available at: https://data.albankaldawli.org/country/ethiopia?view=chart-

أمطارًا طبيعيّة منذ سنوات، ممّا جعل سُكّانها عُرضة لأزمات أُخرى من نوعية انعدام الأمن الغذائي.

إثيوبيا كذلك من أكبر البلدان المُستضيفة للّاجئين في العالم؛ تستقبل سنويًّا ما يقرب من مليون لاجئ مُعظمهم من إريتريا والصّومال وجنوب السّودان والسّودان؛ وهو ما فاقَم من أزماتها منذ اندلاع الحرب الأهليّة في إقليم تيجراي. كما أنّها من أسرع البلدان في الكثافة السُّكانية في العالم بمُعدّل نمو سُكّاني بلغ ٢٫٦٪ سنويًّا؛ حيث يتسبب ذلك في ضغط شديد على الموارد المحدودة بالفعل، كما يؤدّي إلى تدهور بيئي ويزيد من خطر نقص الغذاء، وهو ما حدث في أعقاب الحرب الروسيّة-الأوكرانية بسبب حساسيتها المفرطة تجاه الغذاء على وجه التحديد.(١)

رابعًا: جيبوتي.. حاضنة القواعد العسكريّة في إفريقيا

على الرغم من كونها بلدًا صغيرًا للغاية لا يتجاوز إجمالي مساحته ٢٣ ألف كيلو متر؛ إلا أنه يُعد حاضنة للقواعد العسكريّة الغربيّة في إفريقيا، وفوّهة بركان من الممكن أن تنفجر في أيّ لحظة بالنظر لتعارض المصالح بين أصحاب تلك القواعد الستّة: الولايات المتحدة الأمريكية، فرنسا، الصين، اليابان، إسبانيا، وإيطاليا.(٢)

يعيش ما يقرب من ثُلُث سُكان جيبوتي في فقر مُدقع، وهو المستوى الأعلى من مُستويات الفقر عالميًّا، وتتركّز أنشطة جيبوتي الاقتصاديّة في تقديم خدمات الموانئ بطبيعة الحال، بما في ذلك بلد الجوار غير السّاحلي إثيوبيا. تُعاني جيبوتي من عجز غذائي مُزمن، وتعتمد على الواردات لتلبية احتياجاتها الغذائيّة؛ حيث إنّ لديها أقل من ألف كم مُربع من الأراضي الصّالحة للزراعة من إجمالي مساحتها، ومُعدّل هطول الأمطار السنوي لديها ٥٫١ بوصة فقط، مما يجعلها شديدة الحساسية للصّدمات الخارجية بما في ذلك ارتفاع أسعار الغذاء والوقود وتأثر سلاسل الإمداد بصفة عامّة.

يبلغ مُعدّل الفقر الوطني في جيبوتي نحو ٧٩٪ من إجمالي المواطنين، ويصل خارج العاصمة إلى نحو ٩٤٫٢٪، ويبلغ مُعدّل الفقر المُدقع في المناطق الريفيّة نحو ٧٢٫٥٪، وتُشير تقديرات الصندوق الدولي للتنمية الزراعيّة (IFAD) أنّ من بين ٢٠٪ و٤٠٪ من سُكان الريف يُعانون من انعدام الأمن الغذائي، أو مُعرّضون بشدّة لانعدام الأمن الغذائي. كما أن ٣٠٪ من سُكانها يعيشون في المناطق الريفيّة ورغم ذلك فلا تزال زراعات بسيطة وغير متطوّرة؛ تُسهم فقط بنسبة ٤٪ من الناتج المحلّي الإجمالي (GDP).

كما أنّ أراضيها الصّالحة للزراعة شحيحة، وبالتالي تعتمد الأنشطة الزراعيّة على الرّعي. ويمثّل تحسين فُرص الحصول على المياه الأولويّة الرئيسة للمجتمعات الريفيّة في جيبوتي، وكذلك لزيادة الإنتاج الحيواني. لذا يتم استغلال موارد المياه الجوفيّة على نطاق واسع، وتُركّز الحكومة على احتجاز المزيد من المياه السطحيّة لتحقيق هذا الغرض.(٣)

---

(١) - Mawira Chitima, «The Context of Ethiopia», (IFAD). Available at: https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/ethiopia

(٢) - د. محمود زكريّا، «القواعد العسكريّة في جيبوتي: الواقع والأسباب»، (مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة: 28 أُكتوبر 2020). مُتاح على الرابط التالي: https://pharostudies.com/?p=5636

(٣) - IFAD, «The Context of Djibouti», (IFAD). Available at: https://www.ifad.org/en/web/operations/w/country/djibouti

التّبادل التّجاري بين دول القرن الإفريقي وكل من روسيا وأوكرانيا:

أولًا: حجم التّبادل التّجاري بين دول القرن الإفريقي وروسيا (القيم بالمليون دولار أمريكي)[١]

البلد	٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الصُّومال		٥.٠٧٧		١.٧٠٢		٦.٨٨١		١٤.٧٧٤	لم تُعلن بعد	
جيبوتي	غير مُتوفّر									
إريتريا										
إثيوبيا		١٤١.٢١		١٠٤.٤٤		٥٣.١		١٩٩.٧٧		

كما يتّضح من الجدول، تمثّلت النّسبة الأكبر من واردات الصّومال من روسيا في الحبوب الغذائية خاصّةً القمح، ففي عام ٢٠١٨م كانت النسبة ٨٠٪ وانخفضت لتصل ٣٦٪ عام ٢٠١٩م، بالنظر للانخفاض العام في حجم الواردات، ثم ارتفعت مرة أخرى عام ٢٠٢٠م لتُسجّل أكثر من ٩٤٪، بينما في عام ٢٠٢١م بلغت واردات الصّومال من الحبوب من روسيا نحو ٦٨٪، أيّ زيادة على ثُلثي حجم الواردات الصّوماليّة بشكل عام.

وفي إثيوبيا، بلغت نسبة الحُبوب الغذائيّة نحو ٦٣٪ من إجمالي الواردات الإثيوبيّة عام ٢٠١٨م، و٦٢,٥٪ عام ٢٠١٩م، ثم تناقصت بسبب جائحة كورونا عام ٢٠٢٠م، ومسألة الإغلاق العالمي لتصل لنسبة ٥١٪، ثم عاودت الصّعود مرة أُخرى في ٢٠٢١م لتُسجّل واردات الحبوب من إجمالي الواردات الإثيوبيّة من روسيا وحدها نحو ثلثي حجم الواردات، ٦٤٪ من إجمالي الواردات الإثيوبية.

ثانيًا: حجم التبادل التجاري بين دول القرن الإفريقي وأوكرانيا (القيم بالمليون دولار أمريكي)

البلد	٢٠١٨		٢٠١٩		٢٠٢٠		٢٠٢١		٢٠٢٢	
	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات	صادرات	واردات
الصُّومال		١٠٫٧	-	١٢٫٨	-	١٨٫٦		٢١٫٦	لم تُعلن بعد	
جيبوتي	غير مُتوفّر									
إريتريا										
إثيوبيا	-	١٥٨٫٧		٣١٥٫٨	-	٥٣.١	-	٥٧٨٫٨		

كما يتّضح من الجدول، نسبة الحُبوب الغذائيّة هي الأعلى في واردات الصّومال من أوكرانيا، خاصّةً عام ٢٠٢٠م حين بلغت أكثر من ٥٠٪، بينما في عام ٢٠٢١م سجّلت نحو ٣٩٪ من إجمالي الواردات الصُّوماليّة من أُوكرانيا.

وقد تصدّرت واردات الحُبوب خاصّةً القمح، قائمة الواردات الإثيوبيّة من أوكرانيا بنسبة ٢٨٪ تقريبًا عام ٢٠١٨م، ثم زادت لتبلغ ٤٥٪ عام ٢٠١٩م، ووصلت أكثر من ٤١٪ عام ٢٠٢٠م، ثم تخطّت نسبة ٧٢٪ من جُملة الواردات من أوكرانيا عام ٢٠٢١م.

وبسبب هذا المستوى الفائق من الاعتماد على الخارج بصفة عامّة وعلى أوكرانيا في هذا الإطار بصفة خاصّة؛ أدّت الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة إلى ارتفاع هائل في أسعار الغذاء والوقود عالميًّا، خاصّةً الدول التي تعتمد على واردات القمح من منطقة البحر الأسود، ممّا أدّى لانقطاع تدفّق الحبوب وبالتالي رفع أسعارها لمستوًى غير مسبوق فضلًا عن زيادة صعوبة استيراد القمح. وقد بلغت أسعار القمح من منطقة البحر الأسود حاليًا

---

(١) Trade map, «The Horn of Africa Countries: Somalia, Ethiopia, Eritrea and Djibouti-» .https://www.trademap.org/Bilateral_TS.aspx?nvpm=1%7c804%7c2%7c%7cTOTAL%7c%7c%7c1%7c1%7c1%7c1%7c1%7c2%7c1%7c1%

أكثر من ٥٥٠ دولارًا للطّن الواحد، وهو ما يُمثّل ارتفاعًا قياسيًّا بنسبة ١٨٠٪ مُقارنةً بالفترة ذاتها من عام ٢٠٢١م.[١]

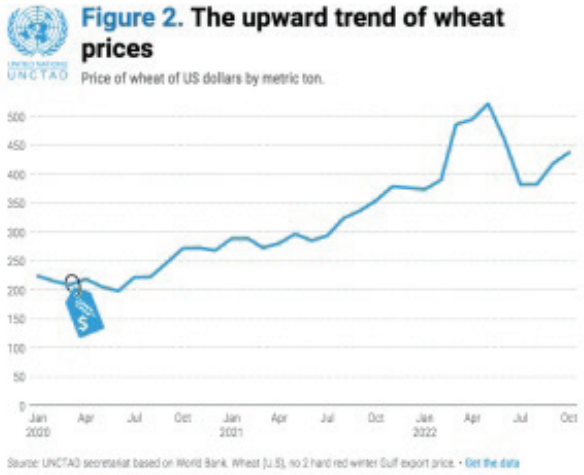

رسم بياني يُوضّح ارتفاع أسعار القمح بشكل كبير بسبب الحرب الجارية[٢]

كما يتّضح من الرسم البياني، ارتفعت أسعار القمح منذ عام ٢٠٢٠م بوتيرة معقولة، ولكن بدءًا من العام الماضي، ٢٠٢٢م وبالتحديد منذ اندلاع الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة، ارتفعت أسعار القمح بصورة كبيرة للغاية تخطّت حاجز الـ٨٩٪ من المتوسّط السّابق، وزاد من تفاقم الأزمة ارتفاع متوسّط سعر صرف الدولار الأمريكي بنسبة تراوحت بين ١٠٪ و٤٦٪ مقابل العملات الوطنيّة لدول القرن الإفريقي (الشّلنج الصُّومالي، والبير الإثيوبي، والفرانك الجيبوتي، والناكفا الإريتريّة)، والتي جميعها في حال مُتردٍّ. وبالتّالي كان التأثير مضاعفًا على دول القرن الإفريقي ذات الاقتصاد الهشّ والتي تعاني من تلقاء نفسها من مُشكلات عديدة يأتي على رأسها التغيّرات المناخيّة خاصّةً الجفاف والفيضانات، فضلًا عن عدم الاستقرار الداخلي وصولًا إلى الاقتتال الأهلي والدخول في حلقة مُفرغة من الصّراعات.

إنّ الاعتماد الكبير من دول القرن الإفريقي على الواردات من روسيا وأوكرانيا (أكثر من ٥٠٪ من إجمالي الاحتياجات) وارتفاع أسعار القمح في الأسواق العالميّة، يُثير مخاوف جدية بشأن قُدرة تلك الدول على تلبية احتياجاتها من القمح، ومِن ثَمَّ سهولة تعرُّضها لأزمات مفاقمة في انعدام الأمن الغذائي، وما يستتبعه من تأثير سلبي كبير على القطاعات الصحيّة وصولًا إلى حد المجاعة.

---

(١) - مُنظّمة الأغذية والزراعة للأُمم المُتحدة (فاو)، «حالة الأمن الغذائي والتغذية في عام 2022م: الفصل الثاني: الأمن الغذائي والتغذية في العالم». مُتاح على الرابط التالي: https://www.fao.org/3/cc0639ar/online/sofi-2022/food-security-nutrition-indicators.html

(٢) UNCTAD, «A trade hope: The role of black sea grain initiative in bringing Ukrainian grain to the world»- (UNCTAD: October 20, 2022) p. 10. Available at: https://unctad.org/a-double-burden

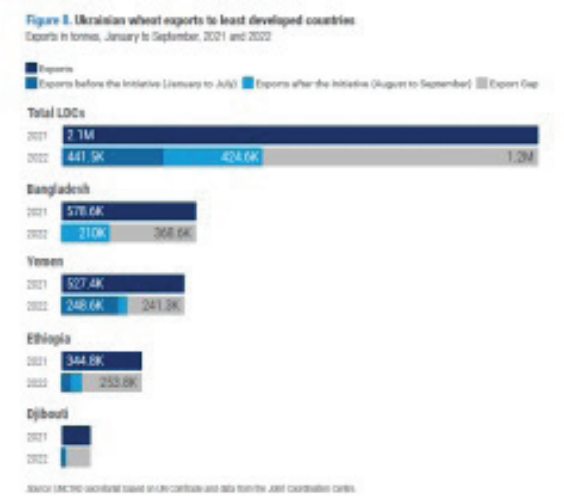

شكل يُوضّح صادرات القمح الأوكراني بالطّن لأقلّ البلدان نموًّا في العالم قبل وأثناء الحرب (إثيوبيا وجيبوتي ثالث ورابع القائمة(١)

يوضّح الشّكل السّابق من تقرير مؤتمر الأُمم المتحدة للتجارة والتنمية بخصوص اتفاقية الحُبوب الموقّعة في يوليو ٢٠٢٢م، برعاية أُممية-تُركية[٢] تفاوتات حجم صادرات القمح الأوكراني بالطّن لأقل البلدان نموًّا في العالم في ٢٠٢١م عنه في ٢٠٢٢م طوال الحرب وحتّى يوليو ٢٠٢٢م وقت التوقيع على الاتفاقية من أجل الحد من المخاطر الجسيمة على الأمن الغذائي العالمي؛ ومن أقلّ البلدان نموًّا بحسب التقرير إثيوبيا وجيبوتي من القرن الإفريقي؛ حيث كانت المُعدّلات هزيلة للغاية منذ بدء الحرب ممّا ساهم في دخولها في حلقة مُفرغة من أزمات الأمن الغذائي مع ما تُعانيه من أزمات أُخرى متعلقة بعدم الاستقرار والتغيرات المناخية والاقتتال الداخلي والنزاعات العابرة للحدود.

المحور الثّالث:

أوضاع الأمن الغذائي في دول القرن الإفريقي

يُسلّط هذا المحور الضّوء على تفاوتات أوضاع الأمن الغذائي في دول القرن الإفريقي قبل وفي ظل الحرب الروسيّة-الأُوكرانية؛ وذلك لبيان مدى التأثير الذي حلّ على تلك الدول جرّاء الحرب.

أولًا: أوضاع الأمن الغذائي في دول القرن الإفريقي قبل الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة

تُعد منطقة القرن الإفريقي واحدة من أهم المناطق الجيوستراتيجيّة على مستوى العالم لتحكُّمها في المدخل الجنوبي للبحر الأحمر عن طريق مضيق باب المندب، ومُجاورته لمناطق إنتاج النّفط العربي. وطوال فترة ٣٠ عامًا تقريبًا منذ ١٩٧٠م وحتّى ٢٠٠٠م شهدت منطقة القرن الإفريقي ٣ مجاعات على الأقل بسبب التغيّرات المناخيّة والمُعدلات المرتفعة وغير المُخطّط لها لنموّ السُّكان؛ الأمر الذي فاق قُدرتها وترتّب عليه عجز عن مواجهة تبعات الجفاف والأزمات الغذائية المُتكررة والمُتلاحقة.

---

(١) Idem, P. 9.

(٢) UNCTAD, «The Black Sea Grain Initiative: What it is, and why it's important for the world», (UNCTAD: - September 23, 2022). Available at: https://unctad.org/news/black-sea-grain-initiative-what-it-and-why-its-important-world

الصُّومال على سبيل المثال عانى ما يقرب من ٤ ملايين من مواطنيه نقصًا حادًّا في الغذاء وصل حدّ المجاعة في سبتمبر ٢٠١١م، مات على إثره آلاف نصفهم من الأطفال. وإثيوبيا بسبب نقص الأمطار والارتفاع العالمي في أسعار الغذاء؛ الأمر الذي فاقم من أزمة انعدام الأمن الغذائي. لذا، كان عام ٢٠١٢م أحد أعوام الجفاف والمجاعات بالغة السُّوء في منطقة القرن الإفريقي، والتي أثّرت بشدة على نحو ١٢ مليون نسمة في البلدان الأربعة.

وهنا، لا يُمكن بحال تعليق أزمات انعدام الأمن الغذائي على الحرب الروسيّة-الأُوكرانية وحدها، فتلك الأزمة سابقة على الحرب، جنبًا إلى جنب مع أزمة التَّغيُّر المناخي وما تعكسه في واقع تلك البلدان، فضلًا عن الاقتتال الأهلي والصّراعات العابرة للحدود والتي تُدمّر البنى التحتية للبلدان الأربعة وتتسبّب في هروب رؤوس الأموال للخارج وإحجام الاستثمارات الأجنبية عن الدخول؛ وكذلك المعدلات المرتفعة للنمو السّكاني ووجود ركود كبير في التنمية الاقتصادية وتناقص مُستمر في المساحات المزروعة والمراعي الطبيعية، وكذلك ارتفاع درجات الحرارة، كل تلك العوامل أثّرت سلبًا على واقع البلدان الأربعة قبل الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة وعلى إنتاجها الزراعي، ممّا أدّى لانخفاض مستوى المعيشة وارتفاع مُعدلات الفقر، وهو ما رتّب في ذاته أزمةً إضافية هي انتشار الأمراض والأوبئة وانخفاض مُتوسّط العُمر المُتوقع عند الميلاد بتلك البلدان.

وقد كان لتوجُّه حكومات دول القرن الإفريقي الأربعة مردودًا سلبيًّا كذلك بسبب إنفاقهم على الدفاع والأمن والتسليح بدلًا من التنمية الاقتصادية، ومحاولة جذب الاستثمارات الأجنبية وتحسين الخِدمات الاجتماعية الأساسية مثل التعليم والصحة، أو مُعالَجة أزمات النّزوح واللجوء المفاقمة، والتي هي بالغة الأثر ليس فقط في إصابة تلك البلدان بالهشاشة والتبعية، ولكن أيضًا في حساسيتها الشديدة تجاه الصّدمات والأزمات الخارجيّة؛ سواءٌ بسبب جائحة كورونا في عام ٢٠٢٠م أو الحرب الروسيّة الأوكرانية بعدها بعامين في ٢٠٢٢م.[١]

وعلى ذلك يُمكن القول بأنّ الأوضاع العامّة لبلدان القرن الإفريقي قبل الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة كانت سيئة في مُجملها، وهو ما يفتح الباب أمام أمرين؛ الأمر الأول سهولة تأثرها بما يحدث خارجها سواءٌ إقليميًّا أو دوليًّا، والأمر الآخر استعدادها لمُضاعفة النتائج السلبيّة الآتية إليها من الخارج، فارتدادات الأزمات الخارجيّة عليها لن تكون حتى بذات القدر الذي ستعاني منه دول أُخرى متأثرة بصورة مُباشرة من الحرب الروسيّة-الأوكرانية.

ثانيًا: أوضاع الأمن الغذائي لدول القرن الإفريقي في ظل الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة

واجَه الأمن الغذائي في إفريقيا بصفة عامة أزمة حقيقيّة منذ اندلاع الحرب الروسيّة-الأُوكرانية في فبراير من العام الجاري ٢٠٢٢م، والقرن الإفريقي بصفة خاصّة، والذي لم يكُن قد تعافَ بعد من آثار جائحة كورونا. أتت الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة لتتزامن مع موجة جفاف هي الأسوأ منذ ما يقرب من ٤٠ عامًا، فضلًا عن فشل ثلاثة مواسم مُتتالية للأمطار ممّا أدّى لنزوح العديد من السكان بحثًا عن الطعام والماء الصّالحين للاستخدام البشري.

الآن، وفي ظل ارتفاع أسعار الغذاء عالميًّا والتأثير الشديد على سلاسل الإمداد الآتية لقارة إفريقيا والقرن الإفريقي على وجه الخصوص، بات الحصول على القمح الكافي للبلدان الأربعة صعبًا ونادرًا في

---

(١) - د. هويدا عبد العظيم، «القرن الإفريقي ومحاولات الإغاثة»، (قِراءات إفريقية: عدد ١٧سبتمبر ٢٠١٣م).

الوقت نفسه، تبعًا لتأثر حركة التجارة في أوكرانيا بسبب العمليّة العسكريّة الروسيّة المستمرة للعام الثاني على التوالي، في وقت تستورد فيه بلدان القرن الإفريقي ما نسبته ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من قمحها من أوكرانيا، وهو ما أوصل لتضاعف حدّة أزمات القرن الإفريقي وتنامي مشكلة الأمن الغذائي إلى حد انعدام الأمن الغذائي في قطاعات واسعة من البلدان الأربعة بالنظر لعامل نُدرة الحصول على الغذاء جنبًا إلى جنب مع ارتفاع الأسعار ووجود قلاقل وعدم استقرار في كل دولة منهم على حدة، إمّا بسبب الاقتتال الأهلي مثل إثيوبيا أو بسبب تأزم الموقف وتفتت مفهوم الدولة وارتفاع نسبة الفقر المُدقع بين المواطنين مثل الصّومال، أو بسبب التفاوت الهائل في حسابات الربح والخسارة بين جيبوتي وشُركائها الدوليين الذين تسمح لهم ببناء قواعد عسكريّة كاملة على أراضيها ولا تأخذ مقابل هذا القدر الهائل من خرق مفهوم السيادة إلا على نزر يسير للغاية لا يُلبّي احتياجات مواطنيها من الغذاء ولا ينعكس إيجابًا على قطاع السّلع والخِدمات الذي بات يتراجع للخلف، وبالتالي عانت دول القرن الإفريقي من ارتفاع غير مسبوق في أسعار الخبز والغذاء، وبات الغذاء سببًا لتنامي الانقسامات الداخليّة بالنظر لصعوبة الحصول عليه بدلًا من أن يكون سببًا للتّعاون والاصطفاف الداخلي.

ولتحسين هذا الوضع المُتردّي والذي فاقمت منه الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة، بدأت المحاولات الإغاثيّة لتدارك الأزمات الطّاحنة لبلدان القرن الإفريقي؛ الصّومال على سبيل المثال أتت في المركز الثاني بعد بوروندي على مؤشّر الفقر العالمي لعام ٢٠٢٢م[١]، وهو انعكاس واضح وصريح للحرب الروسيّة-الأوكرانيّة التي شلّت حركتها وأعجزتها عن توفير قدر من الكفاف لمواطنيها.

وتُواجه الحملات الإغاثيّة العديد من التحديات؛ ففي الصّومال أيضًا اضطّرت لجنة الإغاثة الإسلاميّة لتقليل توزيع المواد الغذائيّة بما يقرب من الألف أُسرة بسبب الزيادة الحادّة في أسعار المواد الغذائيّة منذ اندلاع الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة بنسبة ٣٠٪، ارتفع على إثرها كيس الأرز سعة ٢٥كجم من ١٥ دولارًا إلى ٢٢ دولارًا.[٢]

أما إثيوبيا، فقد ترك الجفاف والاقتتال الأهلي أعدادًا عائلة من السُّكان في حاجة ماسّة لمُساعدات إنسانية في صورة مواد غذائية وصحية، واضطّر ما يزيد عن مليون ونصف من شرق البلاد إلى النزوح إلى العاصمة أديس أبابا؛ هربًا من الجفاف، ممّا أدى إلى إجهاد موارد المدينة التي هي محدودة في الأساس، والآن وبعد دخول الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة عامها الثاني؛ زاد مُعدّل الفقر المُدقّع والجوع بين المواطنين إلى أن بلغ مُعدّل التضخُّم في إثيوبيا ٣٥٪ بعد أن كان ٢٥٪ عام ٢٠٢١م[٣]، وهو ما أدّى بدوره لارتفاع غير مسبوق في أسعار السّلع الغذائيّة؛ وبخاصّة الخبز الذي دفع بعض أصحاب المخابز لإغلاقها.

ولعلّ التأثير المُباشر للنقص الحاد الناجم عن إغلاق الموانئ الأوكرانية تم الحد من آثاره نسبيًّا عن طريق استبدال مصادر واردات الحبوب بمُنتِجين آخرين من الجنوب مثل الأرجنتين وأُستراليا والهند والبرازيل، ومع ذلك كانت آثار اضطراب سلاسل الإمداد والتوريد الزراعية بعيدة المدى.

---

(١) - Global Hunger Index scores by 2022 GHI rank at: https://www.globalhungerindex.org/ranking.html

(٢) - إلإغاثة الإسلاميّة عبر العالم، «الأزمة الأوكرانيّة تُنذر بالجوع في القرن الإفريقي»، (الإغاثة الإسلاميّة عبر العالم: 1 أُكتوبر 2022) مُتاح على الرابط التالي: https://www.islamic-relief.me/الأزمة-الأوكرانية-تنذر-بانتشار-الجوع/

(٣) - The World Bank, «Ethiopia». Available at: https://data.albankaldawli.org/country/ethiopia?view=chart

المحور الرابع:
انعكاسات أزمة الأمن الغذائي على القرن الإفريقي

يُسلّط هذا المحور الضّوء على مختلف الانعكاسات الاقتصاديّة والسياسيّة الناجمة عن أزمة الأمن الغذائي على منطقة القرن الإفريقي، وتفاوتات تلك الانعكاسات على كل دولة على حدة.

أولًا: انعكاسات اقتصاديّة طالت منطقة القرن الإفريقي جرّاء الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة

أدّت الحرب الروسيّة-الأُوكرانية إلى آثار تُنذر بالخطر في منطقة لا تزال تُعاني من الآثار السلبية لجائحة كورونا؛ حيث لم تتعافَ بعدُ من تلك الجائحة حتى ألحقت الحرب الروسيّة-الأوكرانية ضررًا جسيمًا باقتصادها بسبب التبعية الاقتصاديَّة والهشاشة والحساسية الشديدة لمختلف ما يجري في الخارج على كافّة ما يجري بالداخل في البلدان الأربعة على حد سواء.

يُضاف إلى ذلك الحروب الأهليّة والنزاعات الحدودية التي تُعاني منها تلك البلدان، فضلًا عن الكوارث الطبيعيّة وتأثير التغيّرات المناخيّة مثل الجفاف والفيضانات وتذبذب مستويات الأمطار مع ضعف إمكانيات مواجهتها والاستجابة البنّاءة لكل تلك الأزمات المتتابعة والموصولة في الوقت نفسه بحيث شملت وغطّت كافّة مفاصل الدول الأربعة.

فبحسب تقديرات برلمان الاتحاد الأوروبي؛ فإنّ روسيا وأوكرانيا تُوفِّران مُجتمعتين أكثر من ٥٠٪ من واردات الحبوب في شمال إفريقيا والشّرق الأوسط، بينما تستورد دول شرق إفريقيا (ومنها دول القرن الإفريقي بطبيعة الحال) ما نسبته ٧٢٪ من حبوبها من روسيا و١٨٪ من حبوبها من أوكرانيا، وتُوفِّر روسيا وأوكرانيا ٩٠٪ من القمح المُستورد للمنطقة، ويُمثِّل القمح الكامل ومنتجات القمح ثُلُث متوسّط استهلاك الحُبوب في إقليم شرق إفريقيا مع أعلى مُعدَّل استهلاك للفرد في جيبوتي وإريتريا والسّودان، ويتم تلبية ٨٤٪ من الطّلب على القمح بهكذا طريقة.

ففي العامين الماضيين ارتفعت أسعار المواد الغذائيّة تدريجيًّا بسبب الاضطّرابات الناجمة عن جائحة كورونا، وفاقمت الحرب الروسيّة-الأوكرانية من حدّة هذه الأزمة، وتسببت في ارتفاعات مُضاعفة في أسعار المواد الغذائية، ولأجل موازنة هذا الخلل الكبير والتأثيرات بالغة السوء على البلدان النامية عمومًا وعلى إفريقيا والقرن الإفريقي منه على وجه التحديد، ظهرت مُبادرة مثل حبوب البحر الأسود التي أطلقها مؤتمر الأُمم المُتحدة للتجارة والتنمية «أونكتاد UNCTAD»، وذلك في أعقاب تنامي أزمة الغذاء في القرن الإفريقي وإفريقيا بصفة عامة. ففي عام ٢٠٢١م أثّر الجوع على ٢٧٨ مليون شخص في إفريقيا بنسبة أكثر من ٢٠٪ من السُّكان، وبهذا اعتُبرت إفريقيا هي القارة الأعلى التي يصل فيها مُعدل انتشار الجوع لهذا المستوى غير المسبوق في العالم.(١)

وبسبب كون القرن الإفريقي شبه جزيرة كبيرة ومنطقة جيوسياسيّة مهمّة في شرق القارة الإفريقية، فقد عانى كثيرًا في المواسم الأربعة الماضية بسبب الجفاف الشّديد وعدم انتظام حركة هطول الأمطار، وتتوقّع المنظمة العالميّة للأرصاد الجويّة فشل موسم الأمطار الخامس على التوالي بسبب موجة جفاف أعلى من المتوسط في الربع الأخير من عام ٢٠٢٢م؛ الأمر الذي سيُفاقم -لا محالة- من الأزمة على ملايين الأشخاص. وبحسب برنامج الأغذية العالمي فإنّ ٢٢ مليون شخص مُعرّضون لخطر المجاعة في المنطقة، مما أدَّى لزيادة الاحتياجات السنويّة لبرنامج الأغذية العالمي في المنطقة من ٤,٣ مليار دولار

---

(١) - مُنظّمة الأغذية والزراعة للأُمم المُتحدة (فاو)، «حالة الأمن الغذائي والتغذية...» مصدر أُشير إليه سابقًا.

إلى ٦ مليارات دولار أمريكي.

- **الصّومال على قمّة المتأثّرين في القرن الإفريقي**

تُعد الصُّومال أكثر بلدان القرن الإفريقي تضرُّرًا من استمرار الحرب الروسيّة-الأوكرانية، وذلك لوجود عوامل أُخرى مؤجِّجة لعدم الاستقرار وتنامي مخاطر الاقتتال الأهلي، بالإضافة لمعاناتها من واحدة من أسوأ موجات الجفاف منذ عقودٍ، فضلًا عن أسعار الغذاء وارتفاعاتها غير المسبوقة بسبب الحرب ممّا يدفع الصّومال نحو خطر المجاعة. ووفقًا لشبكة أنظمة الإنذار المُبكّر؛ تزداد فرص انتشار المجاعات، حتّى إنها تتوقّع ظهورها (المرحلة الخامسة من التصنيف الدولي) في ثلاث مناطق في جنوب الصّومال بين أبريل-يونيو من العام الجاري، ٢٠٢٣مم.

وتأكيدًا على ذلك، صنّفت منظمة الصحة العالمية الجفاف في القرن الإفريقي باعتباره «طوارئ صحية من الدرجة الثالثة، وهو أعلى تصنيف للأزمات في الوكالة الأُممية بشكل عام»، وفي الربع الأخير من عام ٢٠٢٢م تم استصدار بيان مُشترك لوكالات أممية ومنظمات غير حكوميّة معنيّة في منتصف نوفمبر من العام نفسه، دعوا فيه لاتخاذ إجراءات فوريّة لمنع المجاعة في القرن الإفريقي، ووصف البيان حينئذ ما يحدث بأنه «كارثة إنسانية».

وفي تقرير النّقاط الساخنة للجوع[١] والصّادر في سبتمبر ٢٠٢٢م حذّر برنامج الأغذية العالمي ومنظّمة الأغذية والزراعة «فاو» من أن انعدام الأمن الغذائي الحاد من المرجّح أن يتدهور أكثر في ١٩ دولة تُسمّى «مناطق الجوع» الساخنة خلال الفترة من أُكتوبر ٢٠٢٢م، وحتّى يناير ٢٠٢٣م، وتم تحديد ستّة بلدان على أنها في أعلى مستويات الاهتمام نظرًا لصعوبة وضعها، ومن بينها: إثيوبيا والصّومال ودول القرن الإفريقي. لأجل ذلك يُقدّر عدد الأشخاص المحتاجين إلى مُساعدة غذائية في شرق إفريقيا نحو ٧٠٪ ممّا كان عليه خلال أزمة الغذاء السّابقة في عامي ٢٠١٦ و٢٠١٧م، وذلك بعدما أدّى تأخر المجتمع الدولي عن التدخّل وإنقاذ الموقف إلى وفاة أكثر من ٢٦٠ ألف شخص في الصّومال وحدها بسبب المجاعة.[٢]

ثانيًا: انعكاسات سياسيّة

بالنّظر لحجم تداعيات الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة وأصدائها المتناثرة في مختلف المناحي؛ فهناك أيضًا انعكاسات سياسيّة وجدت ضالتها في منطقة القرن الإفريقي؛ نستدعي منها حالة دالّة هي السُّلوك التصويتي الإريتري تجاه مشروعات القرارات الأُمميّة ذات الصّلة بوقف الحرب.

- **السُّلوك التصويتي لإريتريا لصالح روسيا في الحرب الجارية أُنموذجًا**

في بداية الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة، ووسط حالة من التنديد والشّجب الدَّوليَّين ضد «العمليّة العسكريّة» الروسيّة في أوكرانيا في أيّامها الأُولى، عارضت إريتريا مشروع قرار أُممي يُطالب روسيا بوقف الحرب فورًا في أوكرانيا وسحب قواتها العسكريّة خلال جلسة طارئة عُقدت في مقر الجمعيّة العامة للأُمم المتحدة. صوّت لمصلحة القرار ١٤١ دولة بأغلبيّة الثّلثين، وهي أغلبيّة ساحقة، وفاجئت إريتريا الجميع بأنها ضمن خمس دول فقط على مُستوى العالم رفضت إدانة روسيا وعارضت مشروع القرار

---

(١) Hunger Hotspots Report, September 2022-.

(٢) Center for Disaster Philanthropy, «Horn of Africa Hunger Crisis» (CDP: last update December 14, 2022-/). Available at: https://disasterphilanthropy.org/disasters/horn-of-africa-hunger-crisis

لتكون الدولة الإفريقيّة الوحيدة التي تتخذ موقفًا مُثيرًا للدهشة بجانب كل من روسيا وبيلا روسيا وكوريا الشّمالية وسوريا.

وببحث أسباب الموقف الإريتري، سيكون من الواضح أنّ روسيا والصين حليفتان استراتيجيتان لإريتريا لا تُريد بحالٍ أن تتأثّر علاقتها معهما مهما جلب لها موقفها حرجًا دوليًّا؛ مُفضِّلةً هذا الحرج عن الانجرار بعيدًا عن الحماية الروسيّة-الصينيّة من العقوبات التي فُرضت في العقود السّابقة على إريتريا، فهُما يمثّلان لها غِطاءً دوليًّا كبيرًا على انتهاكاتها الواسعة في حرب تيجراي ودخولها كطرف مُباشر في مُعادلة خارج أراضيها، بل واعترافها علانيةً بأنها قد أوفدت قوات إريتريّة إلى الداخل الإثيوبي، وبالتحديد في إقليم تيجراي من أجل مُلاحقة بعض المتورّطين في أعمال عنف وقتل، على حدّ قولها.

وبالتالي انعكست الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة سلبًا على دولة تدفع ثمنًا غاليًا في ضريبة الجوع ونسبة الفقر وصولًا إلى مستوى الفقر المُدقع مثل إريتريا في منطقة القرن الإفريقي، غاضّةً الطّرف عن أزماتها الداخليّة في نظير الحفاظ على تحالفها مع الصين وروسيا، حتّى إنّ سفير إريتريا في موسكو صرّح في وقت سابق لوكالة سبوتنك الروسيّة أن بلاده ترحب بإنشاء روسيا مركز لوجستيّ على أراضيها.[١] وذلك كردّة فعل على رفض الجهات المعنيّة المساعي الروسيّة الحثيثة من أجل بناء قاعدة عسكريّة في جيبوتي، جنبًا إلى جنب مع القواعد السّت التي تحتضنها جيبوتي؛ وهو مسعًى خطير بالنظر لاحتماليّة أن يُرتّب تصعيدًا في أيّ وقتٍ بين كل من روسيا والولايات المتحدة أو أيّ قوى أخرى مُتنافسة حجزت لنفسها موقعًا في جيبوتي.

ولعلّ ما يزيد من دافعيّة إريتريا للاحتماء في روسيا هو أنّ روسيا تُمثّل ٤٩٪ من واردات الأسلحة إلى إفريقيا بحسب تقرير معهد ستوكهولم الدولي لأبحاث السّلام (SIPRI)[٢]، وهو ما يضعها على رأس أولويات الحكومة الإريتريّة التي تعتمد بصورة شبه كُلية على السّلاح الروسي داخليًّا وحتى في مُغامراتها الخارجيّة، خاصّةً مع عزمها على مُواصلة مُغامراتها الخارجيّة في دول الجوار بحسب معهد الأبحاث الإريتري السياسي والاستراتيجي ERIPS.[٣]

وبالتالي، تُثبت الإدارة الإريتريّة بقيادة الرئيس الإريتري أسياس أفورقي، صاحب أطول حكومة مؤقتة في التاريخ، منذ انفصال إريتريا عن إثيوبيا مطلع التسعينيات؛ أنّ شبكة مصالحها مع روسيا تمنعها من تقديم أولويّة ملف الأمن الغذائي على ملف الأمن الداخلي والإقليمي، لذا لا يُتوقّع أن تُغيِّر إريتريا سياستها في ذاك الإطار مهما رتّبت الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة من انعكاسات بالغة السُّوء والخطر في آنٍ واحد على أمنها الغذائي.

---

(١) - وكالة سبوتنك، «سفير إريتريا في موسكو: لا نُعارض بناء مركز لوجستي روسي في بلادنا، (وكالة سبوتنك الروسيّة: 10 فبراير 2021). مُتاح على الرابط التالي: https://sputnikarabic.ae/20210210/سفير-إريتريا-في-روسيا-لا-نعارض-بناء-مركز-لوجستي-روسي-في-بلادنا1048067255.html

(٢) Pieter D. Wezeman, Alexandra Kuimova and Siemon T. Wezeman, «TRENDS IN INTERNATIONAL-ARMS TRANSFERS, 2020», (SIPRI Fact Sheet: March 2021). Available at: https://sipri.org/sites/default/fs_2103_at_2020_v2.pdf/03-files/2021

(٣) ERIPS, «Eritrea Seeks to Evade Sanctions Through Russia, China Alliances», (Eritrean Research Institute-for Policy and Strategy- ERIPS: February 22, 2022). Available at: https://erips.org/eritrea-seeks-to-evade-sanctions-through-russia-china-alliances/

- **خاتمة الدراسة**

تسرد الخاتمة أبرز نتائج الدراسة التي توصل إليها الباحثان، بالإضافة لذكر رؤية من أجل وضع حدّ للأوضاع المأزومة بالقرن الإفريقي فيما يتعلّق بملف الأمن الغذائي وما يرتبط به من ملفّات أُخرى حيويّة.

أولًا: نتائج الدراسة

خَلُصَت الدراسة إلى عدة نتائج على نحو ما يلي:

١- للحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة انعكاسات كبيرة على إفريقيا بشكل عام، وعلى القرن الإفريقي بشكل خاص، بعضها مُباشر مثل التأثير السّلبي على سلاسل الإمداد الغذائيّة للقارة، وبعضها الآخر غير مُباشر مثل تأجيج الأوضاع الداخلية وتنامي أزمة انعدام الأمن الغذائي، فضلًا عن تفاقم أزمات النزوح واللُّجوء بسبب انشغال العالم بالحرب وغضّ الطّرف عن قضايا أُخرى مُشتعلة ومنها ما جرى في إقليم تيجراي بإثيوبيا على سبيل المثال.

٢- انعكاسات تلك الحرب على إفريقيا والقرن الإفريقي ليست سياسيّة بصورة مُباشرة، ولكنّها انعكاسات اقتصاديّة في الأساس، تؤدّي بدَوْرها إلى انعكاسات سياسيّة على الأرض في صورة عدم استقرار وقلاقل وعدم سيطرة من حكومات الدول الأربع على الأوضاع الداخليّة.

٣- انعكاسات الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة على بلدان القرن الإفريقي، ومنها أزمة انعدام الأمن الغذائي، مُتفاوتة من بلدٍ لآخر بحسب حجم تجارتها مع كُلٍّ من روسيا وأُوكرانيا؛ حيث تأتي الصُّومال في المرتبة الأُولى من حيث التأثر السّلبي، تليها إثيوبيا بسبب اعتمادهما شبه الكامل على الحبوب الأوكرانية، جنبًا إلى جنب مع تعرّضهما لموجات جفاف غير مسبوقة.

٤- تُمثّل أزمة انعدام الأمن الغذائي في بلدان القرن الإفريقي واحدة من أهم انعكاسات الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة على تلك البلدان، والتي بدَوْرها تنعكس على حالتي الاستقرار والأمن الإنساني في كل دولة على حدة، حتى إنها توصّل بالضّرورة لفهم أبعاد السُّلوك التصويتي لأيّ من بلدان القرن الإفريقي الأربعة، خاصّةً إريتريا، تجاه أيٍّ من القرارات المتعلقة بالحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة بسبب دائرة المصالح الاقتصادية وفكرة الاعتماديّة والهشاشة التي تجعل دول القرن الإفريقي هي الحلقة الأضعف في المُعادلة برُمّتها.

٥- مثّلت أزمة الجفاف التي ضربت القرن الإفريقي عاملًا رئيسًا على زيادة حدّة الأمن الغذائي في المنطقة، جنبًا إلى جنبًا مع انعكاسات الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة وتأثر سلاسل الإمداد، ولأجل ذلك نادى «برنامج الغذاء العالمي World Food Programme- WFP» بضرورة التكاتف في سبيل تقديم أقصى الدعم الممكن لدول القرن الإفريقي في سبيل الحدّ من المأساة الإنسانية التي تُعاني منها المنطقة، والتي تُهدّد نحو ١٣ مليون إنسان في منطقة القرن الإفريقي وحدها.([11])

٦- تضافرت أسباب مُتباينة فاقمت من أزمة انعدام الأمن الغذائي في القرن الإفريقي، ففي إثيوبيا على سبيل المثال كانت الحرب الأهلية الممتدة منذ عامين وأكثر في إقليم تيجراي إحدى أهم أسباب

---

(١) WFP, «13 million people facing severe hunger as drought grips the Horn of Africa», (World Food Programme: February 8, 2022). Available at: https://www.wfp.org/news/13-million-people-facing-severe-hunger-drought-grips-horn-africa

تفاقم الأزمة، فضلًا عن الجفاف الذي ضرب البلاد، وكذلك استمرار الحرب الروسيّة-الأُوكرانية، وعدم استطاعة إثيوبيا ودول القرن الإفريقي النجاح في موسم الزراعة لأكثر من ثلاثة أعوام على التوالي؛ بسبب تذبذب وتيرة الأمطار بسبب التغيرات المناخية جنبًا إلى جنب مع انعكاسات الحرب الروسيّة-الأوكرانية وارتفاع مُؤشّر الجوع.

٧- تشهد منطقة القرن الإفريقي حاليًا واحدة من أسوأ فتراتها طيلة العقود الماضية، بسبب تضافر تبعات التغيّر المناخي (فيضانات وتذبذب في وتيرة الأمطار، وفشل متلاحق للمواسم الزراعيّة) مع الحرب الروسيّة-الأوكرانية التي ضربت أمنها الغذائي؛ لذا لا يمكن إبقاء آلية الإنذار المُبكّر القارّي (التابعة للاتحاد الإفريقي) والإقليمي (التابعة للهيئة الحكوميّة الدوليّة المعنيّة بالتنميّة- إيجاد) بمعزل عن تلك المُتغيّرات؛ لكيلا تزداد حدة الأوضاع المأزومة حاليًا وتُنذر بكارثة قريبة قد تتسبّب في وفاة ما يزيد عن مليون مواطن على الأقل.

٨- على الرغم من تردّي الأوضاع بين دول القرن الإفريقي إلا أنّه لا يوجد ثمّة تنسيق فيما بينها في ملفّات حيوية مثل الحصول على الغذاء وإمكانية التحرُّك ككُتلة من أجل تعويض الفاقد بسبب الحرب الروسيّة-الأوكرانية، وذلك على الرغم من لعب تلك الدول لأدوار غاية في الحساسية والتعقيد في موازين القوى العالمية من خلال القواعد العسكريّة الستّة كما في جيبوتي أو من خلال سد النّهضة الإثيوبي والعلاقة التاريخيّة لإثيوبيا بإسرائيل، وكذلك علاقة إريتريا كأداة حديديّة في المنطقة تستطيع من خلالها دول مختلفة أن تتدخّل في الكثير من الشؤون الداخلية المجاورة، وأخيرًا الصّومال كحالة دالّة على نموذج تفتيت مفهوم الدولة؛ والتي هي أقرب إلى فوّهة بُركان خامل، يمكن أن ينفجر في أيّ لحظة.

٩- تقوم كيانات دوليّة مثل برنامج الغذاء العالمي التابع للأُمم المُتحدة بتقديم دعم لوجيستي لمنطقة القرن الإفريقي؛ إلا إنه لا يزال غير كافٍ بالنظر لحجم التحديات الكبيرة على الأرض، وهنا تطرح الدراسة تساؤلًا مفاده: أين فعالية الاتحاد الإفريقي وأجهزته المعنيّة، فضلًا عن التجمّعات الاقتصاديّة الإقليميّة الفرعيّة ممّا يجري في منطقة القرن الإفريقي؟

١٠- يضع تقرير مؤتمر الأُمم المتحدة للتجارة والتنمية الصّادر في أُكتوبر ٢٠٢٢م، كلاً من إثيوبيا وجيبوتي ضمن البلدان الأقل نموًّا في العالم، ومن بين أكثر البلدان في العالم تضرُّرًا من تأثر سلاسل إمداد القمح الآتية من أوكرانيا، ممّا يعني أن درجة تفاقم أزمة الأمن الغذائي (Food Security) وصولًا إلى حدّها الأقصى بانعدام الأمن الغذائي (Food Insecurity) قد باتت أمرًا واقعًا وليس فقط أمرًا وشيكًا من الممكن تحققه.

١١- أثبتت الدراسة أنّ العولمة وانخراطها في القضايا الدوليّة، ومنها توازنات القوى الكُبرى وسياسة بناء القواعد العسكريّة في جيبوتي لم تكُن في صالح جيبوتي ولا دول القرن الإفريقي؛ بل إنّها كبّلت جيبوتي وجعلتها على فوّهة بُركان من الممكن أن ينفجر في أيّ لحظة.

١٢- انعكاسات الحرب الروسيّة-الأوكرانيّة تخطّت حاجز الأمن الغذائي إلى السّلوك التصويتي للدول الإفريقيّة[١]، ومن بينها إريتريا في وقوفها في مارس ٢٠٢٢م، ضد إدانة روسيا أُمميًّا.

---

(١) Hannah Ryder, «Why African Countries Had Different Views on the UNGA Ukraine Resolution, and Why This-Matters», (Center for Strategic & International Studies- CSIS: March 15, 2022). Available at: https://www.csis.org/analysis/why-african-countries-had-different-views-unga-ukraine-resolution-and-why-matters

١٣- الإقليميّة الجديدة وحتمية تكاتف دول القرن الإفريقي معًا هو السّبيل للنّجاة من الأزمات الطّاحنة التي تمر بها تلك البلدان، وهو البديل الأكثر فعالية عن الانعزال والفردانيّة.

ثانيًا: رؤية مُستقبليّة للباحثَين للنّهوض بملف الأمن الغذائي في القرن الإفريقي

من أجل تفويت الفرصة على تلك الانعكاسات الخطيرة التي جلبتها الحرب الروسيّة-الأوكرانية، وساهمت بسببها في تأجيج الأوضاع الداخليّة في دول القرن الإفريقي، يمكن لتلك الدول أن تسير على النّحو التالي:

١- ضرورة فتح قنوات تواصل مع الصين (الشّريك التجاري الدولي الأول لإفريقيا وليس فقط دول القرن الإفريقي)، وبخاصّة شريكها المُفضّل في القرن الإفريقي، إثيوبيا، من أجل لعب دور أكثر فعالية في عدم تأثير الحرب الروسيّة-الأوكرانية على سلاسل الإمداد الآتية للقرن الإفريقي بالنظر لعلاقتها الوثيقة بروسيا، وقدرتها على التأثير وتوفير نصيب أوفر من القدر الهزيل الذي حصلت عليه منطقة القرن الإفريقي من خلال اتفاقية الحبوب الموقّعة في يوليو ٢٠٢٢م، والتي تم تجديد سريانها في منتصف نوفمبر من العام نفسه. وذلك عبر آليات عديدة من بينها اللّعب بورقة القاعدة العسكريّة الدفاعيّة التي أنشأتها في جيبوتي، والتي تستهدف من خلالها تأمين مصالحها الاقتصاديّة الهائلة في إفريقيا، وبخاصّة فيما يخص النّفط وحماية الرعايا الصينيين والشركات الصينية المنتشرة في إفريقيا، والتي تخطّت حاجز العشرة آلاف شركة.

٢- أهميّة توفير برامج حماية اجتماعية هادفة ومُستدامة لحماية الأُسر الضعيفة في تلك البلدان النامية؛ وذلك لكونهم الحلقة الأضعف والقطاع الأوسع من حيث التعداد بين كافّة التقسيمات السُّكانية، لكون إفريقيا قارة فتيّة يحتل شبّانها وصغارها النسبة الأكبر من بين جميع السُّكان في مختلف الأقاليم الخمسة الفرعيّة.

٣- أهميّة توفير التمويل اللازم لتلك البلدان المستوردة الصافية للغذاء، والتي تُواجِه تحدِّيات مُلحّة تتعلّق بالخلل الجسيم في موازين المدفوعات، وتنامي أزمات الغذاء، ودعم حلول عاجلة متعددة الأطراف من شأنها تحجيم الخسائر التي تتعرّض لها بلدان القرن الإفريقي.

٤- أهميّة تسهيل الإمداد الآمِن والمُستقِر للسّلع الغذائيّة الأساسيّة في البلدان الأربعة، ومقاومة قيود التصدير غير المُبرَّرة وغير الضروريّة، وإتاحة الاحتياطيات للبلدان المُعرَّضة لخطر الجوع والمجاعة، وعلى رأسها الصُّومال.

٥- أهميّة تبسيط الإجراءات الجُمركيّة واللّوائح المُتعلّقة بالتّجارة، ممّا يساعد تلك البلدان المأزومة في تعويض الأسعار المُرتفعة بشكل جُزئي، ولو من خلال مُشاركة التجارب الناجحة في الأسواق البديلة للدول النامية المُصدّرة مثل الهند والبرازيل والأرجنتين.

٦- أهميّة تعزيز الإنتاج الغذائي المحلّي في البلدان الأقل نموًّا المُستورِدة الصافية للغذاء وعلى رأسها بلدان القرن الإفريقي الأربعة، ممّا سيعمل على تقليل الاعتماد الشّديد على الواردات الغذائيّة، ويمكن تحقيق ذلك من خلال الدعم المالي المُوجّه والتعاون الفنّي بين الوزارات المعنيّة بكل بلد على حدة من البلدان الأربعة من أجل زيادة وتنويع الإنتاج الزراعي.

٧- أهميّة أن تُساعد إعادة دمج الأغذية الأوكرانيّة والأسمدة الروسيّة في الأسواق العالميّة على زيادة توافر الغذاء والقدرة على تحمُّل تكاليفه في جميع أنحاء العالم، ويمكن تحقيق ذلك من خلال دعم جميع الأطراف المعنيّة للاتفاقيات الموقّعة بخصوص اتفاقية الحُبوب في إسطنبول من العام الماضي

٢٠٢٢م، وتشمل: مُذكّرة التفاهم بين الأُمم المُتحدة وروسيا بشأن تصدير الأغذية والأسمدة إلى الأسواق العالميّة. وكذلك مُبادرة حُبوب البحر الأسود «اتفاقية الحبوب The grain agreement» التي وقّعتها روسيا وأوكرانيا بوساطة أُممية-تُركية لاستئناف تصدير الحبوب الأوكرانية عبر البحر الأسود أثناء الحرب الجارية في مقابل حصول روسيا على بعض الامتيازات بخصوص صادراتها من الأسمدة، وغيرها.

▪ قائمة المراجع

أولًا: مراجع باللُّغة العربيّة

- د. محمود زكريّا، «القواعد العسكريّة في جيبوتي: الواقع والأسباب»، (مركز فاروس للاستشارات والدراسات الاستراتيجيّة: ٢٨ أُكتوبر ٢٠٢٠م).
- د. هويدا عبد العظيم، «القرن الافريقي ومحاولات الإغاثة»، (قِراءات افريقية: عدد ١٧سبتمبر ٢٠١٣م).
- عمّار ياسين، «مخاطر العسكرة: هل يتمدّد الصّراع الروسي-الغربي إلى الفضاء الخارجي؟»، (المُستقبل للأبحاث والدراسات المُتقدمة: ٧ ديسمبر ٢٠٢٢م).
- مُنظّمة الأغذية والزراعة للأُمم المُتحدة (فاو)، «حالة الأمن الغذائي والتغذية في عام ٢٠٢٢م: الفصل الثاني: الأمن الغذائي والتغذية في العالم» (فاو: أُكتوبر ٢٠٢٢م).
- مُنظّمة الإغاثة الإسلاميّة عبر العالم، «الأزمة الأوكرانيّة تُنذر بالجوع في القرن الإفريقي» (منظّمة الإغاثة الإسلاميّة عبر العالم: ١ أُكتوبر ٢٠٢٢م).
- وكالة سبوتنك، «سفير إريتريا في موسكو: لا نُعارض بناء مركز لوجستي روسي في بلادنا، (وكالة سبوتنك الروسيّة: ١٠ فبراير ٢٠٢١م).

ثانيًا: مراجع باللُّغة الإنجليزيّة

- Bernadette Mukonyora, «The Context of Eritrea», (IFAD).
- Center for Disaster Philanthropy, «Horn of Africa Hunger Crisis» (CDP: last update December 14, 2022م).
- ERIPS, «Eritrea Seeks to Evade Sanctions Through Russia, China Alliances», (Eritrean Research Institute for Policy and Strategy- ERIPS: February 22, 2022م).
- Global Hunger Index scores by 2022م GHI rank.
- Hunger Hotspots Report, 2022م.
- IFAD, «The Context of Djibouti», (IFAD).
- Mawira Chitima, «The Context of Ethiopia», .
- Omar Ebrima Njie, «The Context of Somalia», (International Fund for Agriculture Development- IFAD).
- Pieter D. Wezeman, Alexandra Kuimova and Siemon T. Wezeman, «Trends in International Arms Transfer, 2020», (SIPRI Fact Sheet: March 2021م).
- Sergio Beraldo, «What Game-Theoritic Analysis tells us about the Possibility that the Actual Conflict will escalate», (The Institute for Research in Economic and Fiscal Issues- IREF: March 9, 2022م).
- The Daily Star, «Russia had 'no choice' against 'constant threat' from Ukraine: Putin», (The Daily Star: Feb 24, 2022م).
- The Fund for Peace, «Fragile States Index 2022م - Annual Report».

- Trade map, «The Horn of Africa Countries».
- UN, «Black Sea Grain Initiative Factsheet Final», (UN: September 12, 2022م).
- UNCTAD, «A trade hope: The role of black sea grain initiative in bringing Ukrainian grain to the world» (UNCTAD: October 20, 2022م)
- UNCTAD, «The Black Sea Grain Initiative: What it is, and why it's important for the world», (UNCTAD: September 23, 2022م).
- WFP, «13 million people facing severe hunger as drought grips the Horn of Africa», (World Food Programme: February 8, 2022م).
- World Bank, «Ethiopia Data».

▪ مُلحق:

نَصّ اتفاقيّة الحُبوب بين روسيا وأوكرانيا برعاية أُمميّة-تُركيّة (يوليو ٢٠٢٢م)

تُسلّط الدراسة الضّوء من خلال هذا المُلحق على نَص اتفاقيّة الحُبوب بين روسيا وأُوكرانيا[1]، والتي جرت بوساطة أُمميّة-تُركيّة على مرحلتين؛ الأولى في يوليو ٢٠٢٢م، والأخرى في مُنتصف نوفمبر من العام نفسه، وذلك بسبب الآثار غير المسبوقة التي رتّبتها الحرب الروسيّة-الأُوكرانيّة على ملف الأمن الغذائي في بِقاع عديدة حول العالم؛ الأمر الذي استدعى تدخّلاً جادًّا من المجتمع الدولي مُمثّلًا في الأُمم المُتحدة والدور التّركي الذي استغل حُسْن علاقته بكلٍّ من روسيا وأُوكرانيا، من أجل وضع حد، ولو نسبي، لتلك الأزمة.

وهنا نُلاحظ أن نصيب القرن الإفريقي -ممثّلاً في جيبوتي والصُّومال- هزيل للغاية؛ يشتركان مع لُبنان واليمن في ١٪ فقط من أنصبة القمح؛ على الرغم من تأزم الوضع بتلك البلدان، وهو ما يُظهر فكرة التهميش وعدم الاعتداد ولا التفكير في أوضاع إفريقيا بصفة عامّة والقرن الإفريقي بصفة خاصّة؛ رغم ما فيه من أوضاع إنسانية بالغة السُّوء.

كما يظهر في الفقرة الأخيرة من إعلان الاتفاقية الرسمي أنه لولا جهود «برنامج الأغذية العالمي» لما كان لجيبوتي ولا القرن الإفريقي نصيب من الأساس في أنصبة تلك الاتفاقية، ولأجل ذلك تم تخصيص قدر مُعيَّن تحت بند «جهود الدعم والإغاثة الإنسانية» للمناطق الأكثر احتياجًا؛ وهو جهد مشكور ومُقدَّر من برنامج الأغذية العالمي، ولكنه غير كافٍ، وكان يتحتّم على المجتمع الدولي الإفريقي والعالمي أن يتحيّن الفُرصة ويُطالب بنصيب أوفَر في تلك الاتفاقية؛ بسبب الأوضاع الداخلية المُضطربة التي باتت كل دول القرن الإفريقي تُعاني منها بنِسَب متفاوتة، يأتي على رأسها الصُّومال بطبيعة الحال، ثم جيبوتي وإثيوبيا وإريتريا ■

---

(١) UN, «Black Sea Grain Initiative Factsheet Final», (UN: September 12, 2022). Available at: https://www.un.org/sites/un2.un.org/files/12_september_2022_-_black_sea_grain_initiative_factsheet_final.pdf

كيف عزَّزت حرب أوكرانيا من أهمية الدول الإفريقية في الساحة الدولية؟

أ.نداء كسبر
باحثة في العلاقات الدولية - مصر

أصبحت القارة الإفريقية إحدى ساحات التنافس الدولي؛ فقد شهدت السنوات الأخيرة تناميًا ملحوظًا في وتيرة التغلغل الإقليمي والدولي في إفريقيا، وهو ما جعلها أحد أكثر المناطق تأثرًا بالحرب الحالية في أوكرانيا؛ حيث اعتمدت القوى الكبرى في تحرُّكاتها على القارة السمراء لتحقيق مصالحها وأهدافها المرتبطة بالهيمنة على السياسات والموارد، وكسب المزيد من النفوذ السياسي والاقتصادي والأمني؛ وذلك نظرًا لموقعها الجغرافي، وتعدُّد ثروتها الطبيعية التي تذخر بها؛ مما جعلها محلًا لتنافس إقليمي ودولي بين أقطاب القوى الدولية، وفي هذا السياق فإن الحرب الروسية الأوكرانية ما زالت تُلْقِي بظلالها على القارة الإفريقية، في كافة المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية.

ومن ثم، تمنح الحرب الحالية في أوكرانيا القارة الإفريقية مكانةً استراتيجيةً من أجل إبراز دورها وتعزيز مكانتها، فضلًا عن تحقيق مصالحها وأهدافها، وأهمها الحصول على مقعد أو مقعدين في مجلس الأمن الدولي، بالإضافة إلى الانضمام إلى عدد من المنظمات الدولية الكبيرة مثل مجموعة العشرين؛ حيث أصبحت إفريقيا جزءًا هامًّا في إدارة النظام الدولي، وهي شريك رئيس للقوى الدولية المختلفة في قضايا متعددة.

- **استقطاب غربي لدول القارة الإفريقية**

١- تشكيل مجموعة من التحالفات مع الدول الإفريقية:

تتسارع القوى الدولية بشكل واضح لتشكيل مجموعة من التحالفات الواسعة مع الدول الإفريقية، ذلك بهدف كسب الكتلة التصويتية للدول الإفريقية في الأمم المتحدة، والتي تتجاوز ٢٥٪ من إجمالي الدول الأعضاء في الجمعية العامة بها، وهو ما يمنحها ثِقلًا سياسيًّا دفَع روسيا والدول الغربية إلى محاولة لاستقطابها من أجل الاصطفاف خلف أيٍّ من المعسكرين، فعقب اندلاع الحرب الأوكرانية، سعت العديد من القوى الدولية إلى بذل مزيد من الجهد للتقرب من دول القارة الإفريقية، وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وروسيا وألمانيا، من خلال قيام مسؤوليهم وهم وزير الخارجية الصيني تشين جانج، وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف، ووزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين بزيارات وجولات إفريقية بدأت خلال العام المنصرم ٢٠٢٢م واستمرت في العام الحالي ٢٠٢٣م.

> **١١**
> **وزير خارجية أوكرانيا** أشار إلى إمكانية إمداد الدول الإفريقية بمزيد من الحبوب والقمح في محاولة لاستمالتها

٢- الاستفادة من القيمة الاستراتيجية للقارة الإفريقية:

يرجع انخراط روسيا في شؤون القارة الإفريقية إلى الحقبة السوفييتية، فخلال خمسينيات القرن الماضي، قدَّم الاتحاد السوفييتي الدعم لحركات التَّحرُّر في أنحاء القارة الإفريقية، فمنذ ٢٠١٤م، خاصة بعد ضم روسيا لشبه جزيرة القرم، سعت «موسكو» لإيجاد موطئ قدم لها في إفريقيا عن طريق إبراز نفسها كوسيط أمني لمواجهة «الإجماع الغربي» وتصدير نفسها في صورة «المدافع عن إفريقيا»، لمواجهة خطر العزلة الدولية، والبحث عن حلفاء جدد، فاستطاعت روسيا في حربها ضد أوكرانيا الاستفادة وتحقيق مكاسب، من خلال توطيد علاقاتها بالدول الإفريقية من الناحية الدبلوماسية؛ فإفريقيا في المجمل لديها أكثر من ربع الأصوات في الجمعية العامة بالأمم المتحدة، وبإمكانها أن تُمثِّل صوتًا جمعيًّا قويًّا في المنظمات الدولية الأخرى، وبالتالي في أقل من عشر سنوات استطاعت «موسكو» فرض استراتيجيتها ورغبتها في أن تصبح قوة مُنافِسَة، ولا سيما بعد انتشار قوات فاغنر في سبع دول إفريقية، وعززت حضورها بالمنطقة من خلال قمة سوتشي في عام ٢٠١٩م، وما نتج عنها من توقيع العديد من الاتفاقيات مع معظم دول القارة، مكَّنتها من أن تصبح أكبر مُصدِّر للسلاح للقارة.

٣- محاولة «بكين» توسيع نفوذها في القارة الإفريقية:

بدأ عام ٢٠٢٣م بأول زيارة رسمية لوزير الخارجية الصيني تشين جانج للقارة الإفريقية مستهدفًا دول (إثيوبيا والجابون وبنين وأنجولا ومصر)، وقد استهل زيارته لتسويق الصورة القومية لـ«بكين»، باعتبارها أكبر دولة نامية في العالم، فعلاقاتها

بإفريقيا تقوم على أساس الندّية والمشاركة والتركيز على المصالح الاقتصادية، وقد أتت تلك الزيارة في أعقاب بعض التطورات الحاسمة؛ أبرزها المؤتمر الوطني العشرين للحزب الشيوعي الصيني الذي عُقد في أكتوبر ٢٠٢٢م؛ وانتهاءً بالدورة الثامنة لمنتدى التعاون الصيني-الإفريقي الذي عُقِدَ في «داكار» في نوفمبر ٢٠٢٢م، وقد تم خلاله اعتماد خطة عمل «داكار» (٢٠٢٢-٢٠٢٤م).

٤- استمالة «أوكرانيا» للرأي العام العالمي والإفريقي:

ظهر ذلك جليًّا خلال زيارة وزير خارجية أوكرانيا للقارة الإفريقية، وهي الأولى من نوعها في أكتوبر ٢٠٢٢م، والتي شملت دول (السنغال وكوت ديفوار وغانا وكينيا)، فقد أشار إلى إمكانية إمداد الدول الإفريقية بمزيد من الحبوب والقمح في محاولة لاستمالتها.

- **محاولات غربية لحشد إفريقي**

١- وعود غربية متصاعدة:

ومن ثم، تصاعدت الوعود الغربية لدول القارة بدعم الحق الإفريقي في التمثيل الدائم في مجلس الأمن الدولي عقب اندلاع الحرب الأوكرانية؛ حيث جاءت الوعود الغربية في محاولة لمواجهة الأفكار التي تُدشّنها كلٌّ من روسيا والصين مفاداها بأن النظام العالمي غير عادل، وكذلك لمواجهة الخطاب الذي تتبنَّاه الدولتان لمنح حق التصويت لجنوب العالم، فهناك اتهامات مُوجّهة من قبل الدولتين لأوروبا والولايات المتحدة الأمريكية بعرقلة ذلك، مما أدى إلى تقليص شرعية النظام العالمي.

٢- دعم أمريكي بتمثيل دائم لإفريقيا في مجلس الأمن:

يمكن استعراض نتائج القمة الأمريكية الإفريقية التي عُقِدَت في ديسمبر ٢٠٢٢م، والتي أعلن الرئيس الأمريكي «جو بايدن» خلالها الدعم الأمريكي للتمثيل الدائم لإفريقيا في مجلس الأمن، بالإضافة إلى انضمام دول القارة الإفريقية إلى مجموعة العشرين بشكل دائم، وهي الخطوة التي كان الرئيس السنغالي ورئيس الاتحاد الإفريقي «ماكي سال»، قد طالَب بها خلال اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في الفترة الأخيرة.

وفي هذا السياق، ومن خلال تلك الشواهد فمن المرجَّح أن يصبح دعم التمثيل الإفريقي الدائم في مجلس الأمن الدولي بمثابة الاختبار الحقيقي للشَّرَاكات في القارة، وهو ما يُلقِي بظلاله على القمة الروسية الإفريقية المزمع انعقادها في يوليو ٢٠٢٣م.

- **استفادة إفريقية من الحرب الأوكرانية**

١- مساعدات اقتصادية:

حاولت الدول الإفريقية الاستفادة من المساعدات الاقتصادية والقروض جراء التنافس الدولي على القارة خلال الحرب الروسية الأوكرانية من خلال استقبال المزيد من المساعدات الاقتصادية والتنموية والقروض؛ حيث أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية في ١٥ ديسمبر ٢٠٢٢م عن عدد من المبادرات للتعاون مع إفريقيا، أهمها التخطيط لاستثمار ما لا يقل عن ٥٥ مليار دولار في القارة الإفريقية على مدى السنوات الثلاث المقبلة.

٢- مبادرات غربية للتعاون مع القارة الإفريقية:

كما أعلنت «واشنطن» عن توفير أكثر من مائة مليون دولار؛ لتوسيع مبادرة القادة الأفارقة الشباب بهدف دعم الابتكار والتميز للشباب الأفارقة، ودعمها للاتحاد الإفريقي للانضمام إلى مجموعة العشرين كعضو دائم، وإعلان مؤسسة تمويل التنمية الدولية الأمريكية (DFC) عن استثمارات جديدة بقيمة ٣٦٩ مليون دولار في جميع أنحاء إفريقيا في مجالات الأمن الغذائي والبنية التحتية للطاقة المتجددة والمشاريع الصحية، بالإضافة إلى دعم مبادرة التحول الرقمي مع إفريقيا (DTA) من أجل توسيع الوصول الرقمي ومحو الأمية عبر القارة من خلال استثمار أكثر من ٣٥٠ مليون دولار.

٣- النفط الإفريقي بديل للنفط الروسي:

وفي هذ السياق، وفيما يتعلق بملف الطاقة؛ مهَّدت الحرب الروسية الأوكرانية الطريق أمام الدول الإفريقية للاستفادة الكبرى من النفوذ في سوق النفط والغاز العالمي والطاقة ليصبح بديلًا عن النفط الروسي، خاصةً خلال الطلب المتزايد على الطاقة في العالم، والذي كان له دور مُهمّ في ارتفاع أسعار النفط، ومِن ثَم، ترتب عليه تزايد الأهمية الاستراتيجية للنفط الإفريقي خلال الآونة الأخيرة؛ حيث احتل مرتبة متقدمة على رأس أولويات سياسات القوى الدولية الفاعلة المتعلقة بتأمين الطاقة، والتي عزَّزت أهمية المناطق الغنية بالنفط والغاز الطبيعي لا سيما قارة إفريقيا.

وبناء على تقديرات وكالة الطاقة الدولية التي يقع مقرها في باريس، فإنه يمكن لإفريقيا ككل أن تُعوّض ما يصل إلى خُمس صادرات الغاز الروسي إلى أوروبا بحلول عام ٢٠٣٠م؛ حيث أشارت تقديرات الوكالة إلى أن هناك ٣٠ مليار متر مكعب إضافية من الغاز الإفريقي يمكن أن تتدفق إلى أوروبا سنويًّا ■

- **ختامًا، يمكن القول:**

بأنه بعد مرور أكثر من عام على اشتعال الحرب الحالية في أوكرانيا، لا تزال القوى الدولية تحاول التقارب مع دول القارة الإفريقية؛ وذلك لتعويض خسائرها من الحرب عبر توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية، خاصةً بالتعاون في مجال الطاقة والسلاح، ومحاولة استقطاب الدول الإفريقية لأحد المعسكرين (الشرقي/ الغربي)؛ حيث لا تزال خسائر الحرب تَستنزف الكثير من موارد القوى الدولية في الوقت الذي باتت تدرك هذه الدول أن إفريقيا تمثل مستقبل الاقتصاد العالمي، وأنها سيكون لها دور في تشكيل هذا المستقبل عبر تحالفات دولها على المستوى الدولي.

وبطبيعة التحالفات القائمة؛ فقد أشارت بعض من التقديرات إلى أن الحرب الراهنة في أوكرانيا، بالإضافة إلى تصاعد حدة التوترات بين روسيا من ناحية والولايات المتحدة والغرب من ناحية أخرى، ستُمثِّل اختبارًا مهمًّا لشبكة التحالفات الراهنة في القارة الإفريقية، خاصةً في ظل النفوذ المتصاعد لـ«موسكو» في القارة الإفريقية خلال السنوات الأخيرة، ورفض الدول الإفريقية خروجها من القارة الإفريقية.

ما هي تداعيات الحرب
بين روسيا وأوكرانيا على إفريقيا؟

بقلم: ماري - فرنس ريفيلارد

ترجمة: سيدي.م.ويدراوغو

يثير الغزو الروسي لأوكرانيا مخاوف من ارتفاع وشيك في الأسعار في القارة الإفريقية التي لا تزال تكافح تداعيات تفشي جائحة كوفيد -١٩؛ وبين الصمت الحذر والإدانة، تخشى إفريقيا نظرية «تأثير الفراشة»، فضلاً عن قلقها على سلامة عشرات الآلاف من مواطنيها المقيمين في الأراضي الأوكرانية.

ومن جانبه ندَّد مارتن كيماني، سفير كينيا لدى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، في ٢٣ فبراير، بأن «وحدة أراضي وسيادة أوكرانيا قد انتُهكت»، مضيفًا أن «الوضع الراهن يردّد صدى تاريخنا؛ حيث نشأت كينيا والعديد من الدول الإفريقية من رحم نهاية إمبراطوريات استعمارية، ولم نرسم حدودنا بأنفسنا، وإنما تم ذلك في العواصم الاستعمارية البعيدة (...) في وقت الاستقلال، وإذا اخترنا متابعة الدول على أساس التجانس العرقي أو العرقي أو الديني؛ فسنظل نشنّ حروبًا دموية»؛ على حد تعبيره.

فيما دعا السفير الأوكراني في نيروبي، أندري برافيدنيك، عصر ٢٤ فبراير «الدول الصديقة» إلى تعزيز القدرات الدفاعية لأوكرانيا؛ من خلال تزويدها بالأسلحة والمعدات العسكرية، وذلك خلال لقاء مع الصحافة.

ولدى الكينيين سبب يدعو للقلق بشأن الصراع الروسي الأوكراني؛ حيث كانت روسيا، في عام

٢٠٢١م، رابع أكبر مستورد للشاي الكيني بقيمة تقارب ٥٠ مليون يورو، وتستورد كينيا معظم قمحها من روسيا وأوكرانيا.

وفي الوقت نفسه، تستعد الأسواق المالية لهروب رأس المال المحتمل؛ حيث يفضّل المستثمرون في أوقات الأزمات أمان الأسواق الغربية عن الأسواق الناشئة، بالإضافة إلى عواقب مباشرة على بورصة نيروبي للأوراق المالية (NSE) ، كما تخشى كينيا من ارتفاع أسعار النفط الذي سيؤثر بشدة على أسعار النقل؛ فضلاً عما قد يسبّبه ارتفاع أسعار صرف الدولار مقابل العملات الأخرى من ضغوط إضافية على العملة الكينية.

- **شبح التضخم يخيم على الأُسَر الإفريقية**

في ظل انتشار الجيش الروسي في أوكرانيا؛ تثير احتمالات انخفاض إنتاج الحبوب مخاوف من ارتفاع الأسعار، خاصةً أن العديد من الدول الإفريقية تستورد معظم قمحها من روسيا وأوكرانيا اللتين هما في حالة حرب في الوقت الراهن، كما أن مصر تستورد قرابة ٩٠٪ من قمحها من روسيا وأوكرانيا أيضًا، وتستورد ليبيا ٤٣٪ من إجمالي استهلاكها من القمح من أوكرانيا، وشأنها في ذلك شأن كينيا التي تستورد ما يعادل ٧٥٪ من قمحها من أوكرانيا وروسيا؛ وفقًا لإحصاءات منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة الأمم (الفاو).

> **أليكس سميث:**
> بالكاد مرَّ عقد من الزمان منذ الربيع العربي عندما كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية هو الشرارة التي أشعلت فتيل الثورة

وتعتبر روسيا في الوقت الحاضر أول مُصدِّر للقمح في العالم؛ حيث قامت بتصدير ١٨ مليون طن من القمح في عام ٢٠٢٠م، بينما تأتي أوكرانيا في المرتبة الخامسة في قائمة المصدِّرين. ورغم ذلك، تسبّب الصراع الروسي الأوكراني في ارتفاع حادّ في أسعار القمح إثر اندلاعه؛ حيث شهد سعر طن القمح المطحون في يورونكست ارتفاعًا إلى ٣٤٤ يورو في ٢٤ فبراير (بزيادة تقدر بـ١٢٪ في أقل من ٢٤ ساعة).

ويحذر أليكس سميث، محلل الزراعة والغذاء في معهد بريكثرو في فورين بوليسي من أنه «بالكاد مرَّ عقد من الزمان منذ الربيع العربي عندما كان ارتفاع أسعار المواد الغذائية هو الشرارة التي أشعلت فتيل الثورة»؛ على حد تعبيره.

كما تستورد الجزائر كميات ضخمة من الحبوب من أوكرانيا وروسيا، غير أنها يمكن أن تستفيد من ذلك الصراع؛ من حيث ارتفاع أسعار الطاقة؛ باعتبار أن ثلث الغاز الذي يستهلكه الأوروبيون من روسيا. واعتبارًا من ٢٤ فبراير، أكدت الجزائر، التي تمثل المُورّد الثالث للغاز في أوروبا، عن استعدادها للمساهمة في أمن الطاقة لشركائها من خلال تأمين الإمداد بالمواد الهيدروكربونية على وجه الخصوص الغاز الطبيعي.

- **نحو تفاقم أزمة جنوب إفريقيا؟**

في ٢٣ فبراير الجاري، حثَّت ناليدي باندور، وزيرة العلاقات الدولية والتعاون في جنوب إفريقيا، جميع الأطراف على إيجاد طريقة دبلوماسية للخروج من الأزمة، وبعد ساعات قليلة، غزت روسيا أوكرانيا.

وكان رد فعل مستخدمي الإنترنت في جنوب إفريقيا سريعًا «لا أفهم لماذا يجب أن يتدخل رامافوزا في أوكرانيا في حين تظل جنوب إفريقيا عاجزة عن مساعدة زيمبابوي أو موزمبيق أو فلسطين أو أفغانستان؟!»، أو«يجب أن تبقى جنوب إفريقيا خارج الصراع في أوكرانيا، وتلقي نظرة على قضايانا الداخلية»؛ كان هذا من بين التغريدات التي تعكس اتجاهًا معينًا عشية الصراع.

وبعد ظهر يوم ٢٤ فبراير، رفع ناليدي بادور نداءه، ودعا روسيا إلى سحب قواتها على الفور من أوكرانيا.

بينما حذرت صحيفة ديلي مافريك في مقال نشرته بتاريخ ٢٢ فبراير جاء فيه: «بالنسبة لدولة مثل جنوب إفريقيا، التي تمر بأزمات اجتماعية متعددة (...) قد تبدو طبول الحرب التي تدقّ فوق أوكرانيا منفصلة عن قضايا العدالة الاجتماعية، وقد تبدو باهتة وبعيدة بحيث لا تستحقّ الكثير من الاهتمام، لكنها ليست كذلك؛ حيث ستطال تداعيات الحرب فور نشوبها كل قرية وبلدة في جنوب إفريقيا وحول العالم»؛ حسب ما وردَ في المقال.

وفي الواقع ارتفع سعر النفط في أعقاب أنباء الهجوم العسكري الروسي على أوكرانيا؛ ليصل إلى قرابة ١٠٠ دولار للبرميل؛ حيث تعاني جنوب إفريقيا بالفعل من ارتفاع أسعار الوقود لمستويات قياسية وسط أزمة اقتصادية واجتماعية حادة. ورغم ذلك يمكن أن يؤدي هذا الوضع إلى زيادة صادرات جنوب إفريقيا إلى البلاد التي قد يتأثر إنتاجها مع منافسها الرئيسي في تصدير الكونفيت؛ باعتبارها ثاني أكبر منتج في العالم لهذا المعدن الذي يحظى بتقدير صناعة السيارات وفي قطاع التقنيات خلف روسيا مباشرة.

- **عشرات الآلاف من المواطنين الأفارقة في أوكرانيا**

منذ ١١ فبراير، دعت المملكة المغربية رعاياه البالغ عددهم ١٠٬٠٠٠ مقيم في أوكرانيا (بما في ذلك ٨٠٠٠ طالب) إلى مغادرة البلاد، كما نظمت الأخيرة على غرار تونس والجزائر ومصر لإجلاء مواطنيها أو دعوتهم للبقاء في منازلهم بعد توفير أرقام مجانية لهم.

ومن جانبها أشارت غانا في بيان صادر عن وزارة الخارجية الغانية في ٢٤ فبراير إلى أنها «تشعر بقلق بالغ على سلامة وأمن أكثر من ١٠٠٠ طالب، وغانيين آخرين في أوكرانيا، وطلبت منهم اللجوء في منازلهم أو في ملاجئ حكومية»؛ على حد ما ورد في البيان.

وكما تعتبر روسيا أحد مُصدّري الأسلحة إلى القارة الإفريقية؛ فإنَّ أوكرانيا في المقابل طوَّرت علاقات تجارية قوية مع عدد من الدول الإفريقية منذ الحقبة السوفييتية، بالإضافة إلى ذلك يستفيد عشرات الآلاف من الطلاب من المِنَح الدراسية في أوكرانيا، والذين يمثلون حاليًا غالبية مواطني القارة الإفريقية في أوكرانيا.

من جانبه أعرب ماكي سال، الرئيس السنغالي ورئيس الاتحاد الإفريقي، وموسى فقي محمد، رئيس مفوضية الاتحاد الإفريقي، عن «قلقهما البالغ إزاء الوضع الخطير والخطير للغاية الذي اندلع في أوكرانيا»؛ في بيان مشترك، مؤكدين أنه «على الاتحاد الروسي وأي جهة إقليمية أو دولية أخرى أن تحترم بشكل حتميّ القانون الدولي وسلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها الوطنية»، وعلى الرغم من التأثيرات المتوقعة على القارة، خارج جنوب إفريقيا وكينيا، أدانت أصوات إفريقية قليلة حتى الآن غزو الاتحاد الروسي لأوكرانيا ■

روسيا - إفريقيا:

ما يعنيه موقف البلدان الإفريقية في الأمم المتحدة؟

بقلم: تييري فيركولون هو منسق مرصد إفريقيا الوسطى والجنوبية التابع للمعهد الفرنسي للعلاقات الدولية وعضو مجموعة الأبحاث حول تحسين النسل والعنصرية بجامعة باريس.

ترجمة: سيدي .م. ويدراوغو

اختارت ٢٤ دولة إفريقية من أصل ٥٤ عدم الموافقة على قرار الإدانة الأممية على التدخل الروسي على أوكرانيا، فهل يشكّل ذلك مؤشرا لحقبة جديدة؟

تبنّت الجمعية العامة للأمم المتحدة، في ٢ مارس، قرارًا يدين التدخل الروسي على أوكرانيا وتطالب بموجبه موسكو بسحب قواتها فورًا من الأراضي الأوكرانية علما أن القرار تم إقراره بأغلبية ساحقة نتيجة تصويت ١٤١ دولة لصالح القرار ومعارضة ٥ دول فقط, وهي: كوريا الشمالية، سوريا، إريتريا، بيلاروسيا، وبالطبع روسيا.

لكن الملفت للنظر، بعيدا عن كثرة «المؤيدين» وقلة «المعارضين»، هو الامتناع عن التصويت حيث امتنعت ٣٤ دولة عن التصويت منها ١٦ دولة إفريقية. ولاكتمال العدّ يتعين أن يشمل أيضًا ١٣ دولة منها ٨ دول إفريقية والتي اختارت استراتيجية الكرسي الفارغ من خلال عدم المشاركة في التصويت مما يشكل امتناعًا خفيًا.

ومن خلال إضافة الامتناع المفترض والامتناع الخفي، فضلت ٢٤ دولة أفريقية من أصل ٥٤ عدم إدانة روسيا أي ما يقرب من نصف القارة.

والسؤال المطروح هو كيف يمكن تفسير اختيار نصف الدبلوماسية الإفريقية الامتناع عن التصويت في مواجهة هذا الصراع غير المسبوق الذي يهدد السلام العالمي؟

- **آليات النفوذ القديمة والحديثة:**

تعزو القراءة الأولى هذا الموقف إلى التأثير القوي الذي تمارسه روسيا حاليًا في إفريقيا على الرغم من أن الاتحاد الأوروبي يظل المانح والشريك التجاري الرئيسي للقارة كما أن التأثير المعني هو النتيجة التراكمية لإرث التاريخ وسياسة موسكو الإفريقية الحديثة.

ويُذكِّرنا تصويت بعض الدول الإفريقية بالولاءات القديمة من حقبة الحرب الباردة وإنهاء الاستعمار، كما يعتبر ذكرى الدعم السوفياتي لإنهاء الاستعمار والاصطفاف المؤيد للاتحاد السوفيتي لبعض البلدان الأفريقية (أنغولا، الجزائر، إثيوبيا ...) وصعود حركات التحرر السابقة إلى السلطة بدعم من الاتحاد السوفيتي (موزمبيق، ناميبيا، جنوب إفريقيا، زيمبابوي) جزْءًا من التراث التاريخي للعلاقات الروسية الإفريقية.

علاوة على ذلك، يمكن القول إن هذا الإرث التاريخي أقلّ أهميّة من إعادة تنشيط سياسة روسيا تجاه إفريقيا مؤخرًا وعلى الرغم من أن الدبلوماسية الروسية همّشت إفريقيا منذ تفكيك الاتحاد السوفيتي إلا أن الأزمة الأوكرانية في عام ٢٠١٤ والعقوبات الغربية الأولى أعادتها إلى الواجهة من خلال تبنّي السلطات الروسية، منذ تلك اللحظة المحورية، استراتيجية إعادة توطين قوية بفضل نقاط قوتها الرئيسية: مبيعات الأسلحة وتوفير الخدمات الأمنية.

> "النمل هي ضحية صراع الفِيَلة

وعلى الرغم من ضآلة التبادل الاقتصادي بين إفريقيا وروسيا (حوالي ٢٠ مليار دولار في ٢٠١٩) مقارنة بالقوى الأخرى (الصين: ٢١٠ مليار وأوروبا: ٢٢٥ مليارًا) إلا أنه يتركز على عدد قليل من القطاعات الاستراتيجية: الغذاء والموارد الطبيعية والأسلحة.

ولكونها أكبر مُصدِّرة في العالم، أجرت روسيا دبلوماسية القمح خاصة تجاه دول شمال إفريقيا التي تعتمد بشكل كبير على الغذاء. علما أن مصر تشتري ثلاثة أرباع وارداتها من روسيا كما تحوّلت الجزائر إلى القمح الروسي على خلفية برودة طالت علاقتها بباريس. ومن عملائها الآخرين بشكل رئيسي: نيجيريا وتنزانيا وكينيا وجنوب إفريقيا والسودان، وكان أحد قادتها في موسكو لإنهاء تسليم القمح وقت غزو أوكرانيا.

علما بأن استثمار كبريات الشركات الروسية المملوكة للدولة في قطاع الصناعات الاستخراجية (Nordgold ، Gazprom ، Rusal ، Alrosa ، Lukoil ، Rosneft ...) في إفريقيا لا يجعلها مهيمنة ولا ضرورية لحد عدم الإمكان من الاستغناء عنها.

ومن ناحية أخرى، تعتبر روسيا لاعبًا مهمًا في سوق الأمن الإفريقي باعتبار أن فترة ما بين ٢٠١٦ إلى ٢٠٢٠ زودت ٣٠٪ من الأسلحة التي حصلت عليها دول إفريقيا جنوب الصحراء. ومنذ عام ٢٠١٧ وقعت اتفاقيات تعاون عسكري مع ٢٠ دولة في إفريقيا جنوب الصحراء مقارنة بـ ٧ دول فقط من ٢٠١٠ إلى ٢٠١٧، وربما وجدت من السودان دولة مضيفة لقاعدة عسكرية على شواطئ البحر الأحمر.وهذا النشاط الأمني تعززه دبلوماسيته المرتزقة التي تجسدها مجموعة فاغنر الشهيرة حاليا والموجودة في ليبيا والسودان وموزمبيق وجمهورية إفريقيا الوسطى ومالي.

ويسمح وجود فاغنر لموسكو بتوسيع مساحتها الاستراتيجية بأقلّ تكلفة حيث تزود المجموعة القوى الإفريقية الضعيفة بحزمة «الدعاية الرقمية للمرتزقة» وهو إجراء منتشر في القارة. وعلى سبيل المثال قام رئيس المجموعة، إفغيني بريغوجين، بالتودد شخصيًا للانقلابيين في بوركينا فاسو من خلال الإشادة بالانقلاب الذي قاموا به في يناير ومقارنته بإنهاء الاستعمار كما يضمن هذا الوجود القوي في أمن الدولة وصول الكرملين المميّز إلى دوائر السلطة أو حتى يسمح له باستغلالها حال شدّة الضعف كما هو الحال في جمهورية إفريقيا الوسطى.

- **الأواصر السياسية:**

يعكس الامتناع الإفريقي الكبير عن التصويت أيضًا رياح الاستبداد التي تهب في إفريقيا منذ عشر سنوات بعد عقد من التحول الديمقراطي (١٩٩٠-٢٠٠٠) حيث خضعت القارة لجزر استبدادي مما أدى إلى تباعد السلطات الديمقراطية وتقارب السلطات الاستبدادية.

فأصبحت هذه الآلية الجيوسياسية الصامتة في مهدها أكثر وضوحًا مع حدوث انتداب ثالث مزور وحروب أهلية جديدة وانقلابات وترافقت هذه التجاوزات الاستبدادية عمومًا بإدانات دبلوماسية غربية وعقوبات انتُقِدت لانتقائيتها.

> عدم الانحياز الذي تم اختراعه في عام ١٩٥٥ يعود في عام ٢٠٢١ كخيار حكيم ومطمئن

وفي هذا السياق، فرضت الولايات المتحدة، في مطلع العام الجاري عقوبات على حكومات إثيوبيا (لانتهاكات حقوق الإنسان) ومالي وغينيا (بسبب انقلاباتها العسكرية) من خلال استبعادها من اتفاقية التجارة الخاصة بقانون النمو والفرص في إفريقيا (أغوا) ولكن لا يزالون يتكيفون مع النظام العسكري في أماكن أخرى.

كما عارضت الدبلوماسية الاتحاد الأوروبي الأنظمة الاستبدادية الأفريقية (بوروندي، مدغشقر، زيمبابوي، تنزانيا، بنين، جمهورية إفريقيا الوسطى ...) وفي الواقع، صوتت أسوأ ديكتاتورية في القارة الإفريقية (إريتريا) ضد القرار الذي يدين العدوان الروسي وأنظمة الانقلاب الأخيرة التي أدانها الغرب (مالي، غينيا، بوركينا فاسو) اختارت جميعها الامتناع عن التصويت.

وفي القرن الحادي والعشرين، تعمل عودة الاستبداد في إفريقيا لصالح النادي الاستبدادي الذي يتنافس رئيساه الروسي والصيني على الرئاسة. ورغم ذلك، فإن هذا التفاعل ليس منهجيًا حيث صوتت ديكتاتوريات مثل تشاد ورواندا لصالح القرار بينما امتنع البلدان الإفريقيان اللذان يبدو أن الديمقراطية الأكثر ترسخًا (السنغال وجنوب إفريقيا) عن التصويت.

- **عودة متزامنة للجغرافيا السياسية ثنائية القطب وعدم الانحياز:**

يُعزى تفضيل إفريقيا للامتناع عن التصويت أيضًا إلى اعتمادها على ثنائية القطب

الجديدة وبدء سياسة تنويع الشراكات التي تتبعها العديد من البلدان النامية، وهي استراتيجية ناجحة في سياق دولي لا ينتظم فيه تعدد الأقطاب.

وعلى الرغم من أنه كان من المفترض أن يُمكِّنهم تعدّد الشركاء من تعظيم فرص التعاون في سوق المساعدة الدولية واستعادة الفسحة السياسية من خلال جلب المنافسة بين شركائهم إلا أنه يُنظر إليه بشكل أساسي من زاوية اقتصادية بيْد أن تنويع الشراكات هو أيضًا أمني وسياسي بشكل بارز كما يتضح من خلال تكاثر الوجود العسكري الأجنبي ومؤتمرات القمة حيث تدعو دولة واحدة القارة الإفريقية بأكملها.

ومن هذا المنظور، أصبحت السياسة الخارجية لبعض البلدان الإفريقية عملية توازن معقدة، وعلى سبيل المثال، تتميّز جمهورية الكونغو الديمقراطية بقيادة إتيان تشيسكيدي بقربها من الناحية السياسية من الولايات المتحدة ولكنها تعتمد اقتصاديًا في المقام الأول على الصين كما تتمتع مصر بقيادة المشير السيسي بشراكات أمنية وثيقة مع دول غربية لكنها تشتري أسلحة روسية وقمحًا وتعتمد على روساتوم لبناء أول محطة للطاقة النووية.

فالانتقال السريع من التعددية القطبية غير المنظمة إلى إعادة استقطاب العالم إلى معسكرين يعرض الآن أنصار تنوع الشراكات لضغوط متعددة ومتناقضة يمكن أن تجبرهم على اتخاذ خيارات صعبة وتعتمد بعض البلدان الهشة بشكل خاص على تحالفاته الخارجية لبقاء النظام.

وللهروب من هذه المعضلة الاستراتيجية، فإن عدم الانحياز الذي تم اختراعه في عام ١٩٥٥ يعود في عام ٢٠٢١ كخيار حكيم ومطمئن حيث جمعت حركة عدم الانحياز، التي ظهرت من مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، الدول التي لم ترغب في الانضمام إلى الكتلة الشرقية أو الكتلة الغربية وهي لا تزال قائمة (عُقد اجتماعها الأخير في صربيا عام ٢٠٢١) ولا تزال الدول الإفريقية تشكل غالبية أعضائها.

علما أن عدم الانحياز، الذي يعبر عنه الامتناع عن التصويت في الجمعية العامة للأمم المتحدة، يتجنب الانحياز لأي طرف في هذا الصراع بين القوى العظمى ويجعل من الممكن الإبحار في المياه المضطربة للحرب الباردة الجديدة. وسيخبرنا المستقبل ما إذا كانت هذه الاستراتيجية الدبلوماسية ستجعل من الممكن عدم استياء أو استياء الجميع خاصة إذا اشتعل الصراع.

وفي سياق دولي شديد الاستقطاب، كان التصويت على القرار ضد غزو أوكرانيا بمثابة لقطة لميزان القوى الدبلوماسي الجديد؛ علاوة على ذلك، إذا كان لحزب الممتنعين عددًا كبيرًا من الأعضاء في إفريقيا فلا ينبغي أن يُنظر إلى هذا فقط على أنه تأثير موسكو وتراجع شعبية الأوروبيين والأمريكيين ولكن أيضًا وقبل كل شيء رد فعل من الحكمة والحفاظ على جزء من إفريقيا التي تعتمد على العديد من الدول التي توصلت إلى حقيقة مفادها أن «النمل هي ضحية صراع الفِيَلة» ■

ملفات قراءات
إفريقية (٢)
إفريقيّة
قراءات